حول "الرأسمالية الطفيلية"

دراسة نقدية

صلاح العمروسي

دار الفكر المعاصر
للنشر والتوزيع

صلاح العمروسي



دراسة نقدية

الطبعـة الاولى
١٩٨٥

دار الفـكر المعـاصر
للنشر والتوزيع
٤ ميدان الجمهورية بالقاهرة

مقـــدمة :

أصبحت فكرة « البورجوازية الطفيليـــة » تلقى اجمـــاعا كاسحا ، ليس فقط بين صفوف مدرسة معينة من مدارس اليسار المصرى ، ولكن أيضا بين فصائل المعارضة البورجوازية ، بل امتدت أيضا الى كتاب الحكومة ومنظريها وصحفييها ورسمييها ، حتى أن السادات نفسه لم يشأ أن يترك القضية دون أن يدلى بدلوه فيها ، رغم انه فارس الطفيلية ورمزها عند معظم هؤلاء .

وقد يرى كتاب ومنظرو تلك المدرسة اليسارية ، فى هـــذا الاجماع دليـــلا على صحة « الحلف الطبقى » ضـــد الطفيلية ، وبالتالى صحة تركيز النضال ضدها ، ودليلا على وجود نقيض بورجوازى وطنى يصلح للتحالف من أجل النضال فى اطار مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

وها نحن أولاء نجد احدهم فى بحثه عن تعريف « النشـــاط الطفيلي » يجمع بين آراء الدكتور جمال المطيعى ، والأســـتاذ مكرم محمد أحمـــد ، وأخذ الردود الرسمية لمجلس الشعب (فى ديسمبر ١٩٧٢) ، كما يستعين بتقارير المدعى العام الاشتراكى ، ثم يجمع كل هذه الآراء مع آراء آدم سميث وكارل ماركس ، على الرغم من المسافة الهائلة بين آراء المعاصرين وآراء المفـــكرين الكلاسيكيين ، ومن المسافة الهائلة بين آراء آدم سميث وكارل ماركس ، وهما من أشهر الكلاسيكيين .

ولكن هذا الاجماع الكاسح هو فى حد ذاته من اهم نقـــاط الضعف فى هذا المفهوم ، وذلك عندما يتعلق الأمر بيسـار يكرس نفسه بالتحديد لتوجيه ســهام النقد الطبقى ، لاســهام النقــد الأخلاقى أو القانونى الخالى من المضامين الطبقية ، فالنقــد الأخلاقى هو فى حقيقة الأمر جوهر فكرة « البورجوازية الطفيلية » او الطبقة او الفئة الطفيلية ، ولا يعنى استخدام كل تلك الألفاظ ، الحصول بالضرورة ، على مضامينها الحقيقية ، فما اكثر المضامين الزائفة التى توضع لها .

وسوف نرى بعد قليل ، كيف يؤدى هذا الاجماع ، مع ذلك ، الى بعض الارباك لتلك المدرسة اليسارية ، حينما تحاول تحديد مفهوم متميز خاص بها لتستخدمه فى مواجهة الحكومة نفسها التى لم تبخل ببعض الاهتمام الموجه لهذا المفهوم .

ويشكل هذا المفهوم لتلك المدرسة اليسارية ، حجر الزاوية فى كل شىء تطرحه حتى الآن ، فهــو سلاحها النظرى فى تحليل التحولات الطبقية التى تبلورت فى ظل « الانفتـــاح » ، وفى تحليل اسباب هذا التحول نحو هذه السياسة . وهو أيضــا سلاحها ومرشدها فى « النضال » ضد سياسـة الانفتاح والتبعية ، حيث أن « البورجوازية الطفيلية » هى فى نظر تلك المدرســـة الأســاس الاجتماعى لكل هذه السياسات والظواهر . وهو أيضا مرشدها فى النضـال من اجل برجوازى نظيف اغتسل من هذه « الطفيلية » ؛ تلك أنه رغم الضجيج واسع النطاق حول الفســاد واللصوصية والاحتيال الخ .. فاننا ازاء امراض لحقت بفئة واحدة من فئات البورجوازية المسماة بالطفيلية ، على حين يجرى الترويج لنظافة واستقامة الفئة الأخرى المسماة منتجة ودورها البنــاء والضرورى فى المرحلة المقبلة من الاستراتيجية « الثورية » .

اى ان الجوهر الحقيقى لنظرية الطفيلية هو ربط مستقبل بلادنا بالتحالف مع البورجوازية المسماة « منتجة » ، البورجوازية البريئة من كل تلك الأمراض ، وتعليق الآمال عليها فى تجديد الوطنية البورجوازية ، تلك الوطنية التى يرونها فى الماضى مطلقة وليست نسبية او مشروطة او محدودة الآفاق والتى يرون لها الآن مستقبلا مشرقا سوف يؤدى عبر التحالف مع الطبقة العاملة وبقيادتها الى الانتقال الى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، الطبعة الثانية المنقحة من مرحلة الستينات .

وتنقسم هذه الدراسة الى قسمين رئيسيين :

الأول : مخصص لمناقشة الأسس والمعايير النظرية لمفهوم « البورجوازية الطفيلية » ، ومدى موضوعية تلك الأسس والمعايير ، وسوف نعود الى الأصول لنخرج منها بالمفاهيم الصحيحة .

أول معاييرهم يتمثل فى الفساد والمضاربة واللصوصية والاحتيال ، بوصفه خطا فاصلا بين الفئة الطفيلية المفترضة وبين الفئة غير الطفيلية المقابلة لها . وسوف يتبين لنا العديد من التناقضات الداخلية سواء بين مختلف الكتاب ، أو لدى الكاتب الواحد . وسوف نجد فى النهاية اننا ازاء معيار اخلاقى يطمس المضامين الطبقية لعلاقات الانتاج ، يجرى احلاله محل المعايير الموضوعية المستمدة من صميم هذه العلاقات والقادرة على كشفها وتعريتها . وبرغم ذلك ، وبالأحرى بسببه ، يفشل هؤلاء الكتاب جميعا فى البرهنة على وجود فئة طبقية محددة المعالم يمكن جمعها تحت عنوان الطفيلية ، بل ان احدهم توصل فى النهاية الى عدم وجود مثل تلك الفئة الطفيلية .

وثاني هذه المعايير ، يتمثل في وضع العمل المنتج والعمل غير المنتج خطا فاصلا بين برجوازية منتجة وأخرى غير منتجة ، في سياق خليط فادح الخطأ بين طبيعة العمل وطبيعة الطبقة الذى تسيطر عليه ، وفى هذا المجال سوف نتوقف طويلا عند مفهومى العمل المنتج والعمل غير المنتج ، وسوف نعود إلى الأصول لنرى كيف تختلف حولهما وجهتا نظر البورجوازية والطبقة العاملة اختلافا جذريا ، وكيف أن كلا منهما يستخدم هذين المفهومين كأسلحة للنقد الاجتماعي من مواقعهما الطبقية المتناقضة . وفى النهاية سوف نعرض للفهم الماركسي الدقيق للطابع الطفيلي الذى يسم البورجوازية ، أية بورجوازية كائنة ما كانت ، فى مرحلة تدهورها وانهيارها .

وبعد كل هذا سنقوم بمحاولة لتحديد الأسس العامة لتطبيق مفهوم الطابع الطفيلي على واقع بلادنا فى خصوصيته ، حيث يتضح لنا أن ظواهر الفساد والاحتيال والمضاربة والجريمة الاقتصادية الخ ليست سوى الوجه الصارخ للطابع الطفيلي للحلف الطبقي المسيطر على طريق التطور الرأسمالى فى مرحلة تدهور البرجوازية وتعميق علاقات التبعية للامبريالية . أما الظواهر الأعمق للطابع الطفيلى للتيم الموجهة فى البورجوازية ، فهى تتعلق بمختلف أشكال تبديد العمل الاجتماعى والرجعية السياسية والفكرية إلى آخر الظواهر التي تعبر عن انتهاء الدور التقدمي للبورجوازية كطبقة قائدة للمجتمع وتحول المنطق العام للعلاقات البورجوازية الى معوق لتطور القوى المنتجة وقاعدة لرسوخ التبعية الامبريالية .

القسم الثاني : ويخصص لدراسة التحولات الطبقية التى مرت بها البورجوازية القومية ، وأسباب هذه التحولات . ولهـذه

المسألة خصوصيتها فى مصر كما هو معروف ، بالنظر الى الشكل الاستثنائى لرأسمالية الدولة البيروقراطية الذى ساد فى الستينات، وارتبط بتجربة الاستقلال السياسى والاقتصادى النسبى . وما يجرى الآن فى عصر « **الانفتاح** » من تحولات عميقة على هذه الصيغة .

وتمتد خلافاتنا الى مرحلة هيمنة البورجوازية البيروقراطية ، حيث أن أصحاب نظرية الطفيلية ينطلقون من فهم خاطىء لتلك المرحلة ، والتى وصلت فى أسوأ الأحوال الى نفى طبيعتها الراسمالية وفق مقولة « **التطور اللا راسمالى** » ، وفى أحسن الأحوال الحديث عن سلطة « **الطبقة الوسطى** » التى تحمل الكثير من سابقتها . وهذا الفهم الخاطىء يفسر فى ذات الوقت ظهور نظرية الطفيلية ، فاذا كان نظام البورجوازية البيروقراطية فى نظرهم نظاما « **لا راسماليا** » ، فلا بد أن تكون عودة البورجوازية « **التقليدية** » بمثابة عودة مقطوعة الجذور عن هذا النظام الذى قوض فى زعمهم أسس الراسمالية نفسها ، ولا بد أن تكون تلك العودة مبعثها راسماليو القطاع الخاص ، الذين لا بد أن تكون ثرواتهم ناشئة عن أعمال الفساد والاحتيال والمضاربة فى مجالات التداول التى ظل فيها القطاع الخاص أقوى مما هو عليه فى مجالات الانتاج . وهم بالطبع يشركون مع القطاع الخاص قلة منحرفة من رجال القطاع العام والدولة . وأصبحت هذه الفئة « **الطفيلية** » هى القاعدة الاجتماعية للتبعية .

ونلاحظ أن الواقع الطبقى عند أصحاب تلك النظرية يتسم بالثبات الميتافيزيقى ؛ فهناك دوما فئات برجوازية تابعة وأخرى وطنية بالفطرة ، وكل ما يحدث هو مجرد انتزاع السلطة من فئة

وطنية لتملكها فئة خائنة ، أما الطبقات أو الفئات نفسها فتظل على حالها من الوطنية أو التبعية دون تبدل . وهكذا فقد تمكنت الفئة الطفيلية من انتزاع السلطة بانقلاب ١٩٧١ ، لتظل هناك امكانية لانتزاع السلطة من جديد لصالح الفئة الوطنية بالتحالف مع الطبقة العاملة أو بقيادتها ، وعلى البورجوازية « **الوطنية** » هذه المرة أن تقبل هذا التحالف وتلك القيـــادة ، حتى تكون قد وعت الدرس التـــاريخى الذى يتلخص فى أن انفـــراد تلك الفئـــة الوطنية من البورجوازية بالسلطة واستبعادها الطبقة العاملة وحزبها من حلف الثورة الوطنيـــة الديمقراطية وتوجيه آلة القمع اليها ، كان يقف وراءها هزيمتها فى معركة السلطة .. وهكذا وهكذا .

ويزعم أنصار نظرية الطفيلية أن الاستقلال النـــاصرى كان استقلالا مطلقا وليس نسبيا ومشروطا بالأفق البورجوازى . وعليه لم تكن التبعية تحولا جدليا من واقع تناقضات التجربة الاستقلالية نفسها وافقها البورجوازى ، وانما كانت ردة من خارجها من فعل فئة تابعة بالفطرة هى الفئة الطفيلية .

ومن ناحيتنا سوف نحاول البرهنة على أن التحولات الطبقية الجديدة فى حلف الطبقات المالكة الحاكمة ، قد تمت كلها بقيـــادة البورجوازية البيروقراطية التى كان دورها التاريخى مرهونا بتعبئة الفائض وتحقيق دفعة من النمو البورجوازى واستكمال التحويل البورجوازى للريف ، وهو ما كان يجعل من صيغة راسمالية الدولة بملامحها التى كانت عليها فى الستينات ، صـــيغة مؤقتة لا بد أن تتجه البورجوازية البيروقراطية الى تعديلها بنفســـها ، من خلال التزاوج الذى يجرى على قدم وساق بين القطاع العـــام والقطاع الخاص والعربى والأجنبى .

وسوف يتبين لنا أن التبعيـــة ليست معزولة عن تناقضـــات التجربة الاســـتقلالية الماضـــية ، تلك التجربة التى وان وجهت ضربات قاصمة الى عناصر التبعية الاقتصادية المباشرة ، الا انها استمرت خاضـــعة لتقسيم العمـــل الدولى الامبريالى ، من خلال اعتماد الهيكل الصناعى القديم والجديد (الذى مول قسم عظيم منه بالقروض الغربية) على آلات ومستلزمات انتاج بلدان الغرب الامبريالى . وقد أحدثت تشوهات الهيكل الاقتصادى البورجوازى وازماته ميلا موضوعيا نحو الغرب الامبريالى . وهكذا تحول هذا الهيـــكل الذى كان قائمـــا على اســـتراتيجية احـــلال الواردات الاستهلاكية من موضوع للصراع والتناقض مع الامبريالية ، ليكون اساسا للمصالحة وقاعدة للتبعية . وبعد أن تشكل القطاع العام كركيزة فى وجه التبعية لم يعد بعيدا عن هذه التبعية . اى أن التحول من الاستقلال النسبى الى التبعيـــة كان مبعثه تناقضات القـــاعدة الانتاجية نفســـها والميـــول الموضـــوعية للبورجوازية البيروقراطية المسيطرة عليها ، ولم يكن مبعثه باى حال مقتصراً على مجال التداول أو مقتصرا على ميول ما يسمى بالفئة الطفيلية العاملة فى هذا المجال .

وبطبيعة الحال نحن نتحدث هنا عن اصـــالة التوجه نحو الغـــرب الامبريالى وعن الجذور الاقتصـــادية الاجتماعية للميول الموضوعية لتعميق التبعية ، ولكن كأى انعطاف تاريخى فان العنف يعمل كقابلة تسهل ولادة ما يعتمل فى احشـــاء القـــاعدة الاقتصادية الاجتماعية . وهكذا كان العنف الاستعمارى الغادر فى ١٩٦٧ عاملا اسرع بتحقيق هذا الميـــل الموضوعى ، كما حققه باسوأ الشروط ولصالح الامبريالية .

وعند هذا الحد نكون قد وضعنا الخطوط العريضة لمرحلة التدهور التى تمر بها القمم القائدة للبورجوازية القومية ، وبالتالى لا يبقى سوى كشف مختلف أشكال تبديد الفائض الاقتصادى ، ذلك التبــديد الذى يسم قمم البورجوازية القومية فى هذه المرحلة بطابع طفيلى شديد الخطر .

الجزء الأول

مناقشة نظـرية عامة

« .. يقسم (أحد الاصلاحيين) رؤوس أموال البنوك الى « منتجة » موظفة (فى التجارة والصناعة) و « مضاربة » موظفة (فى البورصـــة والعمليات الماليـــة) حاسبا بما فطر عليـــه هذا البورجوازى الصــغير من تفكير اصلاحى بورجوازى صــغير ان بالامكان ، مع بقاء الراسمالية ، فصل التوظيف الأول عن الثانى وازالة الثانى » .

(لينين : الاستعمار اعلى مراحل الراسمالية)

الفصل الأول

البورجوازية الطفيلية والجريمة الاقتصادية

(ا) البورجوازية الطفيلية بين التعـريف البوليسى والتعـريف الطبقى :

سوف نقوم فى البداية بعرض بعض المحاولات النموذجية فى تحديد هذا المفهوم عند المدرسة اليسارية المذكورة . حيث نوجه اهتماما خاصا الى عدد من الكتاب على راسهم : الدكتور محمود عبد الفضيل والدكتور ابراهيم العيسوى .

ولكن قبلهما سنتوقف عند محاولة اقدم بعض الشىء وردت فى مجلة كتابات مصرية ، فى مقال للأستاذ « **خليل ابو راشد** » تحت عنوان « **التعجيل بخطوات الردة بعد التعديلات الأخيرة فى تشكيلات السلطة** » .

حول مفهوم البورجوازية الطفيلية ، لنشهد احد محاولات التمايز ، كما نشهد فى ذات الوقت الارتباك عند مزاحمة السلطة فى استخدام هذا المفهوم .

يقول الكاتب « **للرئيس السادات** » يعرفه (اى النشـاط **الطفيلى**) بانه « **أعمـال سمسرة طفيلية والمضاربة والمفـامرة** فى هذا المقال نجد الكاتب يناقش الرئيس السابق السادات

والتهريب فى السوق السوداء والتلاعب بقوت الشعب .. الخ » ثم يعلق الكاتب على تعريف السادات المذكور قائلا انه « **تعريف قانونى** » — او سوليسى — لا ينطبق على الواقع والتحديد العلمى ، اذ يقتصر الأمر على التصرفات « **المخالفة للقانون** » كالرشوة والاستغلال والنفوذ . ونحن نتوقع اجراءات قانونية واجراء محاكمات « **مثيرة** » لبعض « **الأفراد** » .

ثم يضيف الكاتب « **لكن هذا شىء والنشاط الطفيلى شىء آخر ، الأول جريمة والثانى يتعلق بصميم العلاقات الاجتماعية . النشاط الطفيلى هو نشاط اقتصادى يحقق دخلا عن طريق غير منتج ، تقوم به فئات اجتماعية معينة فى ظل القوانين والشرعية السائدة ، تضم مولين وتجار ربويين ومقاولين ووكلاء فى مجال التصدير والاستيراد وتجار الجملة ونصف الجملة فى الصفقات العقارية وعمليات التوريدات .. الخ والدولة نفسها « تقنن » لمختلف الأنشطة الطفيلية ، وجميع التشريعات الأخيرة تضفى الشرعية على المعاملات الطفيلية » (١) .**

والملاحظ ان الخلاف بين التعريفين المذكورين ليس كبيرا ، فبينما يتحدث الرئيس السادات عن اشكال النشاط « **الطفيلى** » (سمسرة ، مضاربة ، تهريب ، سوق سوداء ، تلاعب الخ) فان الأستاذ راشد يتحدث عن المجالات أو الفروع الاقتصادية التى يرى انه تجرى فيها مختلف تلك الأنشطة (نشاط اقتصادى يحقق دخلا عن طريق غير منتج ، مجالات التجارة : التصدير والاستيراد وتجارة الجملة ونصف الجملة الخ) .

وبين شرعية وتقنين تلك المجالات أو الفروع الاقتصادية التى ذكرها الأستاذ راشد ، وتجريم اشكال النشاط « **الطفيلى** » التى

وعلى اية حال فان الاختيارين اللذين يطرحهما الأستاذ راشد كلاهما شديد الارباك للمناضلين الذين يريد ارشادهم . فالدائرة البوليسية تضيق « **نضالهم** » وتلحقه بالمهام الرسمية للدولة فى مطاردة وكشف مرتكبى الجرائم الاقتصادية ، ولهذا يحرص البعض ، ومنهم الأستاذ راشد ، على الخروج من تلك الدوائر الضيقة .

ولكن عند ما ينتقلون الى الدائرة الأوسع ، من اجل اضفاء الطابع الطبقى على فكرة غير طبقية ، فانهم يقعون اما فى الطوباوية ، او فى الواقعية الاصلاحية البورجوازية . وهم يقعون فى الطوباوية حينما يتصورون نظاما بورجوازيا وقد بترت من جسده اهم اعضائه ، اى مجال التداول . او يسقطون فى الواقعية الاصلاحية ، حينما يقرون باستحالة هذا البتر ، ومن ثم يصبح الأمر مقتصرا على بعض الاصلاحات التى تحاصر النشاط المنحرف أو المجرم المنتشر فى هذه المجالات ، بالدعوة الى سد ثغرات بعض القوانين الانفتاحية التى وسعت من تلك « **الأنشطة** » . ولكن الأمر فى الحالة الأخيرة لن يخلو من عودة مرة أخرى للدائرة البوليسية .

دعونا نعود مرة أخرى إلى مفهوم الطفيلية ، لنتساءل هل يقدم لنا أصحابه فئة طبقية محددة المعالم ، أيا كانت خلافاتنا حول الأسس التى تبنى عليها ، والمضامين التى تنطوى عليها ؟ لنحاول استخلاص الاجابة فى الدائرتين المذكورتين : دائرة الجريمة الاقتصادية والانحراف والفساد السياسى من ناحية ، ودائرة التداول من ناحية أخرى .

فاذا فهمنا من الأستاذ « **ابو راشد** » انه يعنى بالطفيلية ، تلك الفئات الطبقية التى تعمل فى مجالات التداول ، لأصبحنا ازاء

اسم جديد من شأنه ان يحل محل المفهوم الدقيق للفئات التجارية والمصرفية الخ .. تلك التى تعمل فى مجال التداول . وبالتالى نكون فعلا أمام فئات محددة المعالم ، ولكن مفهوم الطفيلية يصبح فى هذه الحالة مفهوما متهافتا ، حتى اذا أغفلنا ما يحدثه من تشويه للمفهوم الأصلى ، بما ينطوى عليه من أسس محددة للدور الوظيفى للبورجوازية التجارية والمصرفية وغيرها والتى تعطى للعلاقات الرأسمالية خصائصها المميزة . بل سوف لا يكون فى ذلك « **ما يشفى غليل** » أصحاب مفهوم الطفيلية أنفسهم ، ذلك أن مجالات التداول لا ترد على أذهانهم فى علاقتها بالدور الوظيفى المحدد لها فى النظام الرأسمالى ، ولكنها ترد مقصورة على الجريمة الاقتصادية والانحراف والفساد السياسى ، ومن أجل ذلك فقط ، يحاولون اختلاق مفهوم خاص عن فئة طبقية متميزة .

ولكن فى هذه الدائرة الأخرى ، أى ربط المفهوم بالجريمة الاقتصادية ، لن يكون من الصحيح قصر الجرائم الاقتصادية على مجالات التداول ، فهى تمارس أيضا فى مجالات الانتاج ، فى أشكال الرشوة ، والغش التجارى للمنتجات الصناعية او الزراعية ، بل أن المضاربة نفسها لا تمارسها البورجوازية التجارية وحدها ، بل تمارسها أيضا البورجوازية التى تعمل بالصناعة والزراعة ، وبالتالى ، فمن اجل الاحاطة بكل أبعاد ظاهرة الجريمة الاقتصادية والفساد والانحراف ، لا بد من الخروج من دائرة فئة طبقية بعينها الى منطق طريق النمو الرأسمالى بأكمله فى مصر ، وفى المقابل ليس من الصحيح اعتبار الفئات التجارية والمصرفية وامثالها متورطة بكاملها فى الجرائم الاقتصادية .

وهكذا لن نكون فى هذه الحالة امام فئة طبقية خاصة محددة المعالم ، وانما ازاء فساد وانحراف ينتشر (ضاق ام اتسع) فى

صفوف مختلف الفئات الطبقية للبورجوازية السائدة ، فلا نجد نشاطا قائما بذاته يسمى طفيليا ، انما نجد سلوكا منحرفا يسم مختلف الأنشطة البورجوازية الأصلية ، بل أصحاب نظرية « **الطفيلية** » أنفسهم حينما يستغرقهم البحث حول امتدادات الجريمة الاقتصادية ، يخرجون بنا الى ما هو أوسع من الطبقة السائدة ، الى مختلف طبقات المجتمع ، بل أن بعضهم ، كما سوف نرى — لا يستثنى من وصمة النشاط الطفيلى سوى أقلية قليلة من الشعب المصرى بأسره .

واذا صح القول أن الجرائم الاقتصادية لا تشكل مهنة خاصة لمجموعة بعينها من الناس مستقلة عن نشاط افرادها الأصلى الذى يشكل المعيار الموضوعى لتحديد انتمائهم الطبقى ، وبالتالى يستحيل جمعها فى اطار فئة طبقية واحدة تسمى طفيلية . لكن هناك بعض الجماعات التى ينصب نشاطها الرئيسى على أعمال التهريب (تجار الشنطة) أو تجار العملة أو تجارة المخدرات ، وكذلك القوادين وتجار الأعراض الخ .. ولكننا **لا** نكون فى هذه الحالة أمام فئة طبقية خاصة ، لها دورها المحدد فى صميم العلاقات الاجتماعية ، على حد قول الأستاذ « **أبو راشد** » وانما نكون ازاء جماعات اجرامية يستحيل حتى جمعها فى مصلحة واحدة ، حتى لو كان بعض الأشخاص يمارسون جميع هذه الأنشطة مجتمعة .. بل أن أصحاب نظرية « **الفئة الطفيلية** » لن يقتنعوا بذلك ، فهم لا يريدون بالطبع لمفهوم « **البورجوازية الطفيلية** » أن يضيق الى هذا الحد ، ولكنهم اذ يحاولون التوسع وجمع كل أوجه النشاط الاجرامى والفساد من رشوة وسمسرة وسوق سوداء فى اطار واحد ، يضطرون الى فصل الوجه الفاسد والمنحرف عن النشاط البورجوازى الأصلى ، ذلك أن التاجر الذى يضارب فى السوق السوداء لا يقوم بذلك الا بوصفه تاجرا ، ورجل الصناعة الذى

يحجب سلعه عن السوق من أجل أسعار أعلى أو الذى يضارب بأسهم شركته الصناعية لا يتسنى له ذلك الا بوصفه رجل صناعة ، وكذلك الرأسمالى الذى يعمل فى الزراعة ويقوم بتخزين المحصول واخفائه ، لا يتسنى له ذلك الا اذا كان فى الأساس مستثمرا فى الزراعة .. الخ . ان تنحية تلك الأنشطة الأصلية جانبا ، وفصلها عن ما يقترن بها من مظاهر منحرفة ، ثم اعتماد هذه المظاهر كمعيار لتحديد الانتماء الطبقى لا بد ان يؤدى الى طمس المفهوم الطبقى الصحيح عن العلاقات الاجتماعية ، والامساك بالمظاهر الصارخة وحدها .

وما قيل عن الرابطة بين جميع الفئات العاملة فى مجال التداول وبين الجريمة الاقتصادية ، يقال ايضا ، بل يصبح أشد ضرورة ، عند ما يتعلق الأمر بفرز بعض مجالات التداول دون بعضها الآخر ، مثل تجارة السلع المستوردة دون السلع المحلية ، ومثل تجارة الجملة ونصف الجملة دون تجارة التجزئة ، ومقاولى الباطن دون مقاولى « **غير الباطن** » (وان يكن من المستحيل الفصل بينهما) .

ولنلاحظ هنا أن قطاع التشييد والمبانى الذى يسمى فى مصر قطاع المقاولات (نظريا لا كما هو فى مصر) هو أحد الفروع التى تنتج سلعا مادية محددة هى المبانى أو التجهيزات والتشييدات الصناعية (وهى عنصر من عناصر رأس المال الثابت) .. الخ . وهو فى مصر لا ينطبق عليه هذا التوصيف الا جزئيا فقط أى بقدر ما تملك المنشآت العاملة فيه الآلات وتقوم بتشغيل عمالة دائمة ، وعدا ذلك فدوره يقتصر على تجميع أنشطة الحرفيين بأدوات انتاجهم الحرفية أساسا ، ويستند على متعهدى الأنفار دون أن يكون للعاملين حقوق نقابية بل وتفرض عليهم أوضاع « **الظهورات** » والعمالة المؤقتة غير المنتظمة . كما لا يمكن القول أن مقاولى الباطن بالنسبة الى مقاولى التعاقدات

الأصلية ، هم مجـرد وسطاء أو سماسرة ، ففى الغالب الأعم يتم فى كل حلقـة من حلقات سلسلة المقـاولين جانب من عملية البناء ، على حين يسـند الجزء الآخر الى مقـاول أصـغر من البـاطن ليحصـل الأول على السمسرة وهكذا دواليك . بل أن السلسلة تبدأ من شركات القطاع العـام نفسها ، التى لا يعنى اسنادها جزءا من عملياتها (كبر أم صغر) الى مقاولى الباطن ، سوى انها تمارس قبل غيرها أعمال السمسرة ، بينما تقوم سلسلة من مقاولى الباطن بالنشاط « **الانتاجى** » خروجا على المواصفات المتعاقد عليها ، وهو ما يتعمد أصحاب نظرية الطفيلية اغفاله نظرا لأنهم اختلقوا مفهوم الطفيلية من أجل القطاع الخاص وحده . وبينما يدخل عائد السمسرة شركات القطاع العام فى القنوات « **المشروعة** » للمال « **العام** » ، ولهذا لا يثـير انتباههم أو ادانتهم ، فان عائد الاحتيـال والتلاعب واللصوصية ، وان كان يخرج من القنوات « **المشروعة** » الا أنه لا يذهب بعيدا عن القطاع العام ، ذلك انه يقتسم بين المنحرفين من رجاله وبين مقاولى الباطن من القطاع الخاص . وكان لقطاع المقـاولات فى مصر أيام التأميمات طابع خاص (٢) .

واذا جاز لنا أن نلخص ما سبق ، فيمكننا القول أن أصحاب نظرية الطفيلية يفشلون دائما فى تحديد فئة طبقية متجانسة محددة المعالم ، يمكن ادخالها فى اطارهم المقترح ، وكل ما نراه هو تأرجح وخلط بين الجريمة الاقتصـادية من ناحية ونطاق التـداول كله أو بعضـه من ناحية أخرى . ولا يخلو الأمر مع ذلك من اضطرابات أخرى لدى البعض وشكوك لدى البعض الآخر . وسوف يرى القارىء أن معظم المحاولات فى هذا الشأن لا تخرج عن ذلك .

ففى بعض المحاولات الأخرى نجد من يقوم بتقسيم البورجوازية الى قطاعين :

القطاع الأول : البورجوازية المنتجة وهى :

« **تسهم فى اعادة انتاج رأس المال وتمارس نشاطات انتاجية** » اما هذه النشاطات فهى منحصرة فى الزراعة والصناعة فقط .

أما **القطاع الثانى** : البورجوازية غير المنتجة وهى :

« **لا تسهم فى تكوين أو اعادة انتاج رأس المال وتمارس نشاطات غير انتاجية** » أما هذه النشاطات غير الانتاجية فهى « **الخدمات ، المقاولات ، الكومبرادور ، والنشاطات الطفيلية المختلفة** » وهذه الأنشطة تذكر أيضا باعتبارها أنشطة طفيلية ، وبالتالى يفهم أن البورجوازية المسماة « **غير منتجة** » مرادفة ومساوية للبورجوازية المسماة « **طفيلية** » .

ومما يؤكد هذا الترادف المختلط دائما بظواهر الفساد والجريمة الحديث عن انه : « **بينما تعتبر البورجوازية غير المنتجة المستفيد الأول من سياسات الردة ، فان القطاعات المنتجة أخذ يستفزها الفساد المستشرى على يد القطاعات الطفيلية داخل أجهزة الدولة العليا ، وأخذت تضيق ذرعا بالنشاطات الطفيلية التى تعرقل النشاط الاقتصادى العام فى المجتمع وأخذت تعانى من وطأة المنافسة الأجنبية** » . وكذلك أيضا القول أن : « **البورجوازية الطفيلية لا صلة لها بالعمل الانتاجى ، ولا تحقق أرباحها الأساسية من خلال النشاط الانتاجى فى المجتمع . وهذه الشريحة تتشكل فى الأساس من عناصر تسويق لا صلة لها بالانتاج السلعى** » .

ولكن لنلاحظ ما يلى :

١ — انه تم وضع أكثر من معيار لتصنيف البورجوازية ، بل لقد استخدمت معايير متناقضة فحينما قسمت الى قطاعات أصبح أمامنا قطاعين « **البورجوازية المنتجة** » و « **البورجوازية غير المنتجة** » والأخيرة ترادف الطفيلية كما سبق أن رأينا . وحينما قسمت الى شرائح أصبح أمامنا خمس شرائح : صناعية ، تجارية ، زراعية ، طفيلية ، بيروقراطية وتكنوقراطية . وكما هو واضح فان الطفيلية تمثل شريحة الى جوار التجارية . ويؤدى هذا الى تضييق مفهوم الطفيلية وحصره فى انشطة لا يتسع لها كل مجال التداول . وهذا ينقلنا الى الطرف الآخر : الجريمة الاقتصادية .

٢ — ومن ناحية اخرى نجد المطابقة بين الطفيلية وبين الجريمة الاقتصادية ، او على الأقل اقتران احداهما بالأخرى ، مثل القول : « **تحقق هذه الشريحة أرباحا هائلة بالملايين دون أن تقوم بعمل انتاجى يذكر ، وتضاعف من أرباحها الخيالية بأساليب التهرب من الضرائب والتحايل على القوانين واستغلال الثغرات فى التشريعات** » .

وفى هذا السياق تحددت مجالات النشاط الطفيلى فيما يلى :

١ — النشاطات الكومبرادورية ٢ — أعمال المقاولات ومقاولات الباطن والاتجار فى عمارات التمليك الفاخر والشقق المفروشة والمضاربات العقارية وسمسرة العقارات فى الريف والمدينة ٣ — السمسرة والوساطة التى يقوم بها كبار الفنيين والاداريين فى الدولة والقطاع العام للتعاقد مع الاحتكارات العالمية

مثل العمولات والرشاوى السخية ٤ ــ الخدمات السياحيه المختلفة ٥ ــ الاتجار فى قوة العمل (مقاولى التراحيل والأنفار ــ مكاتب توريد العمال للخارج) ٦ ــ المرابين فى الريف ٧ ــ تجار الشنطة وأصحاب البوتيكات وتجار العملات الأجنبيـة فى السوق السوداء الذين انتشروا انتشارا سرطانيا منـذ ١٩٧١ ٨ ــ مشروعات التاكسيات ووسائل النقل الصغيرة من ميكروباسات وسـيارات ليموزين ، وهو نمط استثمار يشجعه بنك ناصر ٩ ــ ملكية أسهم شركات القطاع العام التى تطرح فى الأسواق .

نحن هنا أمام بعض نماذج للجرائم الاقتصادية من ناحية ، وأمام بعض مجالات التداول والخدمات من ناحية ثانيـة . ولكن الأخيرة تنتشر فيها الجرائم الاقتصادية .

٣ ــ وتتسلط أحيانا ظاهرة الجرائم الاقتصـادية والفساد السياسى الى حد مغادرة نطاق البورجوازية الى مختلف الطبقات الأخرى لنشهد صورة أشـبه ما تكون بمجتمع طفيلى كامل مواز داخل المجتمع المصرى ، وهو ما يجرى تصويره على النحو التالى :

« اذا كانت حفنة محدودة من كبار المسئولين فى الدولة والقطاع العـام وأقربائهم وانسـبائهم يقفون على قمـة هـذه الشريحة (الطفيلية) ، فان البورجوازية الطفيلية قاعدة اجتماعية واسعة تمتد على عرض المجتمع بأسره فى الريف والمدينة ، اذ تسعى هذه الشريحة لاستقطاب عناصر من مختلف الطبقات ، وتجندها لقيمها وسلوكياتها واساليبها فى الاسـتغلال ، وهى تفرز بشكل مستمر اشكالا أدنى وأدنى من النشاط الطفيلى حتى تصل الى شـبكات المنادين « الطفيليين » عند مواقف تاكسيات الأقاليم ، والمتاجرين فى السوق السوداء وتذاكر السينما والمسرح » !!

« وتضم البورجوازية الطفيلية الى صفوفها عناصر فلول الاقطاعيين وأقساما من الرأسمالية الصناعية المنتجة التى يستهويها النشاط الطفيلى وما يحققه من ربح سريع بغير جهد أو مخاطر فتهجر نشاطها الانتاجى ، وتلجأ الى بيع خدماتها ومستلزمات الانتاج والحصص التموينية المتعلقة بها فى السوق السوداء بدلا من استخدامها فى الانتاج . وتركز البورجوازية الطفيلية بوجه خاص على عناصر البورجوازية الصغيرة وأشباه البروليتاريا فى المدن وحثالة البروليتاريا وصبية الشوارع وذوى السوابق الاجرامية والعناصر المغامرة والمتمردة على كل القيم الاجتماعية . وتغرى البورجوازية الطفيلية بعض عناصر الطبقة العاملة للعمل لحسابها والارتباط بها فى أعمال التهريب وتجارة الشنطة ، مستثيرة فيها نوازع الأنانية الفردية ، كما تستخدم عددا كبيرا من المهنيين من محامين ومحاسبين وغيرهم لتوفير الحماية القانونية لها وتهيئة السبيل أمامها التحايل على القانون والتهرب من الضرائب » .

« وراحت البورجوازية الطفيلية تمد أذرعها الأخطبوطية الى داخل القوات المسلحة ، واستغلت شعار تنويع مصادر السلاح لتخلق مجموعة من الوكلاء التجاريين العسكريين تعقد الصفقات المشبوهة وتروج لانتاج احتكارات السلاح العالمية وتحصل فى مقابل ذلك على عمولات ضخمة ، كما تشجع هذه الشريحة ضباط الجيش على الانغماس فى أنشطة طفيلية مختلفة (بوتيكات ، سيارات تاكسى ، السمسرة فى الشقق ، الاتجار فى قطع غيار السيارات) .. الخ » .

« وتجند الطفيلية أعدادا متزايدة من القيادات البيروقراطية والتكنوقراطية مغدقة عليهم الرشاوى والعمولات . وهكذا اصبحت هذه الشريحة تضم آلاف الموردين والمصدرين والوكلاء التجاريين

والسماسرة والوسطاء ومقاولى الباطن وباعة المشروعات الوهمية والمهربين وتجار المخدرات وتجار الشنطة وأصحاب مكاتب توريد العمال للدول العربية ومصدرى الرقيق الأبيض وغيرهم » .

وعلى هذا النحو السابق أصبح لدينا أشبه ما يكون مجمع كامل من الطفيليين المجرمين او منظمة اجرامية كاملة تمد شباكها ونجند كبار المسئولين فى الدولة وحتى منادى السيارات عند مواقف الأقاليم وباعة تذاكر السينما والمسرح ، واقسام من البورجوازية **الصناعية** وعناصر من البورجوازية **الصغيرة** . **وأشباه** البروليتاريا **وحثالة** البروليتاريا وصبية الشوارع وذوى السوابق **الاجرامية** وعناصر من الطبقة **العاملة** ومن المهنيين : المحامين والمحاسبين والوكلاء العسكريين وضباط الجيش والقيادات البيروقراطية والتكنوقراطية الخ .

اما مصادر دخل هذه المنظمة الاجرامية فتجمع من أرباح السوق السوداء والسمسرة والتهرب من الضرائب والرشاوى ومن الصفقات المشبوهة والمشروعات الوهمية وتجارة المخدرات والشنطة والرقيق الأبيض الخ .. اى فى الغالب مصادر غير مشروعة ومخالفة للقوانين البورجوازية السارية التى نجرمها قبل ان يجرمها اصحاب نظرية الطفيلية والذين يزعمون سيطرة البورجوازية الطفيلية ولكن التى لم تستطع فرض مشروعية نشاطها بالذات !.

وهكذا نجد امامنا لوحة سارجح فيها وجهة النظر السابقة بين وضع علامة التساوى بين « **الفئة الطفيلية** » وبين الشرائح البورجوازية العاملة فى نطاق التداول والخدمات (اى الراسمالية المسماة غير منتجة) من ناحية ، وبين مطابقتها بالجريمة الاقتصادية من ناحية أخرى ، وفى هذه الأخيرة تخرج الجريمة من نطاق التداول

لتمتد الى قسم من الرأسمالية فى الصناعة ، كما تخرج من نطاق الطبقة السائدة لتمتد الى عناصر ومجموعات من طبقات المجتمع كافة فيما أشبه ما تكون بالمنظمات الاجرامية ، ومن المستحيل جمعها كلها فى اطار فئة طبقية محددة المعالم ، الا اذا طمست معايير الموضوعية الأصلية التى تنقسم على أساسها الطبقات المختلفة والشرائح الطبقية السائدة ، تلك المعايير التى تتعلق بصميم العلاقات الاجتماعية ، ليحل محلها معايير أخلاقية وقانونية .

وبالضرورة يؤدى احلال المعايير الأخلاقية والقانونية على هذا النحو محل المعايير الموضوعية ، الى طمس علاقات الانتاج ، ومن ثم حرف مجرى الصراع الطبقى وتزييفه . ان المعايير الموضوعية الماركسية فى التحليل الطبقى تتمثل فى تشريح نظام الانتاج البورجوازى الذى تتواجه فيه قوة العمل الاجتماعية فى طرف ورأس المال فى الطرف الآخر من علاقات الانتاج ، وهذا النظام الاقتصادى لا يمكن اختزاله الى مجال الانتاج المادى وحده ، ذلك أنه يتكون من وحدة مجالى الانتاج والتداول ، وبدون الأخير يكف عن أن يكون نظاما رأسماليا ، أما الفئات المختلفة : صناعية ، تجارية ، مصرفية الخ . فكل منها يقوم بدور وظيفى محدد فى آلية النظام . ومن هنا فلايكفى جمع طوائف من الناس تربطهم خصائص مشتركة فى اطار واحد ليكون فى الامكان الحديث عن طبقة أو فئة طبقية . ذلك أن الحديث عن طبقة أو فئة يعنى الحديث أساسا عن علاقة اقتصادية بوسائل الانتاج وعن ممارسات سياسية وايديولوجية ، ويعنى أيضا الحديث عن نقيضها الطبقى المحدد ، ومن ثم ارشاد الصراع الطبقى وتوجيهه الى مجراه الصحيح .

وعلى النقيض من ذلك تماما ، فان المعايير الأخلاقية من جرائم ومضاربات ولصوصية وفساد ، لا تدلنا على شيء من ذلك ،

بل هى تطمس جوهر العلاقات الطبقية ، ومن ثم لا بد أن تقـود اصحابها بعيـدا عن مجـرى الصراع الطبقى الحقيقى . وهو ما يتضح من تصويرهم الصراع ضد الطفيلية على النحو التالى :

« **والصراع الطبقى ضـد هذه الشريحة (الطفيلية) بالغ التعقيد والصعوبة . ذلك أنها عدو طبقى خفى للطبقة العـاملة لا يرى ولا يلمس بشكل مباشر ، على عكس الرأسمالية الصناعية مثلا ، ذلك أن الطبقة العاملة تواجه استغلال الرأسمالى الصناعى تحت سقف مصنعه مواجهة مباشرة . أما الرأسمالى الطفيلى فهو يستغل الطبقة العاملة بوصفها جزء من جمهور المستهلكين** » .

وهكذا يجرى احلال عدو طبقى خفى أشبه ما يكون بالشبح « **لا يرى ولا يلمس بشكل مباشر** » محل العدو الحقيقى ، واحلال نقيض « **طبقى** » يتكون من « **جمهور المستهلكين** » محل الطبقـة العاملة التى يجرى اذابتها فى هذا الجمهور ، وهو بالطبع لا يتكون حتى من الطبقات الشعبية فقط وانما يشمل كل الطبقات الاجتماعية بما فيها البورجوازية السائدة . اما البورجوازية الصناعية التى يجرى الحديث عن استغلاليتها المباشرة ، فقد سبق لأصحاب نظرية الطفيلية أن صنفوها بين الفئة المنتجة من البورجوازية المدعوة الى التحالف ضد الفئة الطفيلية .

على اية حال ، فلو نحينا المعايير الطبقية الصحيحة جانبا ، لوجدنا أيضا ان اصحاب نظرية « **البورجوازية الطفيلية** » يفشلون تماما فى تحديد فئـة طفيلية متجانسة محددة المعـالم ، فالجريمة الاقتصادية أو الفساد هو القاسم المشترك لا اكثر ، مما يؤدى الى الخروج من نطاق فئات طبقية محددة الى المنحرفين ورؤوس الفساد والجماعات الاجراميـة من مختلف الطبقات الاجتماعية . اى فى

النهاية الارتداد الى مواقع التعريف الساداتى الذى سماه الأستاذ « **أبو راشد** » تعريفا بوليسيا .

اما مصدر التشويش فيكمن فى أن القائلين بالفئـة الطفيلية حينما يريدون اضفاء طابع طبقى على فكرتهم يضطرون دائما الى المطابقة بينها وبين الفئات البورجوازية فى نطاق التداول ، والتى يعطونها اسماجديدا « **البورجوازية غير المنتجة** » فى محاولة لوضع قاعدة نظرية لمزاعمهم ، يظنون أنها مستمدة من النظرية الماركسية فى القيمة والتى تذهب الى أن القيمة تنتج فقط فى مجال الانتـاج المادى ، اما مجال التداول فلا تخلق فيـه قيمة وانما يقتصر على التحولات فى شـكل القيمة . وسوف نؤجل توضيح قصور هذه المحاولة ، بعـد التوقف مع الدكتـور ابراهيم العيسوى ، الذى يضيف اسهاما متميزا فى هذا المجال .

(ب) الطفيليون لا يشكلون طبقة أو فئة طبقية :

يتمتع الدكتور العيسوى بقدر كبير من الوضوح ، فرغم انه ينطلق من المقدمات التقليدية لنظرية الطفيلية ، ورغم أنه يحاول تعميق هذه المقدمات ، الا أن وضوحه يذهب به الى حصر الطفيلية فى الجريمة الاقتصادية بالمعنى الواسع ، أى الذى يشمل مختلف أشكال الانحراف والفساد دون أن تقع جميعها تحت طائلة القانون ، ويصل الدكتور فى النهاية الى أن يؤكد بحسم قاطع أن « **الطفيليين لا يشكلون طبقة أو فئة اجتماعية قائمة بذاتها** » وذلك حسب نص كلامه .

وللدكتور العيسوى ميزة أخرى ، وهى « **واقعيته** » فى تحديد مفهوم الطفيليـة ، اذ يستبعد منها كل ما يعتبر أساسا ضروريا لوجود النظام الرأسمالى ، ومن ثم يبتعد عن المطابقة بين مفهوم

الطفيلية وبين مجال التداول ، وذلك على خلاف الآخرين . وهذه الطريقة فى التناول تجعله صريحا في استخدام هذا المفهوم كسلاح للنقد من وجهة نظر العلاقات الراسمالية وليس سلاحا للنقد موجها الى صميم هذه العلاقات كما يزعم الآخرون . ومن ثم يصــل الى نتيجة حاسمة لا يقصدها ، وهى الابتعاد عن محاولة اختفاء طابع طبقى على نقده ، الأمر الذى يوضح لنا أن نظرية الطفيلية لا تتجاوز حدود النقد البورجوازى . بل أن واقعيته ووضوحه تقــوده الى الحديث عن استحالة استئصال الفساد والانحراف فى ظل العلاقات الراسمالية ، لينتهى الى ان النضال ضــدها لا يمكن ان يتجاوز حدود « **المحاصرة** » لا أكثر . وهذه الواقعيــة الاصلاحية تختلف بالتأكيد عن الواقعية الثورية كما نرى . ولما كانت كتابات الدكتور العيسوى الأخرى لا تخلو من النقد الثورى ، لهذا يتضح لنا كيف يمكن أن تجر النظرية الطفيلية المرء الى مواقع اصلاحية .. ولكن لنبدأ مع الدكتور من البداية .

يبدأ الدكتور ابراهيم العيسوى مقاله بتعريف النشاط الطبقى كما يلى :

(أ) انه « **نشاط يقوم على استغلال الغير ويتمثل فى الحصول على اشياء (دخل ، ثروة ، قيمة) بدون وجه حق** » .

(ب) وهو ايضــا « **نشاط ناقل للثروة ، ومجاله الأساسى التبادل ، بعبارة أخرى النشاط الطفيلى هو نشاط غير منتج للثروة أو القيمة ، وممارسته تتم فى المقام الأول خارج نطاق الانتاج** » .

(جـ) كذلك يضيف ان « **اعادة توزيع القيمة او الثروة بمقتضى النشاط الطفيلى قد يتم اغتصابا ، او بالتراضى القانونى** » [٢] .

وواضح مما سبق أن الدكتور العيسوى يعيد تأكيد الأسس العامة الشائعة لأصحاب فكرة « **البورجوازية الطفيلية** » . ولكنه يناقش العلاقة بينها وبين كل من العمل المنتج والعمل غير المنتج كما يلى :

أ — قام الدكتور العيسوى أولا بتعريف العمل غير المنتج وحدد أشكاله ، ولأنه يدرك جيدا أن الرأسمالية (وكذلك أى نظام آخر) تتطلب بالضرورة هذا العمل غير المنتج أو ذاك ، لهذا فقد **استبعد** سمة الطفيلية عن العمل غير المنتج **كقاعدة عامة** وهذا هو نص ما كتبه :

« **والرأى عندى أن الطفيلية يجب أن تعرف على نحو أضيق كثيرا من تعريف العمل غير المنتج .. أى أنه لا يجب اعتبـــار كل الأعمال غير المنتجة بالمعنى الاصطلاحى أعمالا طفيلية . تحديدا يجب عدم ادراج كل ما هو ضرورى ومفيد اجتماعيا — فى اطار النظام الاجتماعى القائم — من الأعمال غير المنتجة ضمن الأنشطة الطفيلية . وعلى ذلك نحن لا نعتبر عمل الأطباء والمحامين والضباط والتجار (لاحظ التجار) وما الى ذلك من الأعمال الطفيلية كقاعدة عامة .. غـــير انه اذا كان لبعض الوســطاء فائدة أو ضرورة اجتماعية ، فان بعضهم قد لا يؤدى أى عمل مفيد أو ضرورى ، ان لم يكن ضارا . مثال ذلك المشتغلين فى التجارة والتــوزيع بدافع المضـــاربة ، والوسطاء الزائدين عن الحاجة والمهربين للســلع والعملات وتجار السوق السوداء** » (٤) .

وهكذا حصر الدكتور المسألة فى الجريمة الاقتصادية وحدها ، وجعل **القاعدة العامة** اعتبار أنشطة التداول بالذات أعمالا مفيدة وضرورية اجتماعيا — فى ظل الرأسمالية ، أما الاستثناء ، وهو ما يرتبط بالجريمة الاقتصادية فهو الذى يعتبر فقط من قبيل الأعمال الطفيلية (المضاربة ، المهربين ، تجار السوق السوداء) .

ولكن يلاحظ أن ثمة اضطرابا معينـا ، وهو أن القـاعدة لا تتضمن الا : أنشطة التـداول الضرورية ، أما الاستثناء فهو الأنشطة الزائدة عن الحاجة . ولكن على أى اسـاس تتحـدد الأنشـطة الضرورية والأنشـطة الزائدة عن الحاجة ؟ ان هذا الأسـاس يختلف بالتأكيد لو أخذناه من زاوية مقتضيات العمليـة الانتاجية المجردة ، أى باستقلال عن شكلها الاجتماعى ، وسيكون مقياسا مغايرا من زاوية متطلبات العملية الانتاجيـة فى ظل نظام اشتراكى ، أو لو أخذناه من زاوية مقتضيات العملية الانتاجيـة الراسمالية . وفى ظل الأخيرة تتحدد القـاعدة والاستثناء بشكل تلقائى أساسا ، وتتحكم فى العلاقة الكمية بين مختلف القطاعات قوانين **موضوعية** وليست الصفات الأخلاقيـة والنفسية لأفراد البورجوازية عموما أو لهذه الفئة أو تلك من فئاتها المختلفة . وعلى وجه العموم فان العلاقات الراسمالية تفرض نشاطا فى التـداول زائدا عن حاجات العملية الانتاجية بصفتها المجردة ، ولكنها لا تعتبر زائدة من وجهة نظر العلاقات الراسمالية .

ان هـذا الاضطراب فى تحديد المعيـار رغم انه لا يقاس باضطراب الآخرين ، ناشىء عن انطلاق الدكتور من نفس المقدمات الشائعة حول نظرية الطفيلية .

ولكن بغض النظر عن ذلك الاضطراب ، فبقـدر ما يقترب الدكتور العيسوى من المفهوم الحقيقى لفكرة الطفيلية ، نجده يبتعد عن نقد **الطابع** الطفيلى الحقيقى والأشمل الكامن فى أسس طريق النمو الراسمالى فى بلادنا فى ظل ظروف العصر ، ذلك الطابع الذى لا يقتصر على مجال التداول بل يشمل مختلف جوانب هذا المسار ، وليست الفئات العاملة فى نطاق التداول وحدها هى المسئولة عنه ، فهـذا الطابع يستفحل كلما دخلت الراسمالية مرحلة التـدهور

والانحدار والرجعية . وسوف نعود الى ذلك فيما بعـد ، ولكن، ما نود التأكيد عليه أن الدكتور العيسوى ، فى محاولته تحرى الدقة فى تمييز المقصـود بالطفليين ، أى رؤوس الفسـاد والانحراف والجريمة الاقتصـادية ، يضطر الى الحديث عن كل موبقـات الرأسمالية وتبـديدها اللا عقلانى للعمـل الاجتماعى والانتـاج الاجتماعى ، بوصفها أشياء أو « **أعمالا نافعة** » من وجهـة نظر الرأسمالية . وهو بهذا يحدد المضمون الحقيقى للنقد الذى تنطوى عليه نظرية الطفيلية ، بوصفه نقدا لا يتعرض لأسس الرأسمالية ولا أمراضها الأشد عمقا وان تكن أبعد عن الاثارة بالقياس الى الرشاوى والمضاربات والمهربين والعمولات والسوق السوداء الخ .

ولنواصل عرض آراء الدكتور العيسوى ..

٢ ــ لقد رأينا سابقا كيف تناول الدكتور العمل غير المنتج ، وكيف انه لم يضع النشاطات غير المنتجة كقاعدة عامة (بما فيها التداول) فى عداد النشاط الطفيلى ، وفى المقابل فهو لا يرى أن « **كل عمل منتج هو بالضرورة عمل غير طفيلى** » . ولكن لما كان الدكتور يحصر مفهوم الطفيلية كسلاح للنقد فيما لا يدين الرأسمالية ، لهذا لا يجد ما يطبق عليـه قوله هذا سوى « **انتـاج المخدرات وتداولها** » ويضيف وهكذا فان « **مثل هذه الأعمال المنتجة : يجب أن تضاف الى قائمة النشـاط الطفيلى** » ثم يتساءل الدكتور هل « **كل انتـاج غير ضرورى أو غير مفيـد اجتماعيا يعتبر نشاطا طفيليا ؟** » ويجيب الدكتور « **ليس بالضرورة** » وذلك لأنه « **باستثناء السلع الضارة اجتماعيا ، فان ما ينتج من سلع ، حتى وان كان كماليا أو ترفيا ، هو فى الغالب استجابة لطلب قائم . وبرغم انه قد لا يمثل حاجة أساسية ، وبرغم انه قد يعتبر تبديدا للموارد من وجهـة نظر تنموية (اشتراكية) ، الا انه يتمشى مع نمط توزيع الدخل القائم فى ظل المجتمع الرأسمالى .. وقل مثل ذلك بشـأن**

والانحدار والرجعية . وسوف نعود الى ذلك فيما بعـــد ، ولكن ما نود التأكيد عليه أن الدكتور العيسوى ، فى محاولته تحرى الدقة فى تمييز المقصــــود بالطفليين ، اى رؤوس الفســـــاد والانحراف والجريمة الاقتصـــادية ، يضطر الى الحديث عن كل موبقـــات الرأسمالية ونبـــديدها اللا عقلانى للعمـــل الاجتماعى والانتـــاج الاجتماعى ، بوصفها أشياء او « **أعمالا نافعة** » من وجهـــة نظر الرأسمالية . وهو بهذا يحدد المضمون الحقيقى للنقد الذى تنطوى عليه نظرية الطفيلية ، بوصفه نقدا لا يتعرض لأسس الرأسمالية ولا أمراضها الأشد عمقا وان تكن أبعد عن الاثارة بالقياس الى الرشاوى والمضاربات والمهربين والعمولات والسوق السوداء الخ .

ولنواصل عرض آراء الدكتور العيسوى ..

٢ ـــ لقد رأينا سابقا كيف تناول الدكتور العمل غير المنتج ، وكيف انه لم يضع النشاطات غير المنتجة كقاعدة عامة (بما فيها التداول) فى عداد النشاط الطفيلى ، وفى المقابل فهو لا يرى أن « **كل عمل منتج هو بالضرورة عمل غير طفيلى** » . ولكن لما كان الدكتور يحصر مفهوم الطفيلية كسلاح للنقد فيما لا يدين الرأسمالية ، لهذا لا يجد ما يطبق عليـــه قوله هذا سوى « **انتـــاج المخدرات وتداولها** » ويضيف وهكذا فان « **مثل هذه الأعمال المنتجة : يجب أن تضاف الى قائمة النشـــاط الطفيلى** » ثم يتساءل الدكتور هل « **كل انتـــاج غير ضرورى أو غير مفيـــد اجتماعيا يعتبر نشاطا طفيليا ؟** » ويجيب الدكتور « **ليس بالضرورة** » وذلك لأنه « **باستثناء السلع الضارة اجتماعيا ، فان ما ينتج من سلع ، حتى وان كان كماليا أو ترفيا ، هو فى الغالب استجابة لطلب قائم . وبرغم انه قد لا يمثل حاجة اساسية ، وبرغم انه قد يعتبر تبديدا للموارد من وجهـــة نظر تنموية (اشتراكية) ، الا انه يتمشى مع نمط توزيع الدخل القائم فى ظل المجتمع الراسمالى .. وقل مثل ذلك بشـــان**

انتاج سلع يقوم المنتجون أنفسهم بخلق الطلب عليها عن طريق الاعلان . فمثل هذا الانتاج والتداول المرتبط به (لاحظ التداول) لا ينطوى على نشاط طفيلى ، حيث أنه ضرورى اجتماعيا فى اطار النظام الرأسمالى » (*) .

هكذا نضجت المسألة تماما وأمسك الدكتور بلب الموضوع ، وأصبحنا ازاء طرح شديد الاستقامة والوضوح والصفاء . وهذه مأثرة يجب أن تسجل له ، حيث أكمل قلب المسألة على رأسها وما علينا سوى ايقافها على قدميها . فلقد وضع الدكتور العيسوى بنفسه الخط الفاصل بين النقد الماركسى (الاشتراكى) للراسمالية ، وبين النقد من وجهة نظر أصحاب نظرية الطفيلية الذى لا يتجاوز بأى حال اطار الراسمالية . فالأول ينفذ الى ما هو أبعد من مجال التداول الى مجال الانتاج ، وما هو أبعد من الفساد والجريمة الاقتصادية الى صميم أسس طريق النمو الراسمالى فى العصر الراهن ، لتعرى طابعه الطفيلى الذى يستفحل ويتخذ ابعادا جديدة فى مرحلة الانحدار والتدهور . فهو عاجز عن تطوير القوى المنتجة ، كما يعمل على تبديد الفائض الاقتصادى ، سواء فى النشاط الانتاجى أو غير الانتاجى .

أما النقد من وجهة نظر الطفيلية ، فيحصر نفسه فى اطار العلاقات الراسمالية ، فيتجاهل كل ذلك ، بل يبرره وبعتبره عملا نافعا اجتماعيا طالما هو « **استجابة لطلب قائم** » حتى ولو كان يبدد ثروة المجتمع من وجهة نظر تنموية (اشتراكية) . وكل ما يركز الادانة عليه لا أكثر من الفساد والجريمة الاقتصادية .

حقا أن الدكتور العيسوى يتحدث بواقعية صارمة ، فيستبعد التداول من طائفة الادانة ، ذلك أن نظرية الواقعية الراسمالية لا يمكنها فصل هذا القطاع من جسد الجهاز الانتاجى للراسمالية

بالمعنى الواسع . واعترف فى ذات الوقت بأن قطاع الانتـاج قد يتضمن انتـاجا يمثل تبـديدا للموارد من وجهـة نظر تنمـوية (اشتراكية) ، ولكنه فى نفس الوقت استبعده من طائلة النقد ، حيث أن النظرة الواقعية لا بد أن تسـلم بضرورته فى ظل النظام الرأسمالى . فكشف بذلك الحدود الطبقية للنقد والطابع الاصلاحى لهذه الواقعية ، التى تختلف كيفيا عن الواقعيـة الثورية ، التى لا تنطلق من نفس المقدمات ، بل من مقـدمات مستمدة من صميم العلاقات الرأسمالية ؛ لتكشف تناقضات تلك العلاقات واعاقتها لتطور القوى المنتجة وتبديها للموارد (أو الفائض الاقتصادى) ، فى المرحلة المحددة من نمو الرأسمالية .

٣ ـ وعلى أية حال ان الدكتور العيسوى ينتهى من مناقشة العمل المنتج والعمل غير المنتج الى القاعدة التالية :

« القاعدة العامة التى يمكن أن ننتهى اليها فى ضوء ما تقـدم هى أن كل عمل منتج ، لا يعتبر عملا طفيليا والاستثناء هو حالة بين السلع الضـارة التى غالبا ما تحرم القوانين السارية انتاجها وتداولها واستهلاكها . كما أن كل عمل غير منتج ليس بالضرورة عملا طفيليا » (٦) .

ويلاحظ ان الدكتور تراجع بعض الشىء عن موقفه السابق ، فبعد أن استبعد العمل « **غير المنتـج** » كقاعدة عامة من قائمـة الأنشطة الطفيلية ، عاد فجعل القاعدة ادراجه فى هذه القائمة ، على الرغم من وجود اسـتثناءات ، أى العكس . ولكن هـذا التناقض لا يغير من المنهجية العامة لفكرة الدكتور ، الا وهى حصر الطفيلية فى الفساد والجريمة والانحراف .

٤ ـ ويؤكد الدكتـور ما سـبق بطريقة أخرى ، حينما بين الاستغلال الرأسمالى وما يسميه « **الاستغلال الطفيلى** » . فهو

يرى أن « **الاستغلال الذى يمارسه الراسمالى هو استغلال فى نطاق الانتاج ويترتب عليه نمو الانتاج** » خالطا بذلك بين مجال انتاج القيمة وفائض القيمة الذى ينحصر فى نطاق الانتاج المادى ، وبين نطاق الاستغلال الراسمالى الذى يشمل مجالى الانتاج والتداول ، حيث يتم اقتسام فائض القيمة الناشىء فى نطاق الانتاج بين مختلف فئات الراسماليين العاملين فى جميع فروع الاقتصاد . وفى المقابل يرى الدكتور أن « **الاستغلال** « **الطفيلى** » **مجاله الأساسى التداول ، لا الانتاج ، وهو لا يستغل العامل فقط كما هو حال الراسمالى ، ولكنه قد يستغل الجميع أو المجتمع كله** » (٢) . ولكن اليس التداول هو المجال الأساسى لراس المال التجارى ؟ فهل تنتفى منه الطبيعة الاستغلالية الراسمالية ، ام ان الربح التجارى هو استغلال راسمالى فى المحل الأول ؟ هل هو استغلال راسمالى للعاملين فى المحل الأول ام انه استغلال للمستهلكين ، اى المجتمع كله على قدم المساواة ؟ وهل يكون ذلك مستغلا لراس المال فى الصناعة بنفس الدرجة أم أن كليهما يستغل الطبقة العاملة المنتجة فى نطاق الانتاج المادى ، ويحصل كلاهما على نصيبه نظرا لأن كليهما يقوم بوظيفة ضرورية فى الجهاز الانتاجى للراسمالية ؟ ولا يغير من ذلك فى شىء حقيقة أن راس المال التجارى فى مصر لا يحصل على المعدل الوسطى للربح بل يتجاوز ذلك كثيرا ، ذلك أن هذا المعدل الوسطى لا يتحقق الا فى اكتمال التطور الراسمالى .

ولكن ماذا نقول عن ربح المضاربة الذى قد يقترن بافلاس بعض الراسماليين لصالح بعضهم الآخر ، هل يعتبر هذا الربح استغلالا واقعا على المفلسين من الراسماليين أم أنه فى نهاية الأمر نوع من اعادة توزيع فائض القيمة المتراكم فى صورة راسمال بين مجموعات الراسماليين ؟.. ان الحديث عن استغلال المجتمع أو استغلال المستهلكين أو استغلال الراسماليين لبعضهم البعض ، لا يمكن أن يستقيم الا اذا هبطنا بمفهوم الاستغلال الى التناول

المبتذل بعيدا عن العلاقات الطبقية . كل ذلك دون اغفال لحقيقة أن الأرباح التجارية العالية عائق أمام تطور القــوى المنتجة فى بلادنا ، وهى ظاهرة لا تعود الى امتيازات ما لرأس المال التجارى وانما تعود الى كامل خصائص التشكيلة الاقتصـــادية الاجتماعية المتخلفة وطريق النمو الرأسمالى فى ظل ظروف العصر الراهن .

على اية حال ، يحصر الدكتــور العيســوى ما يسـميه « **الاستغلال الطفيلى** » فى الجرائم التى تحدث فى نطاق التداول ، وليس كل أرباح الفئات العــاملة فى التداول . وذلك من خلال التوضيح التالى « **انه (اى الطفيلى) قد يستغل الجميع بوصفهم مستهلكين كما فى حالة الاتجار فى اغذية فاسدة ، أو سرقة السلع المدعمــة او فى عمليات السوق السوداء . بل انه قد يســتغل الراسمالى المنتج من خلال تدبير العملة الأجنبية اللازمة لشراء سلع للانتاج عن طريق السوق السوداء للعملة . والطفيلى قد يستغل المال العام كما فى حالة الاستيلاء على أراضى الدولة او استغلال القطاع العام فى سياق عمليات التوريد والمقاولات ، أو استغلال الدعم الحكومى فى اقامة جمعيات وهميــة للاســكان (قروض الاسكان) وما الى ذلك** » [٨] .

وبناء على ما تقدم يصل الدكتور الى النتيجة الحاسمة التالية فى المقارنة بين « **الاستغلال** » الطفيلى وبين الاستغلال الرأسمالى :

« **اذن معنى الاستغلال المقترن بالنشاط الطفيلى أوسع كثيرا من معناه المقترن بالنشاط الرأسمالى . الأول ليس له دور ضرورى او مقيد اجتماعيا فى اطار النظام الرأسمالى ، بعكس الثانى . ان كل رأسمالى يعتبر مستغلا ، ومع ذلك فهــو ليس طفيليا كقاعدة عامة . والطفيلى ، من جهة أخرى ، ليس رأسماليا بالمعنى الدقيق للكلمة . ولذا فان تعبير « راسمالية طفيلية » قد لا يكون تعبيرا**

حقيقا تماما . بينما يكون من الأفضـــل ان نتحدث عن « انشـــطة طفيلية » لا اكثر » (٩) .

هكذا ، وبحسم قاطع اخرج الدكتور العيسوى « **الراسمالية والاستغلال الراسمالى** » من نطاق النقـــد من منظور الطفيلية ، ووصل الى النتيجة المنطقية المترتبة على حصر الطفيلية فى الفساد والانحراف والجريمة الاقتصـــادية ، فأخذ يتردد فى الحديث عن مضمونها » **الراسمالى** « .

٥ ـــ ولكن بعد استبعاد المضمون الراسمالى عن الطفيلية ، هل يعتبرها مع ذلك فئة طبقية قائمة بذاتها ، حتى وان لم تتصف بذلك المضمون الراسمالى ؟

يجيب الدكتور بحسم قاطع : « **الطفيليون لا يشكلون طبقة او فئـــة اجتماعية قائمة بذاتهـــا** » ومعطياته فى ذلك : انتشـــار « **الممارسات الطفيلية انتشارا واسعا فى مصر ، بحيث لم يعـــد بمنـــاى عن دائرة الطفيلية ســـوى قلة قليلة من افراد المجتمع المصرى** » (١٠) . (لاحظ انه قال فيما سبق أن الطفيلية تستغل المجتمع بأسره ، وهو هنـــا يجعل المجتمـــع كله طفيليا ، اى انه استغلال الجميع للجميع !)

ولكنه يميز بين **محترفى** النشاط الطفيلى من امثال رشاد عثمان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى ، وبين « **معظم افراد المجتمع (الذين) صاروا يمارسون الطفيليـــة بدرجة او اخرى لفترات تطول أو تقصر** » (١١) ولكن « **دون أن تمثـــل بالنسبة لمعظم من يمارسونها نشاطا دائما او رئيسيا ، بل وكثيرا ما يمارس النشاط الطفيلى (اضطرارا لا اختيارا) ويفرض نفسه على البعض دون**

أن يسعوا اليــه » . وهؤلاء هم « **الطفيليون رغم أنفهم** » كمــا يسميهم (١٢) .

ومن معطياته كذلك « **أن الأنشطة الطفيلية لم تعد وقفا على القطاع الخاص ، حيث يمارسها القطاع العام ، كما تقوم الدولة بتشجيع ممارستها ــ عن قصد أو تقصير ــ فى حالات كثيرة** » .

ومن معطياته بعـــد ذلك : « **أن أغلب من يقومون بأنشطة انتاجية يمارسون أنشطة طفيلية ، سواء عن قصـــد وتدبير ، أو اضطرارا من أجل تيسير أمور الانتاج . ومن أمثلة النوع الأول محاولة تحقيق أوضاع احتكارية بمطالبة الدولة بمنع استيراد سلع منافسة مثلا (لاحظ الحماية الجمركية !) أو المضاربة وافتعال الأزمات بحجب الانتــاج عن السوق بعض الوقت ، أو توسيع النشاط بالمتاجرة فى مستلزمات انتاج مستورد . بل ربما يتحول المنتج بعد فترة الى تاجر ليس غير** » (١٣) .

الا ما أبعد هذا عن المنطلقات الأولى للدكتور التى أكدت أن الطفلية « **مجالها الأساسى التداول** » ، بعد أن أصــبح النشاط الطفيلى يشمل « **أغلب الأنشطة الانتاجية** » ، وأصبحت المضاربة وافتعال الأزمات الخ .. سلوكا شاملا لمختلف فئات الرأسمالية .

وفى المقابل يذكر الدكتور سببا اضافيا :

« **لا يجوز الحديث مثلا عن نشاط امبراطورية « عثمان احمد عثمان » (وهى نموذج ورمز الطفيلية عند منظريها) فى اجماله كما لو كان نشاطا طفيليا . فبعض أعمــال « المقــاولون العرب » والشركات المتفرعة عنها تعتبر أعمالا انتاجية أو على الأقل مفيدة اجتماعيا فى اطار النظام الاجتماعى القائم . كما أننا لا نستطيع**

ادانة النشاط المصرفى برمته (بما فى ذلك نشاط البنوك الأجنبية والمشتركة) بالطفيلية ، حيث أن نشاطها مركب ؛ فيه الطفيلى وفيه المنتج » [٤٤] .

ولعلنا لا بد أن نذكر هنا أن النشاطات الانتاجية لامبراطورية عثمان وأمثاله والتى يخرجها الدكتور من مجال الادانة بالطفيلية ، هى بدورها ناشئة عن اعادة التراكمات النقدية الناتجة من أعمال السمسرة والعمولات والمضاربة الى دورة الانتاج ، وهى تراكمات أدينت من قبل عند الدكتور . وحالة عثمان ليست حالة فردية وانما تتخذ ابعادا ظاهرة قابلة للتكرار وتتكرر فعلا فى أبعاد متفاوتة .

وهكذا تخدع الطفيلية منظريها حينما تخلع عن نفسها ثياب الفساد والجريمة وتلبس ثياب الانتاج ، فيما يشبه لعبة « **الاستخفاء** » ، وهى نتيجة لازمة عن اغفال أن الراسمالية فى مرحلة نموها الصناعى المكتمل لا تقف عند طور واحد ، فهى توجد دائما فى اشكال ثلاثة متجاورة : انتاجية ، وسلعية ، ونقدية ، تلك التى توازى رأس المال الصناعى ، والتجارى ، والمصرفى على الترتيب . ولكن هذه الأشكال الثلاثة المتجاورة ليست فى ذات الوقت سوى مراحل مؤقتة فى دورة تجديد الانتاج الراسمالى . ومن الممكن ان ينقل الراسمالى نشاطه من مجال الى آخر وفق معدل الربح . وبطبيعة الحال ، فان الصورة فى مصر اكثر تعقيدا لتواجد فئات تنتمى الى مراحل دنيا من التطور الاقتصادى .

واذا كان الدكتور لايستطيع **ادانة** البنوى **الأجنبية والمشتركة** من خلال منظور الطفيلية النقدى ، باعتبار أن نشاطها مركب « **فيه الطفيلى وفيه المنتج** » . فهو بالأحرى لن يستطيع بنفس المنظور أن يدين الشركات الصناعية الأجنبية والمشتركة ، أو أى قاعدة من قواعد ترسانة التبعية على نفس الطراز . وهكذا يصل

الى نتيجة لعله لا يرغبها هو نفسه . فالأمر يحتاج اذن الى منظور نقدى اكثر شمولا .

على اية حال فان الدكتور ينتهى بناءا على المعطيات السابقة الى أن « **الأدق أن نتحدث عن انشطة طفيلية أو ممارسات طفيلية ، لا عن فئة او طبقة أو راسمالية طفيلية** » (١٥) .

والآن لقد رأينا كيف فشل السابقون الأولون من اصحاب نظرية الطفيلية فى البرهنة على وجود فئة او طبقة طفيلية ، وكيف نجح الدكتور العيسوى فى البرهنة على وجود فساد وانحراف فى مختلف فئات الطبقة السائدة ، وانها ممارسات منحرفة تقترن ، فى الغالب الأعم ، بالأنشطة الراسمالية العادية البعيدة عن نطاق الادانة من خلال منظور الطفيلية ، فهى ليست انشطة قائمة بذاتها كما اتضح .

ويعود كل ما عاناه الدكتور من تناقضات فى آرائه ، الى انه انطلق من نفس المقدمات التى انطلق منها الآخرون . او بعبارة اخرى ، ان نقطة الضعف الأساسية عنده ، تعود الى أنه يحاول تعميق فكرة تتناقض تمام التناقض مع كل ما يقدمه من اضافات . ولو انه تخلص تماما من هذه المقدمات ، لما اقتصر على هذا الجانب الجزئى من خصائص البورجوازية فى بلادنا ، ولتوسع الى نقد اهم خصائص هذه الطبقة فى مرحلة انحدارها وتدهورها ، ولتحظى فى ذات الوقت من الموقع الاصلاحى الذى تدفع اليه هذه الفكرة دفعا .

وعند هذه النقطة لا بد أن نتوقف عند واحدة من اهم اسس نظرية الطفيلية . تلك التى تطابق بين البورجوازية وبين العمل الذى تسيطر عليه ، لنتحدث عن بورجوازية منتجة وأخرى غير منتجة .

الفصل الثانى

البورجوازية « المنتجة » والعمل المنتج
(عودة الى الأصول)

لقد رأينا من كل ما سبق أنه عند ما يراد ايضـــاح فكرة « **البورجوازية الطفيلية** » يقفز اصحابها الى الحديث عن **العمل** غير المنتج . وأيا كانت الفوارق التى شهدناها بين الجميع ، فعلى الصعيد النظرى ، وعند الانتقال الى مستوى المفاهيم ، تتم هذه القفزة . وبغض النظر عن الأخطاء فى تحديد الفاصل بين العمل المنتج والعمل غير المنتج من الناحية النظرية المجردة ، تلك الأخطاء التى ارتكبها الجميع فيما عدا الدكتور العيسوى ، فان السؤال المطروح الآن : هل تسوغ لنا واقعة وجود العمل المنتج والعمل غير المنتج ، الحديث بنفس المعنى عن بورجوازية منتجة وأخرى غير منتجة .

ان خطأ هذا القول ، فى رأينا ، يقوم فى الأساس على الخلط بين ما يزعم انه طبيعة انتاجية او غير انتاجية للراسمالية وبين الطبيعة الانتاجية أو غير الانتاجية للعمل الذى تخضعه الراسمالية لسيطرتها ، وعلى دراسة **موقف الراسمالية** من طبيعة العمـــل باستقلال عن الشكل الاجتماعى الذى يخضع له . كما يقوم على الخلط الفظ بين موقف ماركس فى قضية العمل المنتج والعمل غير المنتـــج ، وبين موقف مؤسسى الاقتصــــاد السياسى الكلاسيكى (البورجوازى) أمثال آدم سميث .

وفى الحقيقة لقد تحدث آدم سميث وماركس عن العمل المنتج والعمل غير المنتج ، ولكن كل منهما قصد به شيئا مختلفا ، اختلاف المواقف بين البورجوازية والبروليتاريا ..

ولننظر مليا الى بعض المحاولات فى هذا السباق :

يقول الدكتور محمود عبد الفضيل « ... **تبنى الاقتصاديون الكلاسيك مفهوما ضيقا « للعمل المنتج » ، باعتباره ذلك العمل الذى يتمخض عنه انتـــاج قيمة أو ثروة عينية . لقـــد عرف آدم سميث ــ مؤسس الاقتصاد الكلاسيكى ــ العمل « غير المنتج » على أنه ذلك العمل « الذى لا يتجسد فى أى سلعة محددة »** (١٦) .

والدكتور محمود عبد الفضيل يريد أن يصل من ذلك الى أن تعريف آدم سميث هذا للعمل المنتج وغير المنتج يؤدى الى تصنيف البورجوازية الى منتجة وغير منتجة بالتوازى . والحقيقة أن هذا التعريف لا يعكس بدقة آراء آدم سميث ، كما أن النتيجة التى يريد أن يصل اليها الدكتور مناقضة تماما له . وقبل أن نوضح سنتوقف عند أحد الاجتهادات المعارضة والتى أثارت حوارا فى مجلة الطليعة .

فيبدو ــ رغم المعارضة ــ أن هـــذه الطريقة فى فهم آدم سميث تلقى قبولا من الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى (فى رده على الدكتور عبـــد الفضيل) والذى يناهض فكرة البورجوازية الطفيلية . ولكنـــه فى نفس الوقت يؤمن على المقدمات السابقة ونتائجها قائلا :

« .. **ان أعلام هذا الاقتصـــاد (الكلاسيكى) وخاصة آدم سميث وريكاردو ، يتعبرون ان عملية الانتاج تقوم على عدة عوامل هى راس المال والعمل والأرض ، وان كلا من هذه العـــوامل يحصل على عائد من العملية الانتاجيـــة يتوافق مع دوره المحدد فيها . ولأن « ثروة الأمم » تقاس لدى آدم سميث بمدى الاضافة على الرصيد السلعى للمجتمعات اى الانتاج المادى أساسا ، فان**

ذلك يصبح معيارا لتحديد مدى انتاجية رأس المال و « انتاجية العمل » . ويصبح من الطبيعى أن توجد « رأسمالية منتجة » وأخرى « غير منتجة » وأن يوجد عمل منتج وعمل غير منتج على الأساس المذكور ــ المجرد عن السياق الطبقى .. من هذا الأصل الذى يرتد الى الفكر الاقتصادى الرأسمالى (فى شقه الكلاسيكى) يستمد اليسار المصرى مسوغات شعار « الرأسمالية الطفيلية » . » (١٧) .

ولكن يجب أن نذكر أيضا ان للدكتور عبد الشفيع اعتراضا صحيحا ، ضد المدرسة الكلاسيكية بعد فهم آراء مؤسسيها البورجوازيين على النحو السابق وضد المدرسة اليسارية المصرية صاحبة نظرية الطفيلية . وفى مواجهتها يبرز الدكتور عبد الشفيع ــ استنادا على ماركس ــ ان العمل المنتج الحقيقى هو عمل الطبقة العاملة وليس ملكية الراسماليين . وهو ما دعاه الى ان يقول :

« والحقيقة اذا اردنا الدقة العلمية فليست هناك رأسمالية منتجة ورأسمالية طفيلية ، ذلك أن انتاجية رأس المال ــ كما أكد كارل ماركس ــ ليست سوى الشكل أو المظهر الذى يعبر عن اخضاع العمال وارغامهم على تأدية « فائض العمل » . وهذا الأخير هو مصدر « فائض القيمة » اى ذلك الجزء من القيمة الذى يستولى عليه ويصادره الراسماليون بدون دفع أجرة مقابله » (١٨).

ورغم صحة كل ذلك ، الا ان الدكتور عبد الشفيع قد ارتكب خطأ فادحا وهو تأكيد صحة فهم هذه المدرسة من مدارس اليسار المصرى ، لموقف آدم سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك ، حول العمل المنتج والعمل غير المنتج ، ومن ثم تأكيده على ان

نظرياتهم تصل الى التمييز بين رأسمالية منتجة وأخرى غير منتجة على هذا الأساس .

كما ان حسم القضـــية لا ينحصر فقط فى بسط وجهة النظر الماركسية باعتبارها نظرية تقدم نقدا شاملا للراسمالية ، ولكن ينبغى لحسم القضية بسط وجهة النظر البورجوازية نفسها . وهل هى تقدم نقدا لأحد فئات الراسمالية أم أنها على العكس تقدس الراسمالية ككل بجميع فئاتها ؟ كما أن تلك المدرسة اليسارية تدرك ولا شـــك بديهية الاستغلال الراسمالى وفائض القيمة ، ولكنها مع ذلك تسقط فى مثل تلك الأخطاء ، واهمة بذلك انها تطبق وجهة نظر ماركس ، بعد ان اخذت منها ما يتعلق بمجال انتـــاج القيمة فقط ، معتقدة انه يحدد طبيعة الطبقة التى تعمل فيـــه . وواهمة ان فى الفـــكر البورجوازى الكلاسيكى ما ينم عن تحيزه للراسمالية المسماة « منتجة » ضد الراسمالية التجارية .

وجذر الخطا لا يكمن فى عدم ادراكهم بديهية الاســـتغلال الراسمالى ، وانما يكمن فى أوهام عن آفاق مستقبلية لبورجوازية وطنية تبنى المصانع وهى لذلك منتجة ويرونها قادرة على احداث التنمية الصناعية المستقلة . ثم بعد ذلك يسقطون هذه الأوهام على الفكر البورجوازى الكلاسيكى والفكر الماركسى ، فى محاولة لاستخراج ما يؤيد أوهامهم هذه ، غير مدركين أن التبعية الجديدة ليست من صنع البورجوازية التجارية وحدها ، وانما هى بالأساس ناشئة من الميول الموضوعية للفئات والشرائح البورجوازية على اختلاف مجالات نشاطها . هذه الميول الموضوعية افرزتها تناقضات طريق النمو الراسمالى بهيكله الصناعى المشوه وغير المتـــوازن القائم على الصناعات الاستهلاكية أساسا وفق استراتيجية احلال الواردات (الاستهلاكية) . وفى المقابل لم تكن الميول الوطنية فى فترة سابقة ، على شرطيتها وحدودها ونسبيتها ، مقصورة على

فئات من تلك التى تعمل فى المجال الصناعى والزراعى وحدهما ، بل شملت أيضا الدوائر الأخرى للبورجوازية .

ان هذه الأوهام المعلقة على بورجوازية تعمل فى دوائر الانتاج ، وعلى وطنيتها فى سياق تجديد مرحلة أخرى من الاستقلال البورجوازى ، الذى يرى البعض أن آفاقه لم تنته بعد ، تدفع الى محاولة استخلاص أساس نظرى لقيام تعارض ميتافيزيقى بين فئات من الراسمالية يقوم على نوعية المجال الذى تعمل فيه ، وهى مجالات توجد طالما وجد نظام بورجوازى (ولا أنكار لوجود تناقضات بين فئات الراسمالية ولكنها لا تقوم بالضرورة على نوعية المجال الذى تعمل فيه هذه الفئة أو تلك ، فضلا عن أنه من الضرورى عدم اغفال نوعية هذه التناقضات وحدودها) لنكون دائما امام بورجوازية وطنية وأخرى غير وطنية بالطبيعة والفطرة . وبناء على هذا التعارض الميتافيزيقى يصلون الى صحة التحالف الأبدى مع البورجوازية « **الوطنية** » ويقدمون الفئة الأخرى كبش فداء بعد تحميلها وحدها شرور التبعية والارتداد والرجعية ، خاصة أنهم يعتبرون المرحلة الحاضرة لا تتعدى النطاق البورجوازى (١٩) .

ولو صح هذا الذى يحاولون استخلاصه من مفكرى المدرسة الكلاسيكية ، لكنا بالفعل ازاء تحيز فكرى ضد البورجوازية التجارية او التى تعمل فى التداول عموما ، وهو تحيز لا يمكن أن يقف بالطبع عند حدود الفكر ، وانما يمتد الى ميول أصيلة فى السلوك العملى لقطاع من الطبقة البورجوازية ازاء الانتاج والتداول (تكون المدرسة الكلاسيكية قد قامت لتعبر عنه فكريا) لنجد فئة تميل بشكل ذاتى الى تنمية الانتاج — بغض النظر عن الأرباح — وتنأى بنفسها عن مجال التداول حتى وان كان يحقق لها أرباحا أعظم . وبالتالى نكون ازاء فئة لا ينطبق عليها قانون

الرأسمالية الأساسى فى السعى لانتزاع أقصى معدل للربح ، والذى ينظم انتقال راس المال من مجال الى آخر . وهكذا نصل الى نتائج خاطئة كليا . وعلى أية حال هل سمع احد ان آدم سميث قد أدان البورجوازية التجارية والمصرفية ؟ أم انه على العكس ، كما نعلم جميعا ، كان الداعية الأول لحرية التجارة . وهذا يعود بنا الى آدم سميث .

(أ) العمل المنتج من وجهة نظر الراسمالية :

فى الحقيقة أن ما أورده الدكتور عبد الفضيل عن تعريف آدم سميث للعمل المنتج ، هو اجتزاء شديد الاخلال بوجهة نظر ذلك المفكر الكبير . وكان أجدر بالدكتور أن يعرض وجهة نظره كاملة . وليس مجرد عبارة مجتزاة ، فلا يعقل أن « ثروة الأمم » كان بكل هذا الفقر فى ثروته الفكرية . بل لقد كان اجدر بالدكتور أن يعود أيضا الى تناول ماركس النقدى لآراء آدم سميث ، ما دام يتعرض للاثنين بصدد قضية واحدة .

وسوف يتبين لنا ان مفهوم آدم سميث عن العمل المنتج (وبالتالى غير المنتج) كان سلاحا نقديا فى مواجهة بقايا العلاقات الانتاجية فى فترة انتقالية ، هى فترة الصناعة اليدوية ابان فجر أو عشية الثورة الصناعية ، وكان أكبر تقدم فى الاستثمار الراسمالى والوسائل الانتاجية الحديثة يتحقق فى الزراعة أكثر من الصناعة ، وكان مذهبه يستهدف تطهير الأرض للصناعة وكنس عوائق الحماية والاحتكار الحرفى والتجارى (القديم) أمام المنافسة الحرة وتوسيع السوق . انه كان يكتب ضد رسوم الحماية الجمركية وروح الاحتكار عند التجار وأصحاب الصناعة اليدوية الذين لا يجب أن يكونوا حكاما للجنس البشرى ، فمصالحهم هى النقيض المباشر للأغلبية العظمى من الشعب (٢٠) .

ووفق عرض ماركس لآراء آدم سميث ، نجد أن الأخير قد تحدث عن تعريفين اثنين وليس عن تعريف واحد للعمل المنتج . واحد هذين التعريفين هو الذى أورد منه الدكتور عبد الفضيل عبارته المجتزأة .

ورغم أن آدم سميث فى التعريف المذكور تحدث عن العمل المنتج بوصفه عملا « **ينتج سلعا** » أو عملا « **يثبت نفسه فى أشياء تدوم بعض الوقت بعد مضى العمل** » أو « **فى كمية محددة من الأشياء أو سلع قابلة للبيع** » نقول رغم ذلك ، صنف آدم سميث العمل المنتج وغير المنتج كما يلى « **... لقد صنفت العمال فى الصناعة اليدوية والتجار من بين العاملين المنتجين ، والخدم من بين العقيمين** » [٢١] .

وعلى الرغم من أنه اعتبر عمل المزارعين وعمال الريف اكثر انتاجية من التجار والصناع أرباب الصناعات اليدوية [٢٢] كما حرص بالنسبة للصناعة اليدوية على تأكيد طابعها المادى السلعى ، ولكنه تناول الانتاج المادى السلعى نفسه دون تمييز دقيق بين مجالى الانتاج والتداول ، لهذا فقد وضع التجار فى قائمة العمل المنتج ، وليس ذلك الا انسجاما مع النظرة البورجوازية .

وبطبيعة الحال فهو لا يميز داخل كل فرع على حدة بين أصحاب الأعمال والعمال الحقيقيين . ففى الصناعة مثلا ، وكما يشير ماركس بصنف آدم سميث فى العمل المنتج « **ليس فقط العمال العاملين بأيديهم مباشرة أو بآلات ، وانما أيضا الملاحظين والمهندسين والمديرين والكتبة الخ** » [٢٣] اى كل من لهم صلة بالمشروع .

أما قائمة العمل غير المنتج ، فقد وضع فيها الى جانب الخدم جميع الوظائف الحكومية وحسب نص كلماته : « **ان عمل بعض المراتب المحترمة الغاية فى المجتمع ، شأنها فى ذلك شأن خدم المنازل ، لا تنتج اية قيمة . ان الملك ، على سبيل المثال ، وكل موظف سواء فى المحاكم أو فى الجيش او الأسطول ، هم من العاملين غير المنتجين . انهم خدم عامون ، يعيشون على جزء من الانتاج السنوى من صنع غيرهم من الناس .. وفى نفس المجموعة ينبغى أن نضع .. رجال الكنيسة والمحامين والأطباء والفنانين من جميع الأنواع : الممثلين والموسيقيين ومغنى الأوبرا ، وراقصى الأوبرا الخ ..** » [٢٤] وسوف يتناقض فى بعض ما أورده هنـــا وفق تعريفه الآخر .

ولكن الحاسم هنـــا أن آدم سميث يتخذ من مفهـــوم العمل المنتج سلاحا نقديا فى مواجهة بقايا العلاقات القديمة ، لهذا نجده يركز على الخدم باعتبارهم احد اشـــكال الاسراف الاقطاعى فى استخدام العمل اذا ما قورن باستخدام الراسماليين للعمل من اجل الربح ، ونجده يوجه نفس السلاح الى رجال الكنيسة الاقطاعية ، ثم أخيرا الى جهاز الدولة البيروقراطى ، ليس فقط من اجل تأكيد ضرورة هيمنة البورجوازية على الدولة التى تعيش على الدخل ولا تنتجه ، ولكن ايضا من اجل تقليص نفقات الدولة عند الحد الضرورى ، لتكون رخيصة التكاليف ، كذلك من اجل تأكيد شعاره فى حرية **التجارة** وعدم تدخل الدولة فيها . وكل هذا يوضـــح الأفق البورجوازى لطرح المسالة وطابعه المعادى لبقايا العلاقات القديمة فى آن واحد .

أما التعريف الآخر لآدم سميث ، وهو ما يراه ماركس تعبيرا عن الموقف الأساسى له ، حيث أنه صاغ التعريف السابق تحت تأثير الجدال مع الفيزوقراط ــ اتفاقا واختلافا ــ من ناحية ، وكاشتقاق من التعريف الأخير من ناحية ثانية .

وخلاصة هذا التعريف هو هو ان « **العمل المنتج هو العمل المنتج لفائض القيمة** » أما العمل غير المنتج فهو الذى « **لا ينتج فائض قيمة** » . النوع الأول من العمل « **يبادل براس المال** » ، ولما كان هذا العمل يحقق نفســـه فى السلع ، فانه يعيـــد الى الراسمالى ما انفقه مضافا اليه الربح . أما النوع الثانى (العمل غير المنتج) فهو « **ما يبادل بالدخل** » اى بغرض الاستهلاك [٣٥] . فهنا يكون الراسمالى أنفق انفاقا استهلاكيا لا يسترجع ولا يعود عليه بربح جديد ، على عكس الأول ، الذى يمثل انفاقا انتاجيا لكونه يسترجع للراسمالى ما انفقه مع فائض قيمة وليس لكونه انتج سلعا مادية .

يقوم آدم سميث « **... ان عمـــل الصناعيين يضيف ، عموما ، الى قيمـــة المادة التى يعملون عليها ، وذلك من اجل معيشتهم ومن أجل أرباح مستخدميهم . ان عمل خدم المنازل ، على العكس ، لا يضيف شيئا من القيمة . وبالرغم من ان العمال الصناعيين يحصلون على اجورهم المقدمة اليهم من مستخدميهم ، الا انهم فى الحقيقة لا يكلفونه شيئا ، فالقيمة المتضخمة فى اجورهم تسترجع ، هى ومعهـــا الأرباح .. ولكن وســـائل معيشة خدم المنازل لا تسترجع . ان الانسان يصبح غنيا باستخدام كثرة من العمال الصناعيين ، ويصبح فقيرا باستخدام كثرة من الخدم** » [٣٦]

ويعطى ماركس خلاصة تعريف آدم سميث ويعلق عليه فى الفقرة التالية :

« **العمل المنتج هنا معرف من وجهة نظر الانتاج الرأسمالى ، وآدم سميث أمسك بقلب الموضوع ودق المسمار فى الراس . تلك هى واحدة من مآثره العلمية الكبرى . ذلك انه عرف العمل المنتج**

باعتباره العمل الذى يبادل برأس المال .. ذلك ايضا يعين تماما ماذا يكون العمل غير المنتج ، انه ذلك العمل الذى لا يبادل برأس المال ، ولكن مباشرة بالدخل » .

ويضيف ماركس « **تلك التعريفات هى عــلاوة على ذلك لا تشتق من الخصائص المادية للعمل لا من حيث طبيعة منتجاته ولا من حيث السمات الخاصة للعمل كعمل ملموس) ولكنها مشتقة من الشكل الاجتماعى المحدد لعلاقات الانتاج الاجتماعى ، التى يتحقق فى ظلها . فالممثل على سبيل المثال ، او حتى المهرج حسب هذا التعريف يقــوم بعمل منتــج اذا عمل فى خدمة الراسمالى (المقاول) ليعيد له عمل اكبر مما اخذه منه فى صورة اجور ، بينما وظيفة الخياط الذى يحضر الى منزل الراسمالى ويصنع له سترة ، اى ينتج له قيمة استعمالية ، تجعله غير منتج ، عمل الأول مبادل بالراسمال ، وعمل الثانى مبادل بالدخل . عمل الأول منتج لفائض القيمة ، وعمل الثانى يستهلك الدخل » (٣٧) .**

ان المقابلة المثيرة التى يعقدها ماركس بين عمل الممثل او المهرج من ناحية ، وبين عمل الخياط من ناحية ثانية ، نجدها أيضا فيما يخص العمل الواحد ، الذى يكون هو نفســه مرة منتجا ومرة غير منتــج ، حسبما كان أو لم يكن فى خدمة مشروع رأسمالى « **فالكاتب هو عامل منتج ، ليس بقدر ما ينتج أفكارا ، ولكن بقدر ما يثرى الناشر الذى ينشر اعماله ، أو اذا كان عاملا مأجورا لدى الرأسمالى** » (٣٨) كذلك « **الطباخون والجرسونات فى فندق عام هم من العمال المنتجين ، بقدر ما يبادل عملهم برأسمال صاحب الفنــادق ، ونفس هؤلاء الأشخاص عمال غير منتجين باعتبــارهم خدم منازل ، مثلما لا يمكننى أن اصــنع رأسمالا نتيجة خدماتهم ولكننى أنفق الدخل عليهم** » (٣٩) .

بل مثالا آخر ، اعطاه ماركس ، وهو يمهد لمناقشـــة آدم سميث ، لا لكى يوضـــح فقط مقـــدار فجاجة وزيف النظـــرة البورجوازية للعمل المنتج وغير المنتج ، **وانما ليوضح الشـــكل الاجتماعى الذى تظهر من خلاله هذه المقولات .**

« **... اذا كان يوم عمل يكفى للحفاظ على حياة العامل .. فانه من جهـــة الاعتبارات المجردة لعمله سوف يكون منتجا لانه سوف يكون قد أعيد انتاجه ، ويقال ذلك لأنه بشكل مستمر يحل القيمة (وهى مساوية لقيمة قوة عمله) محل تلك التى استهلكها . ولكن من وجهة نظر الراسمالى ، فان ذلك يكون عملا غير منتج ، لأنه لم ينتج فائض القيمة .. فالانتاجية من وجهة نظر الرأسمالى تقوم على العلاقات الراسمالية** » [٣٠] .

وهكذا نتوصل الى أن ماركس يلح على ضرورة استخلاص النتائج العامة التالية :

« **العمل المنتج وغير المنتج مصوران هنا على طول الخط ، من وجهة نظر مالك النقود ، أى من وجهة نظر الراسمالى . وليس من وجهة نظر العامل** » ثم يقـــول « **القيمة الاستعمالية للسلعة التى يجسد فيها عمل العامل المنتج ليست ذات جدوى . ان الخصائص المادية (للسلعة) لا تتصل بأى حال بطبيعتها ، التى على العكس ، يجرى التعبير عنها من خلال علاقات انتـــاج محددة ، ذلك هو تعريف العمل الذى لا يشتق من محتواه او من نتائجه ، ولكن من خلال الشكل الاجتماعى الخاص** » [٣١] .

أى بكلمة موجزة ، ان التعريف **الصحيح** هو ان « **العمـــل المنتـــج من وجهة نظـــر الراسمالية هو العمل المنتـــج لفائض القيمة** » [٣٢] .

« ... وبتحليل عملية العمل الى عواملها الأولية البسيطة نراها عبارة عن نشــاط ذى هدف مقصود ، هو انتــاج القيم الاستعمالية ، أى ملاءمة المواد الطبيعية للحاجات الانسانية ، أو هى الشرط العام لاتمام التبادل بين الانسان والطبيعة ، او انها الحالة التى تفرضها الطبيعة دائما على الحياة الانسانية ، وبذا تكونْ مستقلة عن اشكال الحياة الاجتماعية ، او بالأحرى مشتركة بالنسبة الى كافة الأشكال الاجتماعية » (٣٤) .

وهكذا فالعمل المنتج منحصر فى نطاق الانتاج المادى المباشر ، اينتج بالتأثير فى الطبيعة قيما استعمالية ملائمة لحاجات الانسان . وفى المقابل تستبعد جميع انشطة التداول المحض من العمل المنتج ، التى رغم ارتباطها بتجديد الانتاج الراسمالى ، الا انها لا تضيف قيما استعمالية جديدة ، التى هى شرط تجسيد العمــل وحاملة للقيمة . ولهذا فالعمل فى نطاق التداول المحض هو عمل غير منتج .

ولكن يلاحظ ان جزءا من أعمال التداول تعتبر من قبيل العمل المنتج ، مثل اعمال النقل والتخزين والتوزيع الضرورية . وهذه الأعمــال لا تضيف قيما استعمالية جديدة ، ولكن لما كانت قيم الأشياء الاستعمالية تتجسد فقط فى استهلاكها ، لهذا فكون هذه الأعمال الضرورية تحافظ على القيم الاستعمالية وتنقلها من مكان الانتاج الى المستهلك ، وبالتــالى تعتبر شرطا ضروريا لتحقيق الهدف النهائى من انتاج القيم الاستعمالية ، لهذا تعتبر أعمــالا ضرورية **انتاجية امتدت الى نطاق التداول** . ولكن كيف يتم التمييز بين هذا وذاك ؟ ان التمييز بينهما مستحيل على أساس نوعيــة العمــل الملموس ، ذلك أن أعمال التـداول المحض تتضمن من بين ما تتضمن أعمــالا للنقل والتخزين والتوزيع ، أى ان هذه الأعمال الضرورية تتكرر وتتسع بفعل أعمال المضاربة والوساطة وأحابيل المنافسة . ولا يمكننا التمييز بينهما الا بدراسة متطلبات العملية الانتاجية بما هى كذلك ، أى بما هى مستقلة عن الشكل

الاجتماعى الذى تخضـــع له عملية العمـــل (أى الراسمالية فى حالتنا) . وعلى هذا الأساس فان اعمال التداول المحض هى أعمالِ غير منتجة بوصفها اعمالا لا تتطلبها العملية الانتاجية ، وانما تفرضها العلاقات الراسمالية وتختفى مع اختفائها .

•

ولا يعنى ذلك اما ماركس اعتبر كل انتاج سلعى مادى فى الراسمالية من قبيل العمل المنتج . واقرب مثـــال على ذلك أن إنشطة التداول المحض لا تتطلب عملا فقط ، وانما تتطلب أيضا مبانِى ومخازن ومستودعات ووسائل نقل ومواد لحفظ السلع من التلف الخ .. وهذه كلها تكاليف باطلة للتداول المحض . ويعنى هذا أن جزءا من الانتـــاج المادى السلعى يوجه لهـــذه التكاليف الباطلة . وكما ان العمل المنفق فيها يكون عملا غير منتج ومبددا ، كذلك فان العمل المتبلور فى هذه الأشياء جميعا يكون عملا غير منتج ومبددا (٣٥) ويمكننا قول نفس الشىء بالنسبة الى العمل المتبلور فى السلع الاستهلاكية الراكدة والأصول الراسمالية العـــاطلة أو التى يجرى اعدامها بفعل الأزمات الملازمة لنمط الانتاج الراسمالى.

ان نظرية ماركس فى القيمة والعمل توضح بجلاء انها سلاح للنقد فى مواجهة العلاقات الراسمالية ، يعرى بها تبديدها لجزء من العمل الاجتماعى فى أعمال غير منتجة تتطلبها هذه العـــلاقات بالذات . والخط الفاصل بين العمل المنتج وغير المنتج ، وفق هذه النظرية ، لا يتمثل فقط فى الخط الفاصل بين نطاق الانتاج المادى ونطاق التداول ، ولكن يتداخل مع هذا الخط الفاصل خطا فاصلا اعظم شمولا هو الخط الفاصل بين عملية الانتاج بوصفها علاقة بين الانسان والطبيعة من ناحية ، وبوصفها عملية تخضع لعلاقات انتاجية محددة من ناحية أخرى . وهذا يعنى أن المنتج لا بد أن يوسع نطاق الأعمال غير المنتجة كلما تطورت الراسمالية

ووسعت من نطاق الانتاج المادى الذى يبـــدد العمل الاجتماعى لخدمة علاقاتها الانتاجية . كمـــا سوف نرى بعض المحاولات فى هذا الصدد .

يلاحظ ان ماركس وهو يصوغ تعريفه السابق للعمل المنتج من وجهة نظر العامل، قد حذر من استخدامه بشكل مباشر فى عملية الانتاج الراسمالى ، فيقول : « **هذه الطريقة فى تعريف ماهيـــة العمل المنتج ، من وجهة نظر عملية العمل وحدها ، هى بالتالى لا تصلح للتطبيق مباشرة على حالة عملية الانتاج الراسمالية** » . ويكرر نفس التحذير بالنص فى موضع آخر من نفس الكتاب (٣٦) .

ثم يضيف ماركس ما سبق أن نقلناه من كتاب « **نظريات فائض القيمة** » قائلا أن النظرة الراسمالية تضيق « **... العمل المنتج ، فالانتاج الراسمالى ليس مجرد انتاج للسلع ، ولكنه انتاج لشىء أكثر من هذا . فهو فى أساسه انتـــاج لفائض القيمة .. فالعامل الآن « لا يعد منتجا » الا اذا انتج فائض قيمة للراسمالى وبذا يساعد على التوسع الذاتى لراس المال . واذا سمح لى ان اضرب مثلا خارج مجال الانتـــاج المادى لقلت أن المدرس يعتبر عاملا منتجا اذا كان يكد لاثراء صاحب المدرســـة ، الى جانب (لاحظ الى جانب ذلك انه لا يثريه من عمله الذى لا ينتج فائض قيمة) ما يقوم به من عمل لتحسين مستوى ذكاء .. طلابه . وسواء استثمر صاحب راس المال ما لديه فى مدرسته او فى مصنع صلصة ، فان هذا لا يغير شيئا من الموضوع الأساسى . وعلى ذلك فنظرية العامل المنتج لا تنطوى فقط على علاقة بين العمل المنتج (بفتح التاء) النافع ، اى بين العمل وثمرة عمله ، وانما تتضمن علاقة اجتماعية خاصة ...** »(*) ثم يحيل ماركس التفاصيل الى كتاب نظرية فائض القيمة .

ولقد حرصنا هنا على اقتباس تلك الفقرة التى يواجه بها ماركس تعريفه للعمل المنتج من وجهة نظر العامل ، بالتعريف من وجهة نظر الراسمالى ، بما له من دلالات عميقة تجعلنا نضع فى الاعتبار الشكل الاقتصادى الاجتماعى الذى تجرى فى ظله عملية العمل ، الأمر الذى يجعل هذا التعريف بمثابة سلاح نقدى موجه للعلاقات الراسمالية (التى تزيف مفهوم العمل المنتج وغير المنتج) وليس مجرد مفهوم مصاغ لأغراض أكاديمية .

ان عدم الانتباه لهذا الذى حذر منه ماركس (وقد حذر منه مبكرا فى الجزء الأول من الراسمال) كان لا بد أن يقود الى سوء استخدام مفهوم ماركس عن العمل والقيمة وتحديده ان العمل المنتج ينحصر بشكل عام فى نطاق الانتاج المادى ، ومن ثم يكون مصدر فائض القيمة الوحيد هو هذا النطاق .

ويتمثل سوء الاستخدام هذا فى القول بوجود راسمالية منتجة وراسمالية غير منتجة . ويعتقد أصحاب هذا القول انهم بهذا يطبقون النظرية الماركسية فى انتاج القيمة وفائض القيمة فى نطاق الانتاج المادى . ولو أنهم يقصدون مجرد الحديث عن راسمالية منتجة اى تعمل فى مجال الانتاج المادى ، وراسمالية غير منتجة ، أى تعمل فى المجالات غير الانتاجية ، لكنا ازاء خطأ هين . ولكن خطأ هذا القول يتعدى ذلك الى المطابقة بين العمل المنتج لفائض القيمة وبين الطبقة التى تنتزعه دون أن تنتجه ، والى نتائج سياسية زائفة تصل الى حد الحديث عن وطنية دائمة للراسمالية المسماة « **منتجة** » فى مقابل تبعية الراسمالية المسماة « **غير منتجة** » . فضلا عن أخطاء أخرى تكشف المدى الذى يصل اليه سوء استخدام النظرية الماركسية . ولنقف لنتفحص هذه الأخطاء .

(جـ) نظرية ماركس فى نطاق التداول السىء ! :

يقول د. محمود عبد الفضيل :

« **واذا انتقلنا الى التحليل الماركسى ، نجد أن ماركس يفرق بين مجالين لتكون الدخول والثروات :**

(أ) **مجال الانتـــاج :** حيث يتم **تحقيق « فائض القيمة »** ، **المصدر التقليدى** للأرباح الراسمالية .

(ب) **مجال التداول :** حيث يتم **تحقيق** ثروات ودخول نتيجة عمليات الاتجار وتداول الســلع والخدمات والأصــول العينيــة والمالية . **وفى اطار مجال التداول ، يمكن ادراج عمليات الاقراض** الربوى للمال السائل » (٣٧) .

(التشديد فى الأصـــل واضفنا اليـــه) . **ويمكننا تلخيص** ملاحظاتنا على ذلك فيما يلى :

أولا : ان التمييز بين مجال التداول ومجال الانتاج ، ليس اكتشـــافا لماركس ، وان كان قد اسهم فى الصـــياغة الدقيقـــة للمفهومين . فاكتشاف ماركس الأساس هو نظرية فائض القيمة ، الذى تستولى عليه الطبقة الراسمالية سواء اكانت تعمل فى مجال الانتاج المادى ، حيث يجرى انتاج فائض القيمة ، أو كانت تعمل فى مجال التداول . ولكن الدكتور يصور الفرق بين المجالين عند ماركس بأن الأول يتم فيه **تحقيق « فائض القيمة »** والثانى يتم فيه **تحقيق** دخول وثروات . فكلاهما اذن يتحقق فيه « **دخول وثروات** »، مع تغيير فى الاسم . ويمكن قول العكس ، اى يتحقق فى كليهما

« **فائض قيمة** » حيث ان الدخول بالنسبة للبورجوازية ليست سوى فائض القيمة [٣٨] ».

ثانيا : اذا استخدمنا لفظ **تحقيق** بمعنى **خلق** فائض القيمة ، فان هذا يعنى ان كلا المجالين يخلقان فائض القيمة . والصحيح أن خلق فائض القيمة لا يتم الا فى نطاق الانتاج ، وعدا ذلك نكون مباشرة ازاء ادعاءات البورجوازية ، ولعل الدكتور عبد الفضيل لا يقصد أن يصل الأمر الى هذه النتيجة .

ثالثا : اذا استخدمنا لفظ تحقيق بمعناه الماركسى ، أى تحقيق فائض القيمة بتحويلها من الصورة السلعية الى الصورة النقدية ، فيصبح المعنى الذى يمكننا استخلاصه هنا ، هو ان كلا من المجالين يتم فيه تحويل فائض القيمة من الصورة السلعية الى الصورة النقدية . وهذا غير صحيح لأن تحقيق فائض القيمة يتم فى مجال التداول وذلك بالنسبة الى الراسمالية الصناعية او الراسمالية التجارية . فالراسمالية الصناعية لا تحصل على فائض القيمة فى مجال الانتاج الذى تتم فيه عملية خلق فائض القيمة ، التى تحصل على الانتاج الفائض فى صورته العينية كما هو الحال فى الاقطاع أو العبودية . كما أن الراسمالية التجارية والمصرفية لا تخلق فائض قيمة فى مجال التداول . ففى هذا المجال يقتسم فحسب مع الراسمالية الصناعية فائض القيمة الذى جرى خلقه مسبقا فى مجال الانتاج المادى ».

بعبارة أخرى ان جميع فئات الراسمالية تحصل على فائض القيمة الذى يخلقه **العمال** فى دائرة الانتاج ، وجميع هذه الفئات تحقق نصيبها من هذا الفائض فى نطاق التداول ، حيث يجرى تحويل فائض القيمة من شكله السلعى الذى لا يعنى الراسمالى الا بوصفه حاملا للقيمة ، الى الشكل النقدى بوصفه التعبير المجرد

عن القيمة ، ومن ثم يمكنه من تحويله الى راسمال من جديد . لهذا قال ماركس ان « ... **من المستحيل ان يخلق راس المــال فى التداول ، ومن المستحيل ايضا ان ينشأ بعيدا عن التداول** »[39] .

« **من المستحيل ان يخلق راس المال فى التداول** » حيث أن فائض القيمة يخلق فى مجال الانتاج المادى للسلع ، حيث يجرى استهلاك القيمة الاستعمالية لقوة المل **استهلاكا انتاجيــا** ، تلك السلعة الوحيدة التى تتميز قيمتها الاستعمالية بأنها تنتج القيمة ومن ثم تمكن راس المال من التمدد وانتاج فائض قيمة تزيد عن القيمة التبادلية **لقوة** العمل ، تلك التى لا تساوى الا القيمة المجسدة فى السلع الضرورية للحفاظ على قوة عمل العامل واعادة انتاجها .

« **ومن المستحيل ان ينشأ راس المال بعيدا عن التداول** » لأن فائض القيمة فى نطاق التداول من ناحية ، وفيه يتاح **اقتسامه** بين **البورجوازية** الصناعية والتجارية والمصرفية وطبقة كبار **ملاك الأراضى** من ناحية ثانية ، وكذلك لأن عملية الاستغلال الراسمالى باسرها ترتكز على شراء قوة العمل فى نطاق التداول لقاء الأجور التى تمثل فى ذات الوقت طلبا على وسائل العيش من خلال **التداول** من ناحية ثالثــة . فجوهر الراسمالية انتزاع فائض القيمة الذى ينشأ فى نطاق الانتاج المادى ، ولكنها تكون بذلك شأنها شأن أية طبقة استغلالية سابقة عليها . أما خاصيتها المميزة فهى استثمار قوة العمل انطلاقا من التداول ، أى انطلاقا من سوق العمل .

رابعا : يقول د. عبد الفضيل أن « **فائض القيمة** » المحقق فى مجال الانتاج هو « **المصدر التقليدى** » للأرباح الراسمالية . ولكن ما هو المجال « **غير التقليدى** » للأرباح الراسمالية ؟ هل هو مجال التــداول ؟ ان الاجابة بالايجاب تعنى الخروج من مجال الماركسية الى مجال « **التداول** » أو التأويل السىء لها . وربما

يعتقد الدكتور أن أرباح المضاربة على سبيل المثال هى هذا المصدر « **غير التقليدى** » باعتبار أن هذه الأرباح هى نقل راس المال من رأسمالى الى آخر . ولكن ما هو مصدر هذا الرأسمال ؟ أليس هو فائض القيمة الذى تراكم وتكون منه الراسمال ؟

ولكن فى عبارة « **المصدر التقليدى** » لفائض القيمة يكمن السر فى كل هذا الذى قرأناه . فالدكتور يريد أن يقول ان مجال الانتاج هو المجال الذى يخلق فيه « **العمل المنتج** » فائض القيمة ، ولكن لم يكن بمقدوره ترجمة تلك المقولة الصحيحة الى لغة « **البورجوازية المنتجة** » و « **البورجوازية غير المنتجة** » دون ان يرتكب تلك الأخطاء . ذلك انه يريد أن يصطنع اختلافا فى طبيعة الربح الراسمالى الذى تحصل عليه البورجوازية فى مجال الانتاج المادى ، عن طبيعة الربح الراسمالى الذى تحصل عليه البورجوازية فى مجال التداول . وذلك حتى يصل الى هدفه من التمييز بين بورجوازية « **منتجة** » واخرى « **غير منتجة** » . فنحن لا نعتقد أن الدكتور يجهل كل ما سبق من حقائق ، ولكن محاولة تطويعها من أجل هذا الهدف ، دفعته دفعا الى ارتكاب تلك الأخطاء . ولو انه التزم بالتحليل الماركسى لكان عليه ان يقول أن فائض القيمة الذى يخلقه العمل فى مجال الانتاج ، هو المصدر الوحيد لفائض القيمة الذى يجرى توزيعه على جميع فئات الراسمالية فى مجال التداول . وبالتالى فان مصدر جميع الدخول أو الأرباح الراسمالية هو مصدر انتاجى ، والملكية الراسمالية بأشكالها المختلفة ومجالاتها المختلفة تحصل عليه دون اسهام فى العملية الانتاجية التى تقوم بها طبقة أخرى .

ولا بد من ان ننحى نظرية فائض القيمة جانبا ، ونتخذ من المظاهر الخارجية لعمليتى الانتاج والتداول معيارا لنا لكى يظهر

يعتقد الدكتور أن أرباح المضاربة على سبيل المثال هى هذا المصدر « **غير التقليدى** » باعتبار أن هذه الأرباح هى نقل راس المال من راسمالى الى آخر . ولكن ما هو مصدر هذا الراسمال ؟ أليس هو فائض القيمة الذى تراكم وتكون منه الراسمال ؟

ولكن فى عبارة « **المصدر التقليدى** » لفائض القيمـة يكمن السر فى كل هذا الذى قرأناه . فالدكتور يريد ان يقول ان مجال الانتاج هو المجال الذى يخلق فيه « **العمل المنتج** » فائض القيمة ، ولكن لم يكن بمقدوره ترجمـة تلك المقولة الصحيحة الى لغـة « **البورجوازية المنتجة** » و « **البورجوازية غير المنتجة** » دون ان يرتكب تلك الأخطاء . ذلك أنه يريد أن يصطنع اختلافا فى طبيعة الربح الراسمالى الذى تحصل عليه البورجوازية فى مجال الانتاج المادى ، عن طبيعـة الربح الراسمالى الذى تحصـل عليـه البورجوازية فى مجال التداول . وذلك حتى يصـل الى هدفه من التمييز بين بورجوازية « **منتجة** » وأخرى « **غير منتجة** » . فنحن لا نعتقد ان الدكتور يجهل كل ما سبق من حقائق ، ولكن محاولة تطويعها من اجل هـذا الهدف ، دفعته دفعـا الى ارتكاب تلك الأخطاء . ولو أنه التزم بالتحليل الماركسى لكان عليه أن يقول ان فائض القيمة الذى يخلقه العمل فى مجال الانتاج ، هو المصـدر الوحيـد لفائض القيمة الذى يجـرى توزيعه على جميـع فئات الراسمالية فى مجال التداول . وبالتالى فان مصدر جميع الدخول أو الأرباح الراسمالية هو مصدر انتـاجى ، والملكية الراسمالية بأشكالها المختلفة ومجالاتها المختلفة تحصل عليـه دون اسهام فى العملية الانتاجية التى تقوم بها طبقة اخرى .

ولا بد من ان ننحى نظرية فائض القيمة جانبا ، ونتخذ من المظاهر الخارجية لعمليتى الانتاج والتداول معيـارا لنا لكى يظهر

الراسمالى الصناعى بمظهر المنتج والراسمالى التجارى بوصفه مجرد تاجر يقوم بتداول القيمة دون أن يضيف اليها [٤٠] .

ولكن فى النهاية ينبغى الاشارة الى أن ماركس يتحدث من راس المال « **الانتاجى** » (ويمكن أن نترجم الكلمة الى راس المال « **المنتج** ») . والمعنى الذى يلحقه ماركس بهذا المصطلح هو الدور الوظيفى لهذه المرحلة من مراحل راس المال الصناعى حيث يرى الجمع بين راس المال الثابت (وسائل الانتاج ومختلف شروط العمل) وبين قوة العمل التى تبودلت براس المال المتغير ، وذلك تمييزا لها عن المرحلتين الأخريين من مراحل دورة راس المال الصناعى (راس المال السلعى ، وراس المال النقدى) . فى المرحلة الأولى تتم عملية الانتاج وخلق فائض القيمة ، وفى المرحلتين الثانية والثالثة لا ينتج اية قيمة أو فائض قيمة . واية نظرة سريعة على ميزانية أية شركة صناعية سوف نجد فيها مخزون سلعى ضرورى ، اى رأس مال سلعى عاطل فى صورة منتج نهائى أو فى صورة مستلزمات أنتاج ، وكذلك سوف نجد فيها راس مال نقدى عاطل كاحتياطى نقدى ووسيلة شراء . وفى المقابل اذا كان راس المال التجارى والمصرفى لا ينتجان قيمة أو فائض قيمة بالتالى ، كونهما يعملان فقط فى مجال التداول ، فانهما يمثلان شرطا ضروريا لتجدد عملية الانتاج الراسمالى ، واذا لم يضطلعا بوظائفهما فسوف يضطلع بها رأس المال الصناعى بنفسه وبصورة أقل كفاءة . وهكذا ينبغى النظر الى راس مال الفئات الثلاث (الصناعية والتجارية والمصرفية) كأجزاء من راس المال الاجتماعى الذى يجرى بينها تقسيم للعمل خلال الصيرورة المتجددة لعملية الانتاج الراسمالى . فاذا خرجنا من نطاق المراحل الوظيفية تلك ، الى الحديث عن راسمالية منتجة وأخرى غير منتجة فاننا نكون قد خرجنا تماما من اطار النظرية الماركسية حول فائض القيمة .

وبينما تنظر الراسمالية لنفسها باعتبارها طبقة منتجة بجميع فئاتها ، طالما تحقق ربحا ، فان الطبقة العاملة تنظر الى الراسمالية بجميع فئاتها بوصفها طبقـــة تستولى على فائض القيمة دون أن تنتجه . فجميع الفئات الراسمالية لها أدوار مختلفـــة فى الجهاز الانتاجى للراسمالية وحركة تجدد الانتاج الراسمالى الذى يتكون من وحدة مجالى الانتاج والتداول ، وما يسرى على احداهما يسرى على الأخرى ، ايا كانت وجهة النظر الى ينطلق منها التحليل .

وهناك محاولة أخرى مرت بنا اثناء عرض تعريف البورجوازية « **المنتجة** » وقرينتها « **غير المنتجة** » ولننظـــر اليها مرة اخرى : « **بورجوازية منتجة تسهم فى اعادة انتـــاج راس المال وتمارس نشاطات انتاجية** » ، « **بورجوازية غير منتجة لا تسهم فى تكوين أو اعادة انتاج راس المال وتمارس نشاطات غير انتاجية** » .

ولا شك انه لا يقصد ان الأولى تملك راسمالا والثـــانية لا تملك ، بدليل ان الحديث منصب على بورجوازية فى الحالتين ، بل ان المهمة النضالية الأولى تدور حول النضال ضـــد ما تملكه الأخيرة بالذات من راسمال . ولكن هل يتغير من الأمر شيء اذا تحدثنا عن « **اعادة راس المال** » لتصبح المسألة على النحو التالى : « **بورجوازية منتجة تملك راس المال وتسهم فى اعادة انتاج راس المال** » واخرى « **غير منتجة تملك راس المال ولكنهـــا لا تسهم فى اعادة انتاج راس المال** » ! رغم انها متهمة بتكوين الأرباح الخيالية التى تتحول بالطبع الى راس المال الذى تملكه ! فكيف لا يعـــاد تكوين راسمالها مع أنه قادر على التمدد بالأرباح الخيالية ؟! اللهم الا اذا كانت أرباحها غير حقيقية وراسمالها مجرد وهم !

الحقيقة أننـــا ازاء محاولة غير موفقـــة لتطويع النظـــرية الماركسية حول انتاج القيمة وفائض القيمة واعادة انتاجهما من

خلال استغلال قوة العمل فى نطاق الانتاج المادى ، من اجل اثبات نظرية البورجوازية « **المنتجة** » و « **غير المنتجة** » . ولكن لم يكن من الممكن الوصول الى ذلك الا اذا أغفل الأساس الآخر فى النظرية الماركسية الا وهو أن مجال الانتاج طالما يخضع لصيغة الانتـاج الرأسمالى ، فان استخلاص فائض القيمـة وتكوين راس المال واعادة انتاجه يتطلب المرور بمجال التداول الذى يشكل مع مجال الانتاج وحدة عضوية لا تنفصم . فالانتاج الراسمالى يرتكز كليـة على التداول ، وكذلك ، كما يقول ماركس فى أكثر من مكان « **ان راس المال التجارى هو ببساطة راسمال يعمل فى مجال التداول ، وعملية التداول مرحلة من مجموع عملية تجدد الانتاج** » [41] كذلك يقول ان « **العلاقة الراسمالية خلال عملية الانتاج لا تنشا الا لأنها كافية فى عملية التداول** » [42] . وسوف نذكر توضيحات أخرى لماركس حول وظائف راس المال التجارى ، ولكن ما يعنينا هنـا قوله ان عملية تجديد الانتاج ومن ثم تجديد انتاج راس المال ، لا تتم بالضرورة اذا لم تمر بمجال التداول ، حيث يتم تحقيق فائض القيمة ومن ثم تتحول الى راسمال (اذا لم تنفق على الاستهلاك) وذلك بالنسبة لجميع الفئات الراسمالية .

ان ماركس لم يكن يختلف على ان البورجوازية التجارية تحقق ارباحا حقيقية ، وبالتالى تكون رؤوس أموالها وتعيد تكوينها من جديد ، وانما اختلف فقط على مصدرها الحقيقى ، حيث أن التداول المحض لا يضيف قيمة ولا فائض قيمة ، فمصـدرها الحقيقى هم العمال فى مجال الانتاج ، ثم يجرى توزيعها فى مجال التداول على مختلف الفئات الراسمالية .

أما اذا كان المقصود بأن البورجوازية « **المنتجة** » هى التى تنتج وليس الطبقة العاملة ، او ان الملكية الراسمالية منتجة بذاتها ، فتلك قصة أخرى .

(د) مفهوم العمل غير المنتج سلاح نقدى من وجهة نظر البورجوازية :

ان موقف الاقتصاد السياسى البورجوازى من العمل المنتج وغير المنتج لم يكن موقفا محايدا أو مؤسسا لأغراض اكاديمية ، فهو فى الحقيقة من ناحية تعبير عن محاولة البورجوازية طمس المصدر الحقيقى لفائض القيمة التى هى هدف الاستغلال الراسمالى لقوة العمل ، وهو من ناحية ثانية تعبير عن **السلوك الواقعى** للراسمالى الذى لا يفرق بين مجال وآخر ، طالما يأتى بأوفر الأرباح ، وبغض النظر عن كونه مجالا انتاجيا أو غير انتاجى . فاقتحام الراسمالى الفرد لهذا المجال أو ذاك ، لا ينطلق من معايير أو دوافع أخلاقية ، وانما يمكنه ان يغير مجال نشاطه وفق معايير الربح والخسارة . والحال أن مقولات مثل « **البورجوازية المنتجة** » وقرينتها « **غير المنتجة** » تنطوى بلا شك على تلك المعايير الأخلاقية التى لا وجود لها فى القوانين المحركة للاستغلال الراسمالى .

أما على صعيد نمط الانتاج الراسمالى بعيدا عن دوافع هذا الراسمالى الفرد أو ذاك ، فان ضرورات العملية الانتاجية التى تجرى تحت سيطرته ، تقتضى قبل كل شىء دورا حاسما للراسمالية التجارية والمصرفية وبدونهما تكف عن أن تكون عملية انتاجية راسمالية الطابع .

أن مفاهيم العمل المنتج وغير المنتج لم تكن بالنسبة للاقتصاد السياسى والبورجوازى ، الا سلاحا لخدمة العلاقات الراسمالية الصاعدة ، وسلاحا فى مواجهة العوائق التى تعترض طريقها . والخلافات التاريخية التى نشأت داخل هذا الفكر ، تعكس المراحل المختلفة من التطور البورجوازى فى أوربا الغربية . فالميركانتيليون الذين عاصروا مرحلة التراكم الأولى وازدهار البورجوازية التجارية

القديمة ، أرجعوا العمل المنتج الى التجارة الخارجية التى تؤدى الى مراكمة الثروة النقدية المجسدة فى الذهب والفضة . والفيزيوقراط الذين عاصروا بداية انطلاق الراسمالية ، وان لم تكن قد انطلقت الثورة الصناعية بعد ، اعتبروا العمل الزراعى هو العمل الوحيد المنتج ، ولكن رغم تقريظهم للعمل الزراعى الذى كان قد تحول بشكل حاسم فى عدد من البلدان الى الأسلوب الراسمالى ، الا أن جوهر آرائهم كانت تدعيما مباشرا للرأسمالية الصناعية الآخذة بالتكوين ، حيث طالبوا باقتصار الضرائب على الانتاج الزراعى وحده ، باعتباره الفرع الوحيد الذى يخلق الفائض .

أما آدم سميث وريكاردوا (والأول يسبق الثانى بما لا يقل عن أربعين عاما حاسمة فى التطور الصناعى) فقد دافعا عن الطابع الانتاجى للصناعة مواكبة منهما لروح الاندفاع الصناعى ، ولما كان ازدهار الصناعة يعنى بنفس القدر ازدهار التجارة بوصفها اداتها الحاسمة فى التوسع وغزو الأسواق . لهذا كان لا بد أن يمتد دفاعهما الى التجارة ، لتوضع فى قائمة العمل المنتج . لهذا كان شعار هؤلاء الممثلون للبورجوازية فى مرحلتها الصناعية (او المتجهة الى الصناعة) هو شعار حرية التجارة . فآدم سميث وهو اهم من صاغوا هذا الشعار لم يشهر سلاح المفاهيم النظرية حول العمل المنتج وغير المنتج فى مواجهة البورجوازية التجارية ، وانما شهره فى مواجهة العوائق المتبقية أمام التطور الراسمالى مثل الاسراف الاستهلاكى والاحتكار التجارى وتبديد الفائض الاقتصادى فى مختلف اشكال الخدم والأتباع ، وهو ما كان يتعارض مع عمليات التراكم الراسمالى المحمومة فى عصره . ليصبح طابع المرحلة هو احلال الطبقة التى تستخدم العمال المنتجين لفائض القيمة ، محل الطبقة التى تستخدم الخدم والأتباع المستهلكين للدخل . « ان الانسان يصبح غنيا باستخدام كثرة من العمال الصناعيين ، ويصبح فقيرا

باستخدام كثرة من الخدم » . لقــد كان هذا هو الحافز فى نظر آدم سميث .

(هـ) العمل غير المنتج ونقد الراسمالية :

وقبل كل شيء ينبغى القــول أن ماركس لم يتناول بالتحليل العمل المنتج والعمل غير المنتج لأغراض اكاديمية ، وانما قدم هذا التحليل فى سياق نقده للعلاقات الراسمالية . ولكن هذا النقد لم يكن الا جانبا فرعيا من نقد شامل لهذه العلاقات ، يقوم على تشريح العلاقات الراسمالية وكشف المصدر الحقيقى لفائض القيمة الذى ينتزعه الراسماليون من المنتجين الحقيقيين : الطبقة العاملة .

وهنا نجد الفارق الحاسم بين تناول ماركس وتناول مفكرى الاقتصاد السياسى البورجوازى على اختلاف الوانهم ، فبينما يرى هؤلاء أن العمل لا يصبح منتجا ، الا اذا أنتج فائض القيمة ، أى الا اذا خضع لسيطرة راس المال ، الذى يتخذ بذلك مظهر « **المنتج الحقيقى** » فى نظرهم ، فان ماركس يرى على العكس ، أن الطبقة العاملة هى المنتج الحقيقى ، بل يتوسع لكى يوضح أن العــلاقات الراسمالية تقتضى وفق ضرورات أسلوبها الخاص فى الانتاج تبديد قسم من العمل الاجتماعى فى أعمال غير منتجة . وهكذا فكما استخدم مفكرو الاقتصاد السياسى البورجوازى مفهومى العمل المنتج وغير المنتــج كسلاح أيديولوجى فى مواجهــة العــوائق أمام تطــور الراسمالية ، فقد استخدمها ماركس فى مواجهة البورجوازية .

ولم يحصر ماركس نقــده فى فئــات الراسمالية المصرفية والتجارية ، وانما شمل بنقده العلاقات الراسمالية ككل ، فهو لم يكن منظرا للبورجوازية الصناعية وانما كان منظرا للبروليتاريا ، وهو الذى كشف وظيفة هذه الفئات التى لم تقحم نفسها بصورة

مصطنعة فى جسم الرأسمالية العضوى ، وانما وجدت لتلعب دورا حاسما فى أسلوب الانتاج الرأسمالى .

ان الرأسمال التجارى ، على سبيل المثال ، لا يمثل جسما غريبا ومستقلا عن الانتاج ، الا فى النظم السابقة على الرأسمالية ، حيث كان انتاج القيم الاستعمالية هو السائد . وقد شرح لنا ماركس كيف أن التحول الى الرأسمالية . كان مقترنا بتحول الصانع الى تاجر والتاجر الى صانع ، ثم مع اكتمال نضج الرأسمالية ، وهيمنة الانتاج السلعى على كامل العملية الانتاجية ، تطور تقسيم العمل داخل الطبقة الرأسمالية ، ولكن رأس المال التجارى لا يعود مستقلا كما فى السابق ، وانما كما يقول ماركس « **يعمل فقط كوكيل لرأس المال الانتاجى** » أما عملية الانتاج نفسها فتصبح « **مرتكزة كلية على التداول ، والتداول مظهر انتقالى من مظاهر الانتاج** » [٤٣] . بل يقول ماركس أيضا انه « **طالما وبقدر ما يكون رأس المال التجارى موجودا على هيئة رأس مال سلعى ، فالواضح من وجهـة نظر تجدد عملية انتاج رأس المال الاجتماعى الكلى ، انه ليس الا جزءا من راسمال صـناعى بالسوق ويجرى تحوله ، وهو جزء موجود ويعمل كراسمال سلعى** » [٤٤] . وذلك لأن عملية الانتاج الراسمالى المرتكزة كلية على التداول ليست سوى حركة لا تنقطع فى دورات محددة يتخذ فيها رأس المال الصناعى ثلاثة أشكال وظيفية : رأس المال النقدى ، والانتاجى (لاحظ كلمة انتاجى هنا) ثم السلعى ، تلك التى تقتضى فى التحليل الأخير وجود الفئات الرأسمالية الثلاث : المصرفية والصناعية والتجارية . وما يبدو على انه فئات منفصلة من الرأسمالية ، ليست سوى مراحل انتقالية متتابعة فى عملية تجدد الانتاج الرأسمالى . ورغم أن الدور الوظيفى لرأس المال التجارى لا يخلق قيمة أو فائض قيمة ، وكذلك المصرفى ، الا أنه بحكم الترابط المذكور فى دورة الانتاج الراسمالى ، يجعل ماركس يحدثنـا عن الدور غير المباشر لرأس المال التجارى فى انتـاج القيمة وفائض

القيمة ، ويحدثنا ايضا عن أن تقسيم العمل ، الذى يعفى رأس المال الصناعى من القيام بوظائف التداول تاركا اياها لراس المال التجارى ، من شأنه أن ينمى انتاجية رأس المال الصناعى .

وهذا هو ما يقوله ماركس :

« ... وعلى ذلك فراس مال التاجر ، لا يخلق قيمة أو فائض قيمة ، على الأقل لا يخلقهما بشكل مباشر ، وبقــدر ما يسهم فى تقصير وقت التداول فقد يساعد بشكل غير مباشر فى زيادة فائض القيمة الذى ينتجه الرأسماليون الصناعيون ، وبقدر ما يساعد على توسيع السوق وتحقيق تقسيم العمل بين رؤوس الأموال ، ومن ثم تمكين رأس المال من العمل على نطاق أكبر ، فان وظيفتــه تنمى انتاجية رأس المال الصناعى وتراكمه » (٤٥) .

وهكذا فان الفئات الراسمالية العاملة فى نطاق التــداول (التجارية والمصرفية) هى جزء عضــوى من أسلوب الانتــاج الراسمالى ، ويصــبح تحميل هذه الفئات وحدها دون الطبقــة الراسمالية ككل ، مسئولية تبديد جزء من طاقة العمل الاجتماعى فى أعمال غير منتجة فى مجال التــداول كمن يحمل يد اللص وليس اللص نفسه المسئولية عن سرقاته ، أو يحمل عجلات الســيارة وليس سائقها مسئولية حوادث الطــريق ، أو كمن يحمل جهــاز مباحث أمن الدولة وليس النظام الســياسى للدولة مسئولية قمع الحريات الديمقراطية . والمثال الأخير ليس نكتة ، بل لقد كان وجهة نظر موثقة لبعض اليساريين فى منتصف الخمسينات ، وهم وثيقوا الصلة بمجادلينا الآن (٤٦) .

مختصر القول ان النظرية الماركسية لكل هذه الأسباب تحمل الطبقــة الراسمالية بأسرها ــ بعــد أن تركت الراسمالية عصر

صعودها وتقدميتها – مسئولية تبديد طاقة المجتمع فى ذلك العمل غير المنتج الذى تقتضيه العلاقات الراسمالية واستمرارها ، والذى لا تقتضيه العملية الانتاجية بما هى كذلك ، اى بما هى مستقلة عن هذه العلاقات .

ولكن ماركس لم ينتقد تبـديد العمل الاجتماعى فى مجالات التداول فحسب ، وانما انتقد أيضا مختلف أشكال التبديد الأخرى الملازمة لأسلوب الانتاج الراسمالى والناجمة عن فوضى الانتـاج والأزمات الدورية ، وقانونها السـكانى الذى يقذف خارج العمل (المنتج وغير المنتج) جيشا احتياطيا من العمال ، بل ويسـتهلك قوة العمل الحى نفسها ، كما يقول ماركس :

« **عند ما نمعن النظر فى الانتاج الراسمالى ، بعيدا عن عملية التداول وفظائع المنافسة ، نلقاه مقتصدا جدا فى استخدام العمل المتجسد فى السلع . الا انه يبدد الحياة البشرية أو العمل الحى باكثر مما يبدده أى أسلوب آخر للانتاج ، وهو لا يبدد اللحم والدم فحسب ، بل والاعصاب والدماغ أيضا** » (٤٧) .

ولسنا فى حاجة الى التوسع فى عرض ماركس النقدى لتدمير البورجوازية للأصـول الراسمالية والمخزون السلعى مع كل أزمة دورية ، والتى تعنى فى النهاية تبديدا للعمل الاجتماعى ، وذلك فى نفس الوقت الذى تفرض فيه الحرمان واحط مستويات المعيشة على الطبقة العاملة ، بل وعلى شعوب باسرها .

ان هذه المنهجية فى النظر الى تبديد قوة العمل بل واستهلاكها وتبديد الانتاج السلعى والآلات ، تنطلق من نقد طبقى للراسمالية كنظام ، وتتناقض تمام التناقض مع نظرية « **الفئة الطفيلية** » التى تضفى صفات القداسة على الراسمالية الصناعية او الراسمالية

المسماة منتجة ، وتنحنى اجلالا لكل انتاج راسمالى حتى لو دفع بجماهير العاملين الى الفاقة والبؤس والبطالة ، بل ان تلك النظرية تصــل الى حد القول بأن الاســتغلال الراسمالى يصبح نافعـا اجتماعيا ، طالما يتم فى الانتاج وليس فى التداول ، حتى ولو كان موجها لسد احتياجات الاستهلاك الســفيه للقمم البورجوازية . فليس من الصحيح أن نتوقف عند حدود واقعة الانتاج فقط ، بل لا بد من دراسة مصير هذا الانتاج فى ظل هذا الشكل الاجتماعى المحدد من الانتاج .

وفضــلا عن ذلك فان الراسمالية منــذ ولادتها ، ملتصقة بأساليب المضاربة والغش والنهب والاحتيال والمشروعات الوهمية ، سواء أكان الراسمالى تاجرا أو مصرفيا أو صناعيا . ولا يخلو كتاب ماركسى او بورجوازى عن تاريخ الراسمالية من الأمثلة والنماذج فى هذا الصدد .

كتب ماركس « **... والانجليز وهم معروفون بنشــاطهم فى قراءة الكتاب المقدس يؤمنون ان على الانســان أن يكسب عيشه بعرق جبينه (الا اذا كان بفضل الله من الراسماليين وملاك الأراضى) ولكنهم لم يعلموا من قبل أن الانسان محكوم عليه ان ياكل الخبز بعد ان يكون العجين قد امتزج بقــدر معين من عرق الانســان والافرازات من الخراريج ، وانسجة المناكب ، والجعارين الميتة والخميرة الألمانية المتعطنة ــ ولا تقل شيئا عن الشبة والرمل وغير ذلك من العناصر المعدنية اللذيذة !** » (٤٨) .

ويذكر ماركس ان غش الخبز على هــذا النحو يرجع الى « **بداية القرن الثامن عشر اى الوقت الذى زالت فيه صفة الحرفة الطائفية لهذه الصناعة وقام بها الراسمالى على هيئة صاحب المطحن مستترا وراء الخباز الاسمى** » (٤٩) . ويذكر فى مكان آخر « **ان ثلاثة**

أرباع الخبازين فى لنــدن يبيعون خبزا دون قيمته الكاملة ، وهم جميعا يبيعون خبزا مغشوشا » (٥٠) ويتحدث أيضا عن تقرير لجنة برلمانيـــة يؤكد أنـــه حتى « **غش الأدوية فى انجلتــرا ليس أمرا استثنائيا** » (٥١) كما يذكر أنه فى « **السنوات ٤٤ ــ ١٨٤٧ كان (الرأسمالى) يسحب بعض رأسماله من مشروع « منتج » (لاحظ منتج) لكى يضارب فى أسهم السكك الحديدية ، وكذلك فى أيام الحرب الأهلية الأمريكية كان يغلق مصنعه ويلقى بعماله فى عرض الطريق لكى يقامر فى بورصة القطن فى ليفربول** » (٥٢) .

ويتحدث مؤرخ بورجوازى عن انتشار المضاربة والمقامرة بين طبقات الشعب الانجليزى فى القرن ١٨ « **وانشاء شركات وهمية لا هم لها سوى ابتزاز المال مثل الشركة التى أعلنت أن الغرض من انشائها تحويل الماء الأجاج الى عذب فرات ، والشركة التى أنشئت لاستيراد ذكور الحمير الأسبانية ، والشركة التى قالت ان الغرض من انشائها سوف يعلن على الناس فى يوم من الأيام** » (٥٣) وبالطبع لن نذكر الأعمال البربرية فى المستعمرات ومحق شعوب بأسرها من أجل الذهب وتجارة العبيد ، فضلا عن طرد الفلاحين .. الخ .. وهذه كلها أعمال لا يمكن أن تجرى فى ظل التعلق بالأمانة والشرف .

ولا شـــك أن هذه الأمثلة شـــديدة الأهمية لأصحاب نظرية « **الفئـــة الطفيليـــة** » ، الذين عليهم أن يلوموا ماركس على عدم اكتشافه هذه النظرية ، رغم كل تلك الظواهر ، وظل يتحدث عن طابع جدلى للعلاقات الرأسمالية فى تنمية قوى الانتاج أو وضـــع العوائق أمامها .

(و) الطابع الطفيلى للرأسمالية فى مرحلة انحدارها :

ان كل ما سبق يوضح ان ثمة طابعا طفيليا **كامنـــا** فى صلب تكوين الرأسمالية ، وهو طابع تاريخى وليس أخلاقيـــا ولم يكن

الراسمالية : مرحلة التراكم ، ومرحلة النمو وبداية ظهور اعراض الاسراف والتبديد .

ففى المرحلة الأولى يكون « ... **الراسمالى موضع الاحترام لأنه يمثل رأس المال ، وعلى هذه الصورة يشارك البخيل فى حبه للثروة بصفتها هذه ، ولكن الذى يعتبر فى حالة البخيل مظهر جنون ، ما هو فى حالة الراسمالى الا نتيجة الجهاز الاجتماعى الذى لا يزيد فيه الراسمالى عن كونه احدى العجلات الدافعة** » ويقول أيضا « **يضطر الراسمالى بفعل المنافسة الى أن يسعى دائما لمد نطاق رأس المال بقصد الابقاء عليه** ... » . ويقول ماركس عن السلوك الاستهلاكى للراسمالية فى تلك المرحلة القديمة من تطورها ، أن الراسمالى كان « **ينظر الى أن** « **كل استهلاك من جانبه معناه سرقة ما يجب تراكمه** » . وان الراسمالى كان « **ينظر الى استهلاكه الفردى كأنه خطيئة ترتكب ضد الوظيفة التى يقوم بها أى كأنه** « **امتناع** » **عن التراكم** » .

اما فى المرحلة التالية فقد انقلب سلوك الراسمالى ، فيقول ماركس موضحا :

« ... **أن زميله الحديث ينظر الى التراكم على انه** « **تنازل** » **عن الشعور الذى يدفعه الى الاستمتاع** » . ويستعير عبارة جوته فى عمله الأدبى الشهير « **فاوست** » « **وأسفاه أن له قلبين فى جسد واحد كل منهما يسعى الى الانفصال عن الآخر** » .

ويضيف « ... **أن تقدم الانتاج الراسمالى يفعل أكثر من خلق عالم من المتع ، اذ يفتح آلاف المصادر المؤدية الى الاثراء السريع وذلك عن طريق المضاربة ونظام الائتمان** . وبهذا نصل

الى مظهر معين من التطور الاجتماعى ، وتستقر درجة من الاسراف تصلح فى نفس الوقت مظهرا ينم عن الثروة ، كوسيلة للحصول على الثقة . ومثل هذه الدرجة من الاسراف قد تصبح فى الأعمال ضرورة لا بد منها للرأسمالى « غير الموفق » فالترف صار الآن بالنسبة لرأس المال جزءا من نفقة الابقاء على المظاهر ... » .

ولقد قال ماركس كل هذا برغم ان المرحلة التي يناقشها لم يكن قد بلغ فيها اسراف الرأسمالية درجة الاسراف الاقطاعي الفاجر ، فيواصل قائلا « ... وبرغم أن اسراف الرأسمالى لا يكتسب مطلقا الطابع الحقيقى للاسراف غير المحدود الذى تميز به السادة والنبلاء الاقطاعيون ، وبرغم أن وراء الرأسمالى جشعا وتدقيقا فى الحساب ، نقول برغم هذا يزداد اسرافه بما يتناسب مع تجميعه للمال ، وليس من الضرورى أن يضع اى من الاثنين حدا للآخر » [24] .

ولم يترك ماركس الأشكال الجنينية لتطور الرأسمالية نحو المرحلة الاحتكارية دون تشريح ، ومثال ذلك التطور الذى أصاب شكل المشروع الرأسمالى والملكية الرأسمالية ، حينما حلت الشركات المساهمة محل المشروع الفردى والملكية الرأسمالية الفردية المنعزلة ؛ وحينما جرى الفصل بين الملكية والادارة ، وحينما ... اق نظام جديد من الائتمان المصرفى . وفيما يخص موذ... كس عن هذا « الشكل الجديد من الانتاج » يقيم احتكارا فى مجالات معينة وبذا يتطلب ... حد انتاج أرستقراطية مالية جديدة ، أى ... شكل مروجى مشروعات ومضاربين ... ، نظام بكامله من التدليس والغش ... ، واصدار الأسهم ، والمضاربة

ولعلـــه من الواجب التأكيد ان ماركس يتحدث عن كل هذه المظاهر الطفيلية بوصفها مظاهر تتعلق بذلك الشكل من الانتـــاج الراسمالى عند ما بدأ يتجه نحو الاحتكار ، كما أنه يتحدث عن نوع جديد من الطفيليين الذين يقومون بتنشيط انشاء الشركات المساهمة بوجه عام وليس الشركات التى تعمل فى مجال التداول وحدها الخ .. وهو ما يتضح لنا أكثر من تحليل مرحلة الامبريالية .

(ز) الطابع الطفيلى للراسمالية فى المرحلة الامبريالية :

ويواصل لينين التحليل بعـــد أن تحولت الراسمالية بشـــكل حاسم الى مرحلة الاحتكار ورأس المال المالى والامبريالية . ومن اجل الايجاز سوف نعرض النقاط الرئيسية لتحليل لينين حول تلك المرحلة ، وذلك بالتركيز المباشر على موضوعنا .

يعرف لينين الامبريالية بأنها « **الراسمالية فى مرحلة الاحتكار** ». ثم بعد ان يضع التحفظات الفلسفية العـــامة حول « **عدم كفاية كفاية التعريفات عموما** » رغم « **أنها تلخص الأمر الحقيقى** » وأنها « **ذات طابع نسبى شرطى وأنها لا تستطيع ابدا ان تشمل جميـــع وجوه علاقات ظاهرة فى حالة تطورها الكامل** » . وبعد كل هـــذه التحفظات يقول لينين انه « **ينبغى اعطاء الاستعمار (الامبريالية) تعريفا يشمل المؤشرات الخمسة الأساسية التالية : ١ ـ تمركز الانتاج والراسمال تمركزا بلغ فى علو تطـــوره درجة نشات معها الاحتكارات التى تلعب الدور الفاصـــل فى الحياة الاقتصـــادية ، ٢ ـ اندماج راس المال المصرفى بالصناعى ونشوء الطغمة المالية على أساس « الراسمال المالى » هذا ، ٣ ـ تصدير الراسمال ، خلافا لتصدير البضائع ، واكتسابه اهميـــة فى منتهى الخطورة ، ٤ ـ تشكيل اتحادات راسمالية احتكارية عالمية تقتسم العـــالم ،**

٥ ـ اكمـــال تقسيم اقطـــار الأرض من قبـــل كبـــريات الدول الراسمالية » (٥٦) .

ان هذا التعريف بعناصره الخمسة شديد الأهمية لأن هناك من يعتمد على لينين ، ليخلط بين مفهوم البورجوازية الطفيلية ، وبين مفهوم لينين عن الطابع الطفيلى ، ذلك الذى يسم الراسمالية فى مرحلة محددة من تطور **الانتـــاج** الذى يتشكل فى بنية لها تلك الخصائص المذكورة .

وقد استخلص الخلط المذكور من فقرة لينين التالية :

« ... **من هنا تنمو بصورة خارقة طبقة ـــ او بالأصح ـــ فئة اصحاب الدخول ، اى الأشخاص الذين يعيشون من « قص الكوبونات » الأشخاص المتعزلون تماما عن كل اشـــتراك فى اى مشروع ، اشخاص مهنتهم الفراغ . وتصدير الراسمال ـــ وهو أساس من اسس الاستعمار (الامبريالية) الاقتصادية الجوهرية ـــ يشدد لدرجة اكبر من عزلة فئة اصحاب الدخول التامة عن الانتاج ، ويسم بطابع الطفيلية تلك البلاد بأسرها التى تعيش من استثمار عمل عدد من بلدان ما وراء المحيطات والاستعمرات » (٥٧) .**

ويخرج الدكتور عبد الشفيع من هذه الفقرة بفهم مغلوط مفاده ان لينين يتحدث مثله مثل اصحاب نظرية البورجوازية الطفيلية ، عن فئة او طبقة طفيلية ، فيقول تعليقا على الفقرة السابقة « **يتضح من هذا العرض ان الطفيلية هى صفة الراسمالية المالية الاحتكارية طبقة ، او فئة طبقية يقوم كيانها الاقتصادى على انشطة بعيدة عن فروع الانتـــاج المادى وقائمة على اصـــدار الســـندات والأسهم والمضاربات المالية واعمال الوساطة ، وان المجال الرئيسى لنشاط هذه الطبقة هو الاستثمار المالى (= تصدير رؤوس الأموال) الى**

الخارج بما فى ذلك المستعمرات ، وبحيث تكتفى هى بدور « صاحب الايراد » وتلقى بعبء العمل الانتاجى الشاق على أكتاف الشعوب (الملونة) »[85] .

نلاحظ أن الدكتور عبد الشفيع ، قلب المسألة راسا على عقب واصبح يتحدث بلغة أصحاب نظرية الراسمالية الطفيلية رغم انه قد كتب مقالا فى معارضتها ، فهو لا يعارض هذه الفكرة من حيث أسسها ، ولكنه يعارضها من نقطـــة غير صحيحة على الاطلاق ، وهى أن نظرية الطفيلية بالمعنى الذى فهمه منها ، ليست صالحة للتطبيق الا على الامبريالية وحدها ويرفض تطبيقها فى بلادنا .

وسوف نعـــود الى هذه النقطة فى مكان لاحق لندرس الطابع الطفيلى للراسمالية المصرية فى خصوصية أوضاعها المحلية ، ان ما يعنينا هنا هو ان هذا الفهم المحدد من الدكتور عبد الشفيع لنص لينـــين ، يثبت فى الحقيقة نظـرية الفئة الطفيلية ، على عكس ما يتصور بالضبط . وذلك لأنه اختزل فهمه لهذه الفئة التى تحدث عنها لينين الى فئة تعمل فى فرع واحد من فروع التداول وهو سوق الأوراق المالية او حسـب نص كلامه فئة يقوم « **كيانها الاقتصادى على أنشطة بعيدة عن فروع الانتاج المادى وقائمة على اصـــدار السندات والأسهم المالية وأعمال الوساطة** » . اى انه عاد لتكرار حكاية مجالى الانتاج والتداول ، بل لقد اختصر نطاق نشاط تلك الفئة فى بعض دوائر التداول وحدها كما هو واضح . فلماذا يعارض اذن نظرية البورجوازية الطفيلية فى حين انه يتحدث بلغتها ؟ وكل ما يركز عليه الدكتور ليس مناقشـة نظرية الطفيلية مناقشـة دقيقة ، وانما نفى وجود البورجوازية أصلا فى مصر مرة ، ثم تطبيق هذا المفهوم باعتباره خاصا بالامبريالية وحدها مرة أخرى [59] .

وعلى اية حال فاذا كان « **كل تعيين سلبا أو نفيا** » كما يقول سبينوزا ويتابعه المنهج الجدلى ، فلنتساءل هل تحدث لينين عن فئة أخرى « **ليست طفيلية** » او منتجة توجد فى فروع « **الانتاج المادى** » على حين توجد الفئة الطفيلية « **بعيدة عنها** » فى السوق ، أو فى ركن صغير منه هو سوق الأوراق المالية ، كما لو كان لينين يتحدث عن فئة سماسرة الأوراق المالية ؟ .

ومشروعية هذا التساؤل تكمن فى حقيقة أن نظرية البورجوازية الطفيلية تقوم على طرفى معادلة ، الطرف الأول الفئة الطفيلية ، وطرفها الآخر البورجوازية المنتجة ، وجوهر هذه النظرية هو شهادة جدارة ، وليس شهادة ادانة للنظام الراسمالى ، فهدفها الأساسى دعم وتأييد الفئة الأخرى « **المنتجة** » وتبرئتها من أدران الطفيلية ، لتواصل مسيرة النمو الراسمالى .

والحقيقة أننا لن نجد أى شىء من هذا فى كتاب لينين « **الاستعمار اعلى مراحل الراسمالية** » فهو لا يتحدث عن مجال تداول الأوراق المالية ، وانما يتحدث عن مرحلة جديدة فى تطور الراسمالية ، حدث فيها تحول فى بنيتها الى راسمالية احتكارية امبريالية اندمج فيها راس المال الصناعى والمصرفى ، لينشأ راس المال المالى ، الى آخر العناصر الخمسة التى سبقت الاشارة اليها . وفوق هذه البنية الجديدة للراسمالية تتربع هذه « **الفئة الطفيلية** » ، وهى ليست منحصرة فى مجال التداول او على نحو اضيق فى سوق الأوراق المالية ، فهى ليست مجرد مالك للأوراق المالية ، وانما هى فئة من ملوك المال التى تسيطر على الشركات الصناعية والتجارية وعلى البنوك التى اندمجت فى ظل الشكل الاحتكارى . أى أن لينين يتحدث عن الفئة الاحتكارية للبورجوازية الصناعية والمصرفية المندمجين فى ذلك الشكل الفريد : راس المال المالى .

وهذا التطور فى بنية الرأسمالية ، يشهد تطورا آخر فى شكل الملكية الرأسمالية ، يتمثل فى ظهور ثم انتشار الشركات المساهمة العملاقة ، وفيها تنفصل الملكية عن الادارة ، ليتحول الملاك البورجوازيون الى متبطلين مهنتهم الفراغ أو مديرين اسميين ، وفق تعبير ماركس ، على حين تنشأ فئة أخرى **تابعة** تقوم بالادارة الفعلية . وبهذا التطور تصبح تلك الفئة الاحتكارية من البورجوازية الصناعية والمالية فى وضع شبيه بكبار ملاك الأراضى الغائبين المعتمدين على الريع ، وبطبيعة الحال تظل لهذه الفئة السيطرة الحاسمة على تلك الهياكل الاحتكارية ، على خلاف النظريات التى يروج لها بعض الاقتصاديين الامبرياليين حول الاستقلال المطلق لفئة المديرين أو ما يسمى « **ثورة المديرين** » (٦٠) .

ان لينين فى هذه النقطة يتابع تحليلات ماركس وانجلز ، اللذين أكدا أنه قد ولت تلك المرحلة التى كانت فيها الرأسمالية ضرورية للعملية الانتاجية وادارتها فى ظل نظام المنظمين الفرديين للمشاريع الرأسمالية . وفى تلك المرحلة كان يجرى تبرير ضرورة الطبقة الرأسمالية بدورها فى الاشراف والادارة ، وكان يجرى تبرير الربح باعتباره عائدا لدورهم فى الادارة وتنظيم العملية الانتاجية . وبزوال تلك المرحلة ، ومع هيمنة البنية الاحتكارية والفصل بين الملكية والادارة وتعمق واتساع الطابع الاجتماعى للعملية الانتاجية ، أصبحت الطبقة الرأسمالية زائدة عن الحاجة بل وعائقا أمام تطور القوى المنتجة . ولهذا نظر مؤسسو الماركسية جميعا الى تلك المرحلة الجديدة من الرأسمالية باعتبارها التمهيد الموضوعى المباشر للاشتراكية .

ان لينين بحديثه عن تلك الفئة التى تمتلك فى نفس الوقت الوزن الحاسم فى الطبقة الرأسمالية بأسرها ، كان يريد أن يشدد على الظاهرة سالفة الذكر ، وان يبرز الافراز الطفيلى الخصوصى

الناشىء من البنية الاحتكارية الجديدة ممثلا فى تلك الفئة . كما أن لينين لم يكن يريد حصر الطابع الطفيلى فيها وحدها . ولم يكن لينين معنيا فى كتابه بالحديث عن الفئات الأخرى ، خاصة أنها لا تمثل ظاهرة مناقضة للطابع الطفيلى للراسمالية الامبريالية . وحيثما وجدت فئات أخرى فى بعض البلدان الامبريالية فانها طبقة كبار الملاك العقاريين والبيروقراطية الحكومية والعسكرية التي تنصهر مع الطغمة المالية ، ومن الواضح انها فئات ليست أقل طفيلية بأى حال (٦١) .

نعود فنقول أن لينين لم يحصر الطابع الطفيلى فى « **الطغمة المالية** » وحدها ، وانما تحدث قبل فقرته التى نناقشها هنا عن طابع طفيلى اكثر شمولا بقوله :

« **لقد سبق أن رأينا أن الاحتكار هو اعمق اساس اقتصادى للامبريالية ، وهو احتكار رأسمالى ، أى انه ناشىء عن الراسمالية ، وقائم ضمن الظروف العامة للرأسمالية والانتاج السلعى والمنافسة، ضمن تناقض مع هذه الظروف العامة دائم ولامخرج منه، يولد حتما الميل الى الركود والتعفن . بمقدار ما تفرض الاحتكارات اسعارها ، ولو لزمن محدود ، تزول لدرجة معينة بواعث التقدم التكنيكى ، وتبعا لذلك كل تقدم آخر ، كل حركة الى الأمام ، ومن ثم تظهر الامكانية الاقتصادية لاعاقة التقدم التكنيكى بصورة مصطنعة** » ويلاحظ ان لينين يتحدث هنا عن ميل او اتجاه وليس عن قانون مطلق ، ولهذا يوضح الميول المعاكسة فيقول « **وبطبيعة** الحال لا يستطيع الاحتكار فى نظام الرأسمالية أن يزيل المزاحمة من السوق العالمية بصورة نهائية ولبرهة طويلة .. ومن الواضح أن امكانية تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة الأرباح عن طريق ادخال التحسينات التكنيكية تعمل فى صالح التغييرات . ولكن ما فطر عليه

الاحتكار من ميل الى الركود والتعفن يواصل عمله بدوره وهو يتغلب خلال وقت معين فى بعض فروع الصناعة وفى بعض البلدان » (٦٢) .

وهذا الطابع الطفيلى الشامل ، وما ينطوى عليه من رجعية على الصعيد الاقتصادى ، يؤدى الى سيادة الرجعيـــة السياسية التى تتمثل خارجيا فى الاستعمار والسيطرة على الشعوب والحروب العدوانية التى تتخذ أبعادا عالمية مدمرة ، وتتمثل داخليا فى الاستبداد والرجعية السياسية والفكرية ، لنكون أمام أهم أوجه الطـــابع الطفيلى للراسمالية فى مرحلتها الامبريالية .

وهذا ما يقوله لينين : « **ان الاحتكارات والطغمة الماليـــة والنزوع الى الاستبداد بدلا من النزوع الى الحرية ، واســـتغلال عدد متزايد من الأمم الصغيرة .. كل ذلك قد خلق السمات المميزة للامبريالية ، والتى تحمل على وصـــفها بأنها الراسمالية الطفيلية او المتفيحة (المتعفنة) . ويظهر ببروز مشتد ميل الامبريالية الى انشـــاء « الدولة صاحبة الدخول » الدولة المرابيـــة التى تعيش بورجوازيتها (لاحظ ان لينين يتحدث عن الطبقة بأسرها) أكثر فأكثر من تصدير رؤوس الأموال و « قص الكوبونات » ... » (٦٣) .**

وثمة نقطة هامة بالنسبة لمجادلينا ، أشار اليها لينين عرضا ، أثناء عرضه لبعض البيانات المأخوذة من أحد الاصلاحيين فيقـــول : **« ... ويقسم المؤلف رؤوس أموال البنوك الى « منتجة » موظفة (فى التجارة والصناعة) و « مضاربة » موظفة (فى البورصـــة والعمليات المالية) حاسبا بما فطر عليه هو البورجوازى الصغير من تفكير اصلاحى بورجوازى صـــغير ، ان بالامكان ، مع بقـــاء الراسمالية ، فصل التوظيف الأول عن الثانى وازالة الثانى » (٦٤).**

وليس ذلك من قبيل الصدفة ، فهذا التفكير الاصلاحى ، هو نفسه الذى يواجهنا اليوم ، وان لم يكن فى زمن لينين يمتلك أهمية كبيرة ، لهذا لم يستحق سوى تلك الاشارة السريعة ، ولكن المركزة جدا والبليغة جدا . ولعله من الجدير بالملاحظة أن الكاتب الاصلاحى وضع رؤوس الأموال الموظفة فى التجارة فى عداد رؤوس الأموال « المنتجة » مثلها مثل الصناعة .

وفى عبارات موجزة نقول ان لينين حينما تحدث عن طفيلية الراسمالية وتعفنها فى مرحلتها الاحتكارية الامبريالية ، لم يكن يعنى مجرد الغش والاحتيال والمضاربة الخ .. كما يفعل مجادلينا اليوم ، وانما كان يعنى فى المحل الأول ركود الرأسمالية ووقوفها فى وجه تطوير القوى المنتجة ، فضلا عن رجعيتها السياسية ، لنكون أمام مفهوم علمى لا يقف عند مبادىء الأخلاق فحسب . وطابع طفيلى يسم الراسمالية فى مرحلة معينة من تطورها .

(جـ) عودة الى العمل غير المنتج :

لقد سبق الاشارة الى أن مفهوم العمل غير المنتج لا بد أن يتسع ليستوعب كل التطورات فى تركيب الراسمالية وطابعها الطفيلى فى المرحلة الامبريالية ، والتى اتخذت أبعادا هائلة تتجاوز بما لا يقاس ما شهده ماركس وانجلز ولينين ، خاصة فى ظروف الانتشار الكاسح للنزعة الاستهلاكية للقمم البورجوازية المتسمة بالسفه ، والتى يصبح معها اسراف نبلاء الاقطاع نزوة ضيقة النطاق محصورة فى القصور ، وكذلك فى ظروف ظاهرة الركود المزمن فى الراسمالية ، فضلا عن الأزمات الدورية . فلم يعد تبديد واعدام الأصول الراسمالية والانتاج السلعى الراكد مقصورا على زمن الأزمات الادورية وحدها ، بل لقد أصبح سمة حاسمة فى زمن « **الازدهار** » حيث يجرى تبديد ما يقرب من نصف الطاقة الانتاجية للمجتمع فى صورة طاقات عاطلة الخ ..

ونقف هنا عند محاولة هامة لبول باران ، فى كتابه الشهير « **الاقتصاد السياسى للتنمية** » ، فبعد عرض تاريخى لمفهوم العمل غير المنتج وتوضيح صعوبات المشكلة والتأكيد على أن التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج هو أداة « **للنقد الاجتماعى ، ويمكن أن ينقلب ضد النظام الراسمالى نفسه** » . يضع بول باران تعريفه للعمل غير المنتج فى ظل المرحلة الامبريالية من تطور الراسمالية كما يلى :

« يتكون (أى العمل غير المنتج) ، بشكل عام ، من كل العمل الذى يترتب عليه ناتج من السلع والخدمات التى يفرى الطلب اليها الى الظروف والعلاقات الخاصة بالنظام الراسمالى ، والذى تختفى فى نظام قائم على الترشيد . وعلى ذلك فهناك عدد كبير من هؤلاء العمال غير المنتجين يعملون فى صناعة الأسلحة والسلع الكمالية من جميع الأنواع وسلع التفاخر ومظاهر التمايز الاجتماعى ، ويعمل آخرون كموظفين حكوميين وأعضاء فى المؤسسات العسكرية ، ورجال الكنيسة ومحامين متخصصين فى التهرب من الضرائب وخبراء العلاقات العامة ، وهلم جرا . ومن المجموعات غير المنتجة أيضا وكلاء الاعلان والسماسرة والتجار والمضاربون وأمثالهم » (٦٥) .

وهكذا نكون أمام اشارة سديدة وسلاح للنقد الاجتماعى ، فالمؤلف لا يحصر نفسه فى مجال التداول ، بل يتوسع الى مجال الانتاج السلعى نفسه ، خاصة فى مرحلة أصبح الاستهلاك السفيه للراسمالية لا يختلف فى شىء عن التبديد ، وكذلك الانتاج السلعى فى صناعات الأسلحة التى تخدم اغراض الدفاع الوطنى وانما تخدم النزعة العدوانية الامبريالية وحماية النظام الراسمالى العالمى . أى اننا ازاء تحايل لا يضفى صفة القداسة على أى انتاج سلعى لمجرد كونه كذلك ، بغض النظر عن مصيره فى ظل

النظام الرأسمالى ، الذى دخل مرحلة التدهور والركود والتعفن .
(وبطبيعة الحال نحن لا نناقش ولا نتبنى آراء المؤلف الأخرى والتى قد تستوجب التحفظ فى بعضـــها ، بل والرفض فى بعضـــها الآخر) .

ومن الضرورى اذن أن يتوســـع مفهوم العمل غير المنتـــج ليستوعب قسما عظيما من العمل الموجه للانتاج السلعى ، بعد كل تلك التغيرات التى لحقت بتركيب الراسمالية أو بنيتها . واذا كان ماركس لم يتوسع فى هذه النقطة ، فقد عاش فى مرحلة الراسمالية السابقة على الأمبريالية ، الا انه استشف تلك الاتجاهات ، حينما سلط سياط النقد على صورها الجنينية التى سبق عرضـــنا لها فيما سبق .

ولا يفوت بول باران أن يستبعد من تعريف العمل غير المنتج ، والذى يشمل جميع الأعمال التى تزول مع زوال النظام الراسمالى، وظهور نظام قائم على « **الترشيد الكلى** » أى النظام الاشتراكى ، نقول يستبعد جميع الاعمال النافعة اجتماعيا ، وهى تلك الموجهة للخدمات العـــامة مثل الصحة والتعليم والثقافة الخ .. والتى سوف تتسع فى ظل النظام الاشتراكى فضلا عن اتساع مضامينها الطبقية .

كذلك لا يفوت بول باران أن يدرج فى العمل غير المنتـــج ، ذلك العمل الاجتماعى الذى يتم تبديده فى صورة الطاقات المعطلة . وهو يؤكد أنه لا يقصد تلك الطاقات المعطلة ابان انفجار الأزمات الدورية فحسب ، وانما يقصد أيضا الطاقات المعطلة فى فترات الازدهار بوصفها احدى ظواهر الركود المزمن ، والتى تصل الى حوالى نصف الطاقة الانتاجيـــة فى الولايات المتحـــدة على سبيل المثـــال . بل أن بول باران يرى أن هـــذه التقديرات تقـــديرات محافظة .

ويشير أيضا الى احدى ظواهر المرحلة الاحتكارية ، وهى تضخيم التكاليف ، على خلاف مرحلة المنافسة التى كانت تجبر الرأسمالى الفـرد على تخفيض التكاليف الى أدنى حد ممكن . ونلاحظ هنا أن المقصود تضخيم التكاليف فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى .

كما يشير الى تضخم الأجهـزة الادارية للشركات العملاقة (صناعية ، أو تجارية ، أو مصرفية) والأعداد الوافرة من أعضاء مجالس الادارة الذين لا يسهمون بشكل فعلى فى الادارة ، أى المديرين الاسميين وفق تعبـير ماركس ، وذلك من نواتج ظاهرة الفصـل بين الملكية والادارة ، التى نشـأ مع ظهور الشركات المساهمة ، واستفحلت مع التحـول الى الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية .

ويمكننا أن نضيف بعض الكلمات حول وضع قسم من العمل الموجه للانتـاج السلعى فى عداد العمل غير المنتج . فاذا كان العمل المبدد فى أنشطة التداول هو **العمل الحى** ، بحيث لا يكون امامه الفرصة لكى يجسد نفسه فى سلعة مادية ، فان العمل المبدد من خلال الانتاج السلعى ، هو العمل المتبلور ، اى ذلك العمل الذى اخذ فرصته فى التبلور فى سلعة مادية ، ولكن هذه السلعة نفسها يتم تبديدها ومعها العمل الذى تبلور فيها ، وذلك بشكل لاحق . وينطبق ذلك على انتاج الأسلحة وسلع الاستهلاك الترفى الفاخر السفيه التى تشبع حاجات زائفة قد تكون شديدة الضرر ، على حين تتضور طبقات وشعوب بأسرها جوعا . وينطبق ذلك أيضا على الطاقات المعطلة التى هى عبارة عن سلع انتاجية لايتم الاستفادة بما تبلور فيها من عمل ، وتضيع فرص تبلور عمل جديد ، على حين تتفشى البطالة . وكذلك المخـزون الراكد أو الذى يجرى اعدامه ، على حين تحـرم الطبقات الشـعبية من استهلاكه ،

بسبب ضعف قوتها الشرائية فى ظل الاستغلال الرأسمالى ، وسياسة الاحتكارات الهادفة الى الاحتفاظ بالأسعار فى مستويات مرتفعة .

من كل ما سبق يمكن القول أنه قد اتضح لنا المفهوم العلمى للعمل المنتج وغير المنتج ، واتضح لنا أنه فى المحل الأول سلاح للنقد الطبقى . وقد كان فى يد البورجوازية سلاحا موجها ضد العلاقات المتخلفة من أجل التنمية البورجوازية ومحاربة الاسراف والتبديد من قبل الطبقات القديمة أو بقاياها . وهو بالمثل فى يد الطبقة العاملة سلاح موجه الى صدر العلاقات الرأسمالية فى غمار النضال من أجل أفق اشتراكى للتنمية الاقتصادية .

كما اتضح لنا أن الوضع الصحيح للمسألة يتمثل فى مفهوم الطابع الطفيلى للرأسمالية ، الذى يصبح ميلا أساسيا فى مرحلة تدهورها ، وكما هو واضح يشتمل على ما هو أوسع من الفساد والجرائم الاقتصادية والمضاربة الخ التى يجرى الصاقها بفئة خرافية من الرأسمالية ، على حين يجرى تبرئة باقى فئاتها من أمراض نظامها . ومن الطريف أن تلك الفئة الطفيلية التى هى بمثابة كبش الفداء قد فشل كل من نحدث عنها فى الامساك بها من قرونها أو الاشارة الى فئة محددة يمكن وضعها فى اطار هذا المفهوم .

بقى علينا أن نستخلص من كل ما سبق الأسس العامة لتحليل الطابع الطفيلى للراسمالية المصرية ، وخصوصيته فى ظروف بلادنا :

الفصل الثالث

خصوصية الطابع الطفيلى للرأسمالية المصرية

فقبل كل شيء ينبغى أن نتساءل : هل من الصائب أن نطبق مفهوم « **الطابع الطفيلى** » على بلادنا ، وهى البلد التابع ، **بينما** ظهر هذا المفهوم فى الأصل كاحدى خصائص الرأسمالية فى مرحلتها الامبريالية ؟

ونحن نجيب الايجاب ، ولكن قبل أن نستطرد فى اجابتنا ، من الواجب أن نشير الى أن الدكتور عبد الشفيع له رأى مخالف ، ولم يقدم لنا تدعيما لرأيه سوى التمسك ببعض العناصر الأشد خصوصية فى هذا المفهوم ، مثل « **الدولة الريعية** » الذى لا شك فى أنه يخص الراسمالية الامبريالية ، فالدخل ناشىء عن السيطرة الاستعمارية وتصدير رأس المال .

ولعل القارىء يذكر أن الدكتور قد انزلق الى مواقع مجادلية ، حينما قام بتكريس مفهوم « **الفئة الطفيلية** » (بدلا من الطابع الطفيلى) . وقد أعتقد انه بتضييق هذا المفهوم يكون قد تمكن من دحض مجادليه أصحاب نظرية « **الفئة الطفيلية** » ، رغم أنه قدم لهم سلاحا اضافيا ، بل لقد نفى وجود طبقة بورجوازية فى بلادنا طالما هى بلد تابع !! واضعا بذلك حالة من التعارض بين الخضوع لعلاقات التبعية وبين نشوء وسيطرة العلاقات البورجوازية فى بلادنا ، وكذلك (دون فخر) الطابع الطفيلى ، باعتبارها أشياء تخص الغرب الامبريالى المتقدم والمسيطر .

وليس هنا مجال مناقشة كل زوايا آراء الدكتور عبد الشفيع وأركانها ، وما يعنينا هنا هو تأكيد أن العلاقات البورجوازية

ونطورها وخصوصيتها هى التى تفسر علاقات التناقض والصراع مع الامبريالية وحدود وآفاق هذا الصراع فى مراحل سابقة ، ثم تحـول البورجوازية فى النهـاية الى قاعدة اجتماعية للتبعيـة الامبريالية . وفى سياق هذا التحول يبرز بشدة الطابع الطفيلى للرأسمالية المصرية .

ولا شـك أن تنوع الظـروف الاقتصـادية الاجتماعيـة والسياسية ، لا يجعـل كل المفاهيم قابلة للتطبيق على مختلف البلدان والحالات والظروف ، ولكن كما توجد مفاهيم تنطبق على أوضاع خاصة ، فان الكثير من المفاهيم العامة يمكن تطبيقها على ظروف متنوعة اشد التنوع . ومن الضرورى لكى يصـح مفهوم الطابع الطفيلى على بورجوازيتنا المصرية التابعة أن نستخلص العناصر الأشد عمومية فى هذا المفهوم ، وأن نخلصها من العناصر اللصـيقة بالأمبريالية على وجه الحصر ، وكشف التجسيدات الخصوصية لهذا المفهوم فى حالتنا الخاصة ، كما علينا البحث عما هو مشترك دون أن تكف بلادنا عن أن تكون تابعة ودون أن تكف الامبريالية عن أن تكون كذلك .

وفى الحقيقة أن مفهوم الطـابع الطفيلى ليس منحصرا فى الطابع الريعى للامبريالية ودولتها فحسب ، وهو لا يصلح بالطبع للتطبيق فى بلادنا ، لا لأنها لا تملك دولة امبريالية ، ولكن أيضا لأنها موضوع للنهب الامبريالى .

ان الجوهر الدقيق لمفهوم « **الطابع الطفيلى** » يكمن فى تعويق العلاقات الرأسمالية نطور القوى المنتجة عند مرحلة محددة من التطور الرأسمالى ، وذلك بعد أن كانت تلعب دورا تقـدميا فى مرحلة سابقة . فنحى ازاء مفهوم نقدى موجه لكشف خصائص الرأسمالية فى مرحلة تدهورها وتفسخها ورجعيتها ، وتجسيدات

هذا المفهوم لا تقف ، بطبيعة الحال ، عند حدود الاقتصاد وانما تتعداها الى السياسة والفكر والثقافة الخ ..

وما الدولة الامبريالية الريعية سوى تجسيد خصوصى لها الجوهر الأعم للطابع الطفيلى للرأسمالية الامبريالية ، فاذا لم نربط بين هذا الشكل من النهب الامبريالى وبين دور العلاقات الرأسمالية فى المرحلة الامبريالية المعوق لتطور القوى المنتجة ، فانه يفقد خصوصيته ويتحول نقدنا الى نقد أخلاقى . ذلك أن الرأسمالية مارست شكلا آخر من النهب الاستعمارى منذ ميلادها ، ولكن الراسمالية كانت توظف هذا النهب فى تراكمها الأولى (الأصلى) فى سياق مرحلة الصعود وتطوير القوى المنتجة تطويرا ثوريا ، ولهذا لم يصنف أحد الراسمالية وفى هذه المرحلة كطبقة طفيلية ، دون أن يعنى ذلك الكف عن ادانة أعمال النهب الاستعمارى تلك ، ولكن الادانة فى هذه الحالة تنطلق من زاوية مختلفة تماما توضح الوجه المظلم لتقدمية الراسمالية وثوريتها فى تطوير المجتمع وقواه المنتجة . اما فى مرحلة الهبوط والرجعية فان الأمر ينعكس تماما .

كذلك الحال مع مختلف اشكال المضاربة والتلاعب والغش والفساد التى لم يخل منه تاريخ الرأسمالية منذ ميلادها الآن ، ولكن كل ذلك يختلف دوره ووزنه فى مرحلة الصعود والتقدمية والثورية عن مرحلة التدهور والرجعية وتبديد الفائض والنزعات الاستهلاكية وتعويق القوى المنتجة .

وبهذا المعنى العام الجوهرى ، يمكننا تطبيق مفهوم الطابع الطفيلى على الراسمالية المصرية ، وهو يتجسد بأشكال خصوصية تعززها علاقات التبعية التى أصبحت الرأسمالية قاعدتها الاجتماعية فى هذه المرحلة الأخيرة من تطورها .

وبمكننا أن نقـول على سبيل التعميم أن النظام الرأسمالى العالمى (ومصر واحدة من بلدانه المتخلفة) الذى يعيش مرحلته الأخيرة وأزمته العـامة ، أى مرحلة تدهوره وتعفنه ، تنعكس أمراضه بشكل أشد كثافة وتركيزا على أجزائه المتخلفة والتابعة ، لنشهد رأسمالية متخلفة تابعة تمثل عائقا فى وجه تطوير القوى المنتجة وتعيد انتاج التخلف ، الذى لم يعد منه فكاك دون آفاق اشتراكية للتنمية القـادرة فى نفس الوقت على تقـويض أسس علاقات التبعيـة . بل ان هذه الأمراض قد شـهدنا عناصر منها تصيب الرأسمالية فى البـلدان المتخلفة ، وهى فى مرحلة شبابها فما بالنا بمرحلة الشيخوخة والتدهور .

وعلى سبيل المقارنة نجد أن الرأسمالية فى مهدها الأوروبى قد عرفت مرحلة التراكم والتقشف ومعاداة النزعات الاستهلاكية والتطور الثورى المتوازن للقوى المنتجة بأقصى ما يمكن استيعابه داخل اطار العلاقات الرأسمالية ، لتنتهى بعد بلوغها شأوا عظيما من التطـور الى المرحلة الامبريالية والبنيـة الاحتكارية والركود المزمن (الذى لم يمنع بطبيعة الحال من احداث الثـورة العلمية التكنولوجية ولكن دون تحقيق كامل منجزاتها الكامنة) وطغيـان النزعة الاستهلاكية ومختلف اشـكال التبديد والأمراض الطفيلية التى سبق عرضها .

أما رأسـماليتنا المصرية التى عاصرت مرحلتها المبـكرة ، المرحلة الأخيرة الامبرياليـة من تاريخ الرأسمالية العالميـة بكل أمراضها ، فلم تكن تكرارا لتلك الأطوار فى تاريخ الرأسـمالية ، وانما كان لها طريق خاص لتطور رأسمالى مشوه ظل خاضـعا لقانون تقسيم العمل الدولى الامبريالى . ورغم النجاحات النسبية التى تحققت فى بعض المراحل فى تقويض أشكال التبعية المباشرة وتحقيق دفعة من التنمية الصناعية ، فان طريق التطور الرأسمالى

وصل فى النهاية الى طريق مسدود وأثبت عجزه عن بلوغ مستويات التطور التى تنطوى عليها — من الناحية النظرية — العلاقات الرأسمالية . وهكذا تشكل السمات النوعية لطريق التطور الرأسمالى فى بلد تابع متخلف الأساس الجوهرى لفهم التجسيدات الخاصة للطابع الطفيلى للرأسمالية المصرية الذى وصل الى أشد تحققاته فداحة فى عصر « **الانفتاح** » .

وفضلا عن ذلك ، فقد استوردت الرأسمالية المصرية منذ النشأة النزعات الاستهلاكية الترفيه السفيهة من الغرب الامبريالى ، خاصة انها نشأت من قلب طبقة كبار ملاك الأراضى بنزعاتهم الاستهلاكية الأصيلة . كما اتسمت رأسماليتنا المصرية بأشكال عالية من التركيز وبأوضاع احتكارية دون أن تكون لها قاعدة تكنولوجية متطورة لتنتقد قوى الدفع الذاتى لتطوير القوى المنتجة وتوسيع السوق القومى والاستقلال به استقلالا تاما . فهى وان كانت قد أقامت صناعات استهلاكية بنفس المستويات التكنولوجية الحديثة فى الغرب الامبريالى ، الا أنها كانت صناعات مفتقدة للقاعدة التكنولوجية المحلية وغابت منها أهم فروع انتاج وسائل الانتاج (صناعة الآلات) والقسم الأعظم مما يلزمها من الصناعات الوسيطة ، لنشهد هيكلا صناعيا مشوها ومفككا ويحمل فى صلب تكوينه عوامل الركود والتعفن السريع والأزمة وضيق السوق ومشكلات التمويل .

كذلك عرفت الرأسمالية المصرية منذ البداية دور البنوك فى التمويل الصناعى ، وشهدنا بنك مصر يسيطر على مجموعة من الشركات الصناعية التى لعبت الدور القيادى فى تطور الرأسمالية المصرية . كما أن أوضاع التركيز فى الصناعة المصرية قبل ١٩٥٢ شديدة الشهرة [٦٦] . وكان من المنطقى أن تلعب أعلى أشكال الملكية الرأسمالية (على رأسها الشركات المساهمة) دورا حاسما

فى بناء الراسمالية المصرية منذ نشأتها المبكرة ، تلك التى لم تنتشر فى الغرب الامبريالى الا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (٦٧) . ورغم الدور الايجابى لهذا الشكل من الملكية ، الا انه كان من المنطقى أن نشهد معه كل أمراض فصل الملكية عن الادارة وما صاحبها من احتراف السياسيين وكبار رجال الدولة فضلا عن المولين ، العضوية الشكلية فى مجالس ادارة عشرات الشركات (٦٨) . فضلا عن اتجاه البورجوازية المصرية نحو الصناعات الخفيفة ذات الربح المرتفع السريع ، كذلك رغم الدور التقدمى للحماية الجمركية ، الا أن الراسمالية المصرية اتخذت منها وسيلة لتضخيم ارباحها على حساب المستهلكين من الطبقات الشعبية ، كما أدت الى اضعاف الحافز على التطور والابتكار .

واذا كانت مرحلة مابعد ١٩٥٢ ، بما احدثتة من تنمية صناعية نسبية ، واستقلال نسبى ، وتعبئة للفائض من خلال راسمالية الدولة التى أحيطت بشعارات اشتراكية ديماجوجية ، قد أخفت على البعض خصائص الطابع الطفيلى لطريق التنمية الراسمالية فى ظل تقسيم العمل الدولى الامبريالى ، وقد خففت بالفعل من بعض جوانبه ، الا ان العديد من هذه الخصائص استمرت بأشكال اخرى ، واطلقت العنان لعناصر أخرى جديدة ، اخذت تستفحل فى عصر « **الانفتاح** » بعد ان تجاوزت البورجوازية الحاكمة مرحلتها التقدمية المعادية (بشكل نسبى) للاستعمار ، ولم يبق منها سوى اسوأ امراض البيروقراطية فى سياق استعادتها بعض الأشكال المباشرة للتبعية الاقتصادية .

فتلك الدفعة من التنمية الصناعية ، رغم ما أحدثته من تطوير معين للهيكل الصناعى ، الا انها ظلت تدور داخل دائرة تقسيم العمل الدولى الامبريالى ، فقد كان مجرد توسع لاستراتيجية "حلال الواردات الاستهلاكية التى سارت على هديها الراسمالية

المصرية منذ نشأتها ، بكل ما سبق الحديث عنه من تشوه واعتماد على القاعدة الصناعية للغرب الامبريالى . ولأن ظاهرة التصنيع المشوه تلك ، أصبحت تحتل وزنا هاما فى الهيكل الاقتصادى ، ولأنها أصبحت تشمل معظم البلدان المتخلفة ، لهذا يمكن القول أن تقسيما دوليا امبرياليا جديدا للعمل قد نشأ .

وكان من شأن تبعية الهيكل الصناعى المشوه لتقسيم العمل الدولى ، أن يؤدى الى احتدام مشكلات التمويل الصناعى الذى شكل أهم أركان العجز المزمن فى ميزان المدفوعات ، فالقاعدة الصناعية لا يتم بناؤها مرة واحدة للأبد ، وانما لا بد من تجديدها (الاحلال والتجديد واعادة التأهيل) بشكل دورى ، فضلا عن توسيعها . وما دامت هذه القاعدة المشوهة معتمدة على الآلات والمستلزمات الوسيطة المستوردة من الغرب الامبريالى ، فمن المنطقى أن يؤدى العجز فى ميزان المدفوعات الى أزمة مستعصية فى تجديد الانتاج الموسع ، بل أيضا فى تجديد الانتاج البسيط ، لنشهد ظاهرة الطاقات العاطلة المزمنة ذات الصلة الوثيقة بالعجز عن توفير مستلزمات الانتاج وقطع الغيار المستوردة وقدم الآلات التى انتهى عمرها الافتراضى ، ولنشهد مشكلات التضخم التى تقود فى النهاية الى ظاهرة المخزون السلعى الراكد عن التصريف نتيجة لضعف القوة الشرائية لجماهير الطبقات الشعبية فى ظل التضخم المستفحل والسياسة الرامية الى اطلاق العنان لارتفاع الأسعار .

ولم يؤد هذا التصنيع المشوه الى الافلات من تقسيم العمل القديم (الزراعى / الصناعى) ، بل لقد عمل على تكريسه وتوسيعه ، ليتشابك تقسيم العمل الجديد (صناعى / صناعى) مع تقسيم العمل القديم ، ذلك أن مشكلات تمويل الهيكل الصناعى المشوه ، تطلبت تكريس الزراعة التصديرية التقليدية (القطن)

واضيف اليها الأرز والخضر والفاكهة الخ لتتوسع هذه الفروع على حساب انتاج الغذاء ، أى فى النهاية المزيد من تشويه الهيكل المحصولى الزراعى ، لتنشأ تبعية « **غذائية** » أو فجوة غذائية متزايدة ، مكنت الامبريالية الأمريكية من استخدام سلاح القمح فى فرض شروطها .

وكانت النتيجة فى النهاية عجز الصادرات الزراعية عن الوفاء بمتطلبات الواردات الغذائية ، ناهيك عن الواردات اللازمة للصناعة . وبحثا عن مخرج اتجهت البورجوآزية المصرية الى مصادر أخرى للنقد الأجنبى تغلب عليها السمة الريعية : استنزاف البترول فى التصدير بدلا من تصنيعه أو حتى توفيره لمستقبل مهدد فيه بالنضوب ، قناة السويس ، والسياحة ، فضلا عن تصدير القوى العاملة (تصدير البشر بدلا من السلع) لتحتل هذه المصادر التى أطلق عليها « **الأربعة الكبار** » المصادر الرئيسية للنقد الأجنبى ، ولتشكل واحدا من أهم مظاهر الطابع الطفيلى للرأسمالية المصرية فى عصر الانفتاح ، بل ان اثنين منها يمثلان تبديدا للثروة الطبيعية (البترول) وللثروة البشرية (تصدير العمالة) .

ومن الجدير بالذكر أن استخدام سلاح الهجرة يرجع الى تاريخ قديم سابق على الانفتاح ، فقد أصدرت السلطات الحكومية عددا من القرارات لتشجيع الهجرة ابتداء من ١٩٦٧ فصاعدا . وفى وقت مبكر بعض الشىء كتب كمال الدين رفعت : وهو من أعمدة مرحلة « **البناء الاشتراكى** » : « **اتجهت الدولة الى ايجاد نوع من التناسب او الموازنة بين السكان وموارد البلاد .. وهذا التناسب والتوازن يتحقق عن طريق تنمية موارد الثروة الزراعية والصناعية ، كما يتحقق عن طريق تصدير قوى بشرية للخارج** » ثم يعدد مزايا تصدير القوى البشرية فيما يلى « **المساعدة فى تحقيق**

التوازن بين زيادة السكان وزيادة الانتــاج ، الاسهام فى تخفيف حدة النمو السكانى وما يؤدى اليه من تخفيف أعباء تقديم الخدمات العامة للمواطنين ، استبعاد شبح البطالة الكلية أو الجزئية ، تشجيع المزيد من الهجرة (!) ، وفضلا عن ذلك فان الاقبال على الهجرة يعتبر من الحلول المساعدة لمشاكل النقل والاسكان وباقى الخدمات العــامة ، كما أنه من عوامل الزيادة فى الدخل القومى من العملا الصعبة » بل يقول فى موضـــع آخر « **واذا كانت الدولة تحرص على الفنيين من أبنائها فانها مع ذلك لا توصد الأبواب أمام من يطلب العمل أو الهجرة خارج البلاد ، لأن المهاجر سوف يكون مصدرا من مصادر الدخل لأهله ووطنه** » . وفى مجال المفاضلة بين تصدير القوه البشرية الى أوربا وأمريكا وبين تصديرها الى الدول العربية ، يفضل كمال الدين رفعت الوجهة الأخيرة مضفيا عليها القداسة القومية فيقول « **ولا مراء فى أننــا كعرب نعتز بقوميتنا ونؤمن بأن الوطن العربى هو قبلتنا التى نيمم وجوهنــا شطرها دائما . ومن ثم يجب أن نعمل على تشجيع الهجــرة اليه لتلبيــة احتياجاته من الخبرات والكفايات الفنية ، وأن تذلل الصعاب التى قد تعترض تحقيق هذا الهدف القومى** » .

ومن الجــدير بالذكر أيضا أن تشجيع الهجــرة والعمل فى الخارج اقترن باجراءات مالية معينة لاجتــذاب المدخرات ، فكما يذكر كمال الدين رفعت نفسه « **استحدث البنك الأهلى المصرى منذ عام ١٩٦٧ جهازا جديدا يسمى « جهاز أمناء الاستثمار » يقوم بأعمال الوكالة عن عملائه فى كافة المجالات المالية والاقتصــادية والمصرفية والقانونية التى قد يطلبون من الجهــاز مباشرتها داخل الجمهورية العربية المتحدة ، ومنهم المهاجرون المصريون** » . كذلك صدر فى أول يونيو ١٩٦٨ « **قرار السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتعــديل بعض أحكام لائحة الرقابة على النقــد والذى بموجبه أصبح المصريون المهاجرون يعاملون معاملة غير المقيمين ،**

ومن ثم أصبح لهم الحق فى فتح حسابات غير مقيمة خارجية بأسمائهم ومنحهم العلاوة التى تمنح عند تجميع مدخرات المصريين العاملين بالحكومة بدولتى الكويت وليبيا والتى تقدر بحوالى ٣٥ ٪ من الأسعار المعلنة » (٦٩) ومن الواجب الاشارة الى أن عام ١٩٦٨ نفسه كان بدء العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

وبطبيعة الحال ان نظام تشجيع الهجرة والعمل فى الخارج خضع قبل عصر الانفتاح لعدد من الضوابط ، الا انها لم تكن السبب الرئيسى فى المحدودية النسبية لأعداد المهاجرين والعاملين فى الخارج . ولكن السبب الرئيسى كان يكمن فى محدودية استيعاب الأسواق العربية . وعند ما حل عصر الثروة البترولية بعد ١٩٧٣ وسالت الأموال انهارا فى ايدى مشايخ البترول العرب ، شهدنا حلم تصدير القوة البشرية المصرية يتحقق بسرعة بتلك الصورة التى شهدناها وبتلك الآثار العميقة على كل شىء تقريبا فى البلاد .

وفى أول سبتمبر ١٩٧٦ يكتب الدكتور لطفى عبد العظيم مقالا بعنوان « **وهم اسمه زيادة الصادرات السلعية** » وفيه يستعرض أوضاع العجز عن تنمية الصادرات السلعية لينتهى الى القول « **... ليس هذا بدعوة الى اليأس ولكن الى الواقعية المفيدة .. اننا على الأقل فى الأمد القصير لا يمكن أن نعول على صادراتنا السلعية فى الأزمة الاقتصادية العنيفة التى نواجهها حاليا . بل ان ذلك يتطلب حلولا جذرية لن تظهر نتائجها الا فى الأمد المتوسط . وما المخرج اذن ؟ اننا على يقين من أن الحل الوحيد انما يكمن فى تركيز الاهتمام والجدية على صادراتنا الحقيقية . الا وهى السياحة والقوى البشرية . والتى تمتاز بأن عائدها يتحقق فورا دون انتظار لما يطلق عليه فترة تفريخ الاستثمار »** (٧٠) .

ومن الواضح أن لهجة الدكتور لطفي عبد العظيم اختلفت بشكل عظيم عن لهجة كمال الدين رفعت ، فالأزمة الاقتصادية العنيفة ، على حد تعبيره أصبحت تلقي بظلها . وبعد أن كان المخرج عند كمال رفعت يتضمن تصدير القوى البشرية الى جانب زيادة الثروة الزراعية والصناعية ، أصبح المخرج عند الدكتور لطفى يقوم على مفاضلة حاسمة للسياحة وتصدير القوى البشرية على الاستثمار الصناعى والزراعى (الانتاجى) الذى يحتاج الى انتظار « **فترة تفريخ الاستثمار** » .

ولا شك أن أكثر من ١٠ سنوات من هذا الطريق كافية تماما لأن تكون أمدا متوسطا والذى انتظر منه الدكتور لطفى ظهور النتائج (الايجابية بالطبع) .

ولكن النتيجة كانت على العكس من التوقعات والأمانى ، فتعاظم تشويه الهيكل الاقتصادى وتفاقم طابعه الطفيلى ، حيث زاد الدخل المتحقق فى القطاعات غير الانتاجية (التوزيع والسياحة والخدمات) من ٤٠٫٣ ٪ الى ٤٥٫٧ ٪ من اجمالى الدخل القومى فيما بين سنوات ١٩٧٤ — ١٩٨٣/٨٢ . وقطاع التجارة بالذات زاد نصيبها من ١٠٫٨ ٪ الى ١٩٫١ ٪ أى تضاعف تقريبا . كذلك زاد نصيب البترول (وهو قطاع ريعى أكثر منه انتاجى ، فضلا عن أن تصديره خاما يمثل استنزافا مباشرا للثروة الطبيعية للبلاد) الى ١٨٫٥ ٪ .

وفى المقابل هبط نصيب الزراعة فى الدخل القومى من ٣١ ٪ الى ١٨٫٨ ٪ فى نفس الفترة . والصناعة من ١٨٫٣ ٪ فى ١٩٧٤ الى ١٢٫٤ ٪ فى ٨١/٨٠ وهى وان كانت قد عادت الى الزيادة لتصل الى ١٦٫٦ ٪ ، الا ان ذلك يرجع فى المحل الأول الى زيادات سعرية .

والصورة نفسها نجدها منعكسة فى هيكل توزيع العمالة بين مختلف فروع الاقتصاد فقد انخفضت العمالة فى القطاعات السلعية من ٦٣٫٢ ٪ سنة ١٩٧٤ الى ٥٤٫٤ ٪ فى ١٩٨٣/٨٢ . ويعود النقص أساسا الى الزراعة التى انخفض نصيبها من العمالة من ٤٦٫٦ ٪ الى ٣٥٫٥ ٪ . أما الصناعة فقد ظلت تدور حول ١٢٫٥ ٪ طوال الفترة . وفى المقابل زاد نصيب قطاع النقل والتوزيع (التجارة والمال والسياحة) من ١٤ ٪ الى ١٥٫٤ ٪ . أما الزيادة فى قطاع الخدمات فقدكانت مريعة حيث زاد نصيبها من ٢١٫٣ ٪ الى ٣٠٫٢ ٪ فى نفس الفترة [٣] .

ومن الواضح ان هذه الصورة ذات الطابع الطفيلى التى اتسم بها الاقتصاد البورجوازى فى عصر « **الانفتاح** » تعود الى تناقضات طريق النمو الراسمالى وأزمته المستعصية ، وليس الى الميول الشريرة للبورجوازية « **غير المنتجة** » . فالتورم التجارى والخدمى الملحوظ كان النتيجة الحتمية للبحث عن مخارج لتمويل القطاعات الانتاجية ، فى تلك المصادر الأربعة الكبار سابقة الذكر . ويمثل تصدير القوى البشرية بالذات واحدا من أهم اسباب تلك الظاهرة ، بما جلبته من تحويلات نقدية ومن ثم تعاظم الطلب على السلع الاستهلاكية ليس عند هؤلاء العاملين فى الخارج واسرهم وحدهم ، ولكن أيضا نتيجة لسلسلة تفاعلات تعمل على احداث رخاء زائف لدى قطاع ملحوظ من البورجوازية الصغيرة ، فضلا عن تفاقم النزعة الاستهلاكية السفيهة للبورجوازية الكبيرة السائدة . وكل ذلك فى ظل جمود القطاع الانتاجى وعجزه عن الوفاء بهذه الاحتياجات ، الأمر الذى أدى الى تلبية هذا الطلب الاستهلاكى الجديد عن طريق الاستيراد من الخارج ، ليكون واحدا من أسباب فتح باب الاستيراد على مصراعيه رغبة فى جذب العاملين فى الخارج الى الشراء من السوق المحلية بدلا من اصطحاب احتياجاتهم معهم من الخارج والاستفادة بالتالى من تحويلاتهم للنقد

الأجنبى . ومن المنطقى أن يصاحب ذلك تحـول عظيم فى نظـام الاستيراد بدون تحويل عملة وتضخم تجارة السوق السوداء فى النقد الأجنبى . ومما يؤكد هـذا الترابط اقتران تشجيع الهجرة والعمل بالخارج فى نهاية الستينات بالاجراءات المالية والنقدية التى سبق أن تعرفنا عليها من خلال كمال الدين رفعت ، والتى حملت الاتجاهات الحالية فى السياسة الاقتصادية بصورة جنينية فى اطار اتجاه كان لا يزال معاكسا .

ورغم كل ذلك ، لم تتح تلك المخارج الزائفة بكل ما انطوت عليه من تناقضات وتبديد ونزعات استهلاكية ، حل أزمة التمويل بالنقد الأجنبى . لتشهد من جهة تضخم القروض من المعسـكر الامبريالى والتى ذهب معظمها الى القطاعات الانتاجية وعلى راسها الصناعة فى القطاع العام الصناعى . ومن جهة ثانيـة استمرار العجز عن تزويد الصناعة بكفايتها من النقد الأجنبى لتجديد الآلات واعادة التأهيل وكذلك حاجاتها من مستلزمات الانتـاج الوسيطة وقطع الغيـار ، ومن ثم استمرار ظاهرة الطاقات العـاطلة بل واستفحالها اكثر فاكثر .

ولا ينبغى النظر الى أحجام القروض فقط (والتى يعـرفه الجميع أنهـا وصلت الى أرقام فلكية وان كان الرقم الدقيق غير معروف بالضبط) . وانما ينبغى النظر أيضا الى استخداماتها فى مختلف فروع الاقتصاد ، تلك التى توضح المدى الذى وصلت اليه تبعية القطاعات الانتاجية من خلال أخطر أشكال التبعية المتمثل فى قروض الدولة من الغـرب الامبريالى . ويكفينا فى هذا المجـال التعرف على توزيع مخصصات القروض الأمريكية .

ومن الجدول رقم (١) يتضح أن القطاع الصناعى حصل على ٣٩٫٨ ٪ من اجمالى « **المساعدات** » الأمريكيـة . وحصلت

القطاعات الانتاجيــة والمرتبطــة بها ككل على حوالى ٧٠ ٪ ، فمشروعات البنية الأساسية ليست بعيدة عن الانتاج ، وقد كان نصـيبها ٢٦٫٨ ٪ ومعظمها موجه الى الكهــرباء (وهى قطاع صناعى) والنقل والمواصلات (السكك الحديدية وقناة السويس والمواصلات السلكية واللاسلكية) الخ ..

جدول رقم (١)

الموقف المالى الكامل « للمعونة » الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣ (٣٢)

	المبالغ المخصصة بالمليون جنيه	نسبة مئوية ٪
المعونة الغذائية	٢٠٦٥	٢٤٫٢
المعونة الاقتصادية :		
١ ــ قطاع الصناعة	٣٣٨٨	٣٩٫٨
٢ ــ قطاع الزراعة	٢٤٩	٢٫٩
٣ ــ البنية الأساسية	٢٢٨٣	٢٦٫٨
٤ ــ التنميــة الاجتماعيــة ونقــل التكنولوجيا	٥٣٣	٦٫٣
اجمالى المعونة الاقتصادية	٦٤٥٣	٧٥٫٨
الاجمالى العــام	٨٥١٨	١٠٠٫٠

ومن الجدول رقم (٢) يتضح أن القطاع الخاص الصناعى لم يحصــل على اكثر من ٣٫٩ ٪ من اجمالى القروض المخصصة

جدول رقم (٢)

توزيع قروض القطـاع الصـناعى من الولايات المتحدة الأمريكية (٣)

	المبالغ المخصصة بالمليون جنيه	نسبة مئوية ٪
١ ــ الاستيراد السلعى	٢٨٢٤	٨٣٫٤
٢ ــ المشروعات الصناعية	٤٣٤	١٢٫٨
٣ ــ المشروعات الاستثمارية (قطاع خاص)	١٣٠	٣٫٨
اجمـالى	٣٣٨٨	١٠٠٫٠

للصناعة ، أى ان القطاع العام الصناعى هو المقترض الأساسى . ويلاحظ أيضـا ان قروض القطاع تتـوزع بين شكلين : الاول القروض المخصصة للمشروعات الصـناعية ولم يتجاوز نصيبها ١٢٫٨ ٪ أما الشكل الثانى فهو ما يسمى بالقروض السلعية وكان نصيبها ٨٣٫٤ ٪ . وهى قروض تتميز بأنها موجهة للحصول على مستلزمات الانتاج وقطع الغيـار والتجديدات الجزئية ، أى ان الجانب الأعظم من قروض القطاع العام الصناعى موجهة لتجديد الانتاج البسيط أو ما يمكن أن نسميه « **الغذاء اليومى** » للصـناعة من أجل ادارة عجلات الانتاج فى الهيكل الصناعى القائم ، ومن الواضح ان توقيف هذا النوع من القروض يعنى اصابة الصناعة

بالشلل التام . الأمر الذى يعنى أننا ازاء قروض لبورجوازية تملك هيكلا انتاجيا مشوها ومريضا ، وبلغ به المرض الى حد العجز عن الاعتماد على النفس حتى فى ادارة عجلات الانتـاج ، كما يعنى ايضا الأسلوب الامبريالى المخطط والقصدى فى توجيه الاستثمارات بشكل يعاظم من تعميق تبعية الهيكل الانتاجى على تلك الصورة الخطيرة . فضلا عن الشروط الامبريالية المغلظة التى تفرضها فى ظل تلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية .

وفى وضع كهذا من المستحيل أن يحصل القطاع الصناعى على كفايته من النقد الأجنبى ، ويمكننا التعرف على حجم التبديد الناجم عن ظاهرة الطاقات العاطلة من البيانات الموجزة التاليـة عن متوسط الفترة من (٧١/٧٠ الى ١٩٧٧) وهى أحدث بيانات متوفرة (٣٣) :

١ ـ يصل التبديد الناشىء عن الفجوة بين الطاقة القصوى للقطاع الصناعى وبين الطاقة المتاحة ٣١ ٪ فى الصناعات المعدنية الأساسية (وهى أسوأ حالة) ٧ ٪ فى المنتجات المعدنية والمعدات (كأفضل حالة) وباقى الصناعات تدور الطاقة المبددة حول نسبة ٢٠ ٪ . وهذه الطاقة المبددة ناشـئة عن تشويه داخل خطوط الانتاج نفسها يتمثـل فى اختناقات فى طاقة بعض الخطوط تجبر الخطوط الأخرى على العمل باقل من طاقتها .

٢ ـ ولكن الطاقة المتاحة بدورها لا نستغل بالكامل ، لتصل الطاقة المبددة نتيجة للفجـوة بين الطاقة المتاحة وبين الطـاقة المستغلة فعليا ، الى ٢٢ ٪ (كمتوسط للفترة المذكورة) فى حالة الصناعات الكيماوية ، ١٠٪ فى الغـزل والنسيج .

والأسباب تعود فى المحل الأول الى قدم الآلات ونقـص مستلزمات الانتاج المستوردة من ناحية ، والى المخزون السلعى

الراكد (من السلع تامة الصنع) والذى يدفـــع الى تخفيض الطاقة بشكل قصدى تفاديا للمزيد من تراكم المخـــزون . اى أن الأسباب تعود فى المحل الأول الى عواقب التبعية التكنولوجية من ناحيـــة والى علاقات الاستغلال البورجوازى ، التى تضعف بحدتها المتزايدة من قوة الجماهير الشعبية الشرائية . مع ملاحظة أن هذه الأرقام الرسمية ترسم للواقع صورة وردية .

٣ — وتقدر الزيادة فى الانتاج الصناعى نتيجة التغلب على هذين الشكلين من تبديد الطاقة الانتاجية الى ٧٥٪ فى صناعة المنتجات المعدنية الأساسية (التى من المفترض أن تمثل أهـــم فرع صناعى فى القطاع العام) ، ٢٣٪ فى الصناعات الغذائية . ومعظم الصناعات الباقية بأكثر من ٣٠٪ . اى ان ثلث الانتـــاج الصناعى يتم تبديده بشكل عام .

٤ — تضاعفت الطاقة العاطلة تقريبا فى الفترة المذكورة حيث زاد الرقم القياسى من ١٠٠ الى ١٨١ ، الأمر الذى يعنى ان هذه الظاهرة تتزايد ولا تنقص .

والى جانب تبـــديد الطاقة الانتاجية ، يتم تبـــديد الانتاج السلعى فى صورة مخزون راكد . ويكفى أن نذكر رقم سنة ٨٢/٨١ (وهو أحدث بيان متوفر) فقد بلغ المخزون الراكد فى القطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة وحدها (اى عدا صناعات الأدوية ومواد البناء والصناعات الحربية وغيرها التابعة لوزارات اخرى) ٢ر٦ مليار جنيه منها ٨٠٠ مليون جنيه (عبـــارة عن سلع تامة الصـــنع وغير تامة الصـــنع وبضائع لذى الغير وبضـــائع بغرض البيع) . والباقى خامات ووقود وقطع غيار الخ .. والرقم الأخير يمثل حوالى ٦٠ ٪ من اجمالى القيمة المضـــافة المنتجة فى تلك السـنة (٧٤) ويجب أن نلاحظ أن الأرقام السابقة تمثل المخزون

المتـراكم من السنوات السـابقة . كما يجب أن نلاحظ أنه من الضرورى وجود مخزون سنواء من المواد الخام وقطع الغيار من اجل ضمان استمرار العملية الانتاجية بدون انقطاع ، أو من المواد تامة الصنع لضمان أستمرار تدفق السلع فى السوق دون اختناق ، ولكن عند ما يتجاوز ذلك المخزون حدودا معينة نكون امام ظاهرة مرضية وركود فى التصريف ، وهو ما تكشفه البيانات السابقة .

وهكذا فان الطاقات العاطلة والمخـزون السلعى اصبحا عنوانا عريضا لمشاكل القطاع العام الصناعى الذى ما زال يمثل العمود الفقرى للصناعة المصرية ، واذا كانت تلك الظواهر ترتبط فى الغرب الامبريالى بفائض رؤوس الأموال والأزمات الدورية ، فانها فى بلادنا ترجع الى ازمة التمويل (اى نقص رؤوس الأموال) والتبعية للراسمالية العالمية فى تشابكها مع العلاقات البورجوازية المتخلفة .

ويعانى القطاع العام فضلا عن ذلك من تضخم بيروقراطى مقترن بسوء الادارة وفسادها ، وهى ظاهرة وثيقة الصلة بالطابع القومى البورجوازى للتأميمات ومصادرة الحريات النقابية والحريات الديمقراطية فى المجتمع عموما . وهى ايضا ظاهرة طفيلية تؤدى الى تبديد قوة العمل فى أعمال ادارية متضخمة غير منتجة حتى داخل القطاع العام الصناعى نفسه ، فضلا عن تبديدها للفائض . ومن واقع بيانات عن القطاع الصناعى التابع لوزارة الصناعة فى سنة ٨٢/٨١ . نجد أن عدد العاملين فى مركز الانتـاج لم يتجاوز ٥٤٫٨ ٪ من اجمالى عدد العاملين ، علما بأن هذه النسبة تتضمن وظائف الاشراف والادارة الانتاجيـة . وكان نصيب الخـدمات الصناعية ٢٥٫٢ ٪ ، اما باقى العاملين ونسبتهم ٢٠ ٪ فكانوا من نصيب مراكز النشاط التسويقى (لاحظ ان جزءا من نشاط التداول لا بد أن يقوم به القطاع الصـناعى نفسه) والادارى والخدمات الاجتماعية وعمال آخرون [٣٥] .

وثمة ظاهرة أخرى تتمثل فى تضخيم تكاليف الاستثمارات وتشوه هيكل توزيعه على عناصره العينية المختلفة . ففى ١٩٧٨ بلغ الانفاق الاستثمارى على الأراضى والمبانى الادارية والتشييدات والأثاث والتجهيزات ٥١٫٢ ٪ من جملة الانفاق الاستثمارى ، بينما لم يتجاوز الانفاق على الآلات والمعدات ٣٣٫١ ٪ فقط ، ووسائل النقل والانتقال ١٠٫٥ ٪ والأخيرة ليست خالصة لوسائل نقل السلع ، وانما يدخل فيها وسائل الانتقال للأفراد ونسبة عظيمة منها تخصص بالطبع للصفوة الادارية .. ومعنى ذلك أن أرقام الاستثمار تتضمن فى الأساس انفاقا مظهريا اكبر حجما من الاستثمار الانتاجى ، فضلا عن ان تضخم الانفاق على التشييدات والمبانى الادارية الفخمة يعود الى فساد قطاع المقاولات . ومما يثير الانتباه أن يبلغ الانفاق على المبانى الادارية ٦٣٤٫٥ مليون جنيه فى (٨٣/٨٢) ، بينما لم تحصل المبانى السكنية الا على ٤٩٫٦ مليون جنيه فقط ، والأخيرة تمثل ثلث الانفاق على الأثاث ومعدات المكاتب التى بلغت ١٤٨٫٨ مليون جنيه [٧٦] .

ويلاحظ ان الأرقام السابقة تتعلق باجمالى الانفاق « **الاستثمارى** » العام (ادارى ، هيئات ، شركات قطاع عام) . ومن المنطقى أن تختلف تلك النسب فى القطاع العام الصناعى ولكن التشويه يظل قائما .

ويستكمل ملامح الصورة القاتمة ، الجهاز البيروقراطى للدولة الذى تضخم بصورة سرطانية منذ ١٩٥٢ ، حيث لم يكن عدد العاملين المدنيين يتجاوز فى تلك السنة ٩٥ الف موظف ، فأصبح فى ١٩٨٠ : ٢٫١ مليون ، اى تضاعف حوالى ٢٢ مرة فى تلك الفترة . ويعنى ذلك ان الجهاز البيروقراطى (المدنى فقط) يلتهم ١٩ ٪ من اجمالى عدد العاملين فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى (الانتاجى وغير الانتاجى) [٧٧] .

وقد بلغ اجمالى الانفاق على الجهاز الادارى للدولة (جارى وجديد) [٧٨] حوالى ٨ر٤ مليار جنيه (فى سنة ١٩٧٩) بنسبة ٧ر٣٦ ٪ من الدخل المحلى الاجمالى بسعر السوق . ويلاحظ أن التعليم كان نصيبه من هذا الانفاق ٨ر٤ ٪ فقط والصحة ٣ ٪ . ولكن يلاحظ أن هذا الانفاق على ضآلته ليس كله خالصا للتعليم والصحة ، ذلك أنهما يعانيان كأى مجال آخر من التضخم البيروقراطى . فقد بلغ اجمالى أعداد العاملين بوزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى والجامعات بما فيها جامعة الأزهر ٥٨٥ ألف موظف ٨ ١٩٧٨ . على حين أن عدد المدرسين فى سنة ١٩٧٦ (لا تتوفر بيانات عن عام ١٩٧٨ ولكن المقارنة تظل ممكنة) فى القطاع الحكومى لم تتجاوز ٢٤٨ الف مدرس بنسبة ٤ر٤٢ ٪ ، أى فى مقابل توظيف مدرس واحد يوظف ٥ر١ من الاداريين وغيرهم . ونفس الشىء نجده فى قطاعات الخدمات الصحية ، حيث بلغ عدد العاملين فيه حوالى ١٩٠ الفا ، بينما كان عدد الأطباء فى جميع التخصصات وكذلك المرضين والمرضات والفنيين فى الأشعة والتحاليل الخ ٦٨ الف فقط بنسبة ٣٥ ٪ اى فى مقابل توظيف كل طبيب أو ممرض أو صيدلى الخ يوظف اثنان من الكتبة والاداريين والسعاة ! وناهيك عن سوء خدمات التعليم والصحة وتحيزهما الطبقى .

وكل هذه الظواهر ، هى ظواهر ركود وتبديد للعمل الاجتماعى والفائض الاقتصادى . وهل ينفصل ما سبق عن العنصر السياسى الملازم للطابع الطفيلى للحلف البورجوازى السائد ، ونعنى به الرجعية السياسية الشاملة فى كل شىء ، وفقدان الطاقات الوطنية ؟

أخيرا فان العنصر المتعلق بالجريمة الاقتصادية والفساد السياسى والمضاربة والسوق السوداء الخ .. لا يمكن النظر اليه

فى ذاته ومنفصلا عن كل تلك الخصائص التى تسم طريق النمو الراسمالى فى ظل السيطرة الامبريالية ، والذى انتهى الى كل تلك الظواهر الطفيليـــة وغيرها . فهى وحدها القمينة بتفسيره ووضع أيدينا على جذوره ، باعتباره مجرد صارخ لتلك الميــول الأشد اثرا والأعمق غورا فى تبــديد العمل الاجتماعى والفائض الاقتصادى وتعويق تطور القوى المنتجة .

الهوامش

(١) خليل ابو راشد ، كتابات مصرية ، دار الفكر الجديد ، بيروت ، العدد الثالث ، يوليو (تموز) ١٩٧٥ ، ص ٥٠ .

(٢) بعد صدور قرار رئيس للجمهورية رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٦١ بقصر اعمال مقاولات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات حيئة الحكومية على الشركات التى تساهم فيها الحكومة والمؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من راسمالها ، نقول بعد صدور هذا القرار وجدت شركات المقاولات الكبرى والمتوسطة نفسها فى موقف لا تحسد عليه ، فى وقت مثلث الاستثمارات العامة المجال الرئيسى لأعمال المقاولات ، ومن ثم طالبت بدخولها القطاع العام (اى التاميم الجزئى) وهو افضل بكثير من توقفها عن العمل . وقد يقال أن هذه الشركات كان يمكن أن تمارس نشاطها من الباطن ، ولكن فى الحقيقة أن شركات الباطن هى غالبا شركات صغيرة نسبيا ، وكان هناك من الضوابط التى تحول دون التعاقدات الكبيرة من الباطن . وبالفعل فقد صدر القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦١ فى شان جواز السماح بقبول بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة فى القطاع العام بنسبة ٥٠٪ من راسمالها ، وطبق هذا القانون على ٢٠ شركة ومنشأة . وبطبيعة الحال انتهى الأمر فى النهاية بالتاميم الكامل . (النشرة التشريعية يوليو ١٩٦١ ص ٢٢٥٣ ، سبتمبر ١٩٦١ ص ٣٣٦٠ — ٣٣٦٣ ، يوليو ١٩٦٣ ص ١٧٣٣ — ١٧٣٨ — كذلك مقال د. عبد الرازق حسن : عرض للتطور الاقتصادى ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، اغسطس ١٩٦٣ ، ص ٤٦ — ٤٧) .

(٣) د. ابراهيم العيسوى : اصلاح ما افسده الانفتاح ، صدر فى سلسلة كتاب الأهالى ، مقال الطفيلية معناها وكيفية محاصرتها ، ص ١٩١ .

(٤) نفسه ، ص ١٩٣ .

(٥) نفسه ، ص ١٩٤ .

(٦) نفسه ، ص ١٩٤ — ١٩٥ .

(٧) نفسه ، ص ١٩٥ .

(٨) نفسه ، ص ١٩٥ ـ ١٩٦ .

(٩) نفسه : ص ١٩٦ .

(١٠) نفسه ، ص ٢٠٢ .

(١١) نفسه ، ص ٢٠٢ .

(١٢) نفسه : ص ٢٠٣ .

(١٣) نفسه : ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

(١٤) نفسه : ص ٢٠٤ .

(١٥) نفسه : ص ٢٠٤ .

(١٦) د. محمود عبد الفضيل : مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح ، مجلة الطليعة ، مايو ١٩٨٤ ، ص ٥٢ .

(١٧) د. محمد عبد الشفيع عيسى : الرأسمالية الطفيلية في مصر .. حل من مفهوم علمي ، مجلة الطليعة ، اكتوبر ١٩٨٤ ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .

(١٨) نفسه : ص ١٠٩ .

(١٩) اذا تجاوزنا عن أن ظروف بلادنا (هيمنة العلاقات البورجوازية في السلطة والسوق) لم تعد تتوافر فيها شروط استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية ، أي الثورة البورجوازية الديمقراطية الجديدة ـ المتمثلة في هيمنة العلاقات الاقطاعية التي تمثل في ذات الوقت القاعدة الاجتماعية للتبعية الامبريالية : نقول اذا ما تجاوزنا عن كل ذلك وقبلنا مؤقتا صحة استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية ، فان ربط هذه الاستراتيجية باقامة نظام رأسمالي هو خطأ فادح ، ذلك أن الهدف منها هو التعجيل ببلوغ المرحلة الثانية من الثورة (اى الثورة الاشتراكية) وليس تأجيلها لتصبح مهمة الطبقة العاملة بناء الرأسمالية وليس هدمها .

(٢٠) موريس دوب : نظريات القيمة والتوزيع منذ آدم سميث ، نشر جامعة كمبريدج ، الطبعة الانجليزية ، ١٩٧٣ ، ص ٥٤ .

(٢١) ماركس ، نظريات فائض القيمة (الجزء الرابع من رأس المال) ، المجلد الأول ، الطبعة الانجليزية ، دار التقدم ، ١٩٦٩ ، ص ١٦٣ .

(٢٢) موريس دوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .

(٢٣) كارل ماركس ، نفس المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

(٢٤) نفسه : ص ١٦٠ .

(٢٥) يشير ماركس الى أنه ، والى أن معاصريه من الاقتصاديين الانجليز والفرنسيين ، يستخدمون كلمة الدخل (الايراد) بمعنى مزدوج ، أولهما للدلالة على فائض القيمة ، وثانيهما للدلالة على الجزء المستخدم فى استهلاك الراسمالى ، والمعنى المستخدم للكلمة هنا وفيما يلى ذلك ، هو المعنى الأخير ، ما لم نشر الى خلاف ذلك (كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، الترجمة العربية ، راشد البراوى ، ص ٥٦١) .

(٢٦) ماركس ، نظريات فائض القيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

(٢٧) نفسه : ص ١٥٧ .

(٢٨) نفسه : ص ١٥٨ .

(٢٩) نفسه : ص ١٥٨ .

(٣٠) نفسه : ص ١٥٢ – ١٥٣ .

(٣١) نفسه : ص ١٥٨ .

(٣٢) نفسه : ص ١٥٢ .

(٣٣) كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، الترجمة العربية ، راشد البراوى ، ص ١٤٢ – ١٤٣ ، روجعت على الطبعة الانجليزية ، دار التقدم ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٦ .

ويلاحظ أن ترجمة د. راشد البراوى غير دقيقة ، بل تعطى أحيانا معنى مخالفا ، فالعبارة الأخيرة على سبيل المثال يترجمها البراوى كما يلى « ولا تتخذ العمل نفسه مظهر عمل المنتج » بدلا من « وكان العمل نفسه عملا منتجا » . ومن هنا فصاعدا سوف نحقق كل المقتبسات من رأس المال على الطبعة الانجليزية ، ولكننا لن نشير الى الطبعة الانجليزية الا عند الحاجة لمثل تلك التحقيقات ، حتى يسهل على القارىء الرجوع الى الترجمة العربية ، طالما كانت صالحة .

(٣٤) نفسه : الترجمة العربية ، ص ٢٤٦ .

(٣٥) كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الثانى ، الترجمة العربية ، راشد البراوى ، ص ١٣٠ ــ ١٣١ .

(٣٦) كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، الطبعة الانجليزية ، دار التقدم ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٦ ، ص ٤٧٦ . ويلاحظ أن د. راشد البراوى ذكر فى ترجمته مرة أن تلك الطريقة فى التعريف « ... تلائم تماما الشكل الراسمالى من الانتاج » (ص ١٤٣) . وترجمها مرة أخرى بأنها « .. لا تلائم مطلقا الشكل الراسمالى من الانتاج » (ص ٤٧٥) . وكلا الترجمتين خطأ كما هو واضح ، فالمقصود هو صلاحية التعريف ، ولكن مع التعديل المناسب لعلاقات الانتاج الراسمالية .

(*) نفس المرجع السابق ، ص ٤٧٦ .

(٣٧) الطليعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ .

(٣٨) نستخدم الدخل هنا بمعنى فائض القيمة ، انظر الملاحظة رقم ٢٥ .

(٣٩) كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .

(٤٠) أثناء كتابة هذه الدراسة ، ظهر فى مجلة الطليعة رد الدكتور محمود عبد الفضيل على مقال د. محمد عبد الشفيع عيسى ، وتعرض مرة أخرى للنقطة التى نناقشها هنا ، وقال ما يلى :

« ... انه يمكن الحديث عن : عمل منتج » و « عمل غير منتج » بالرجوع الى كتابات الاقتصاديين الأقدمين من رواد المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث ، ريكاردو ، ماركس) كذلك يمكن تصنيف الأنشطة الى « أنشطة انتاجية » تخلق دخلا جديدا ، و « انشطة غير انتاجية » لا تخلق دخلا وقيما جديدة ، وانما تمتص الدخول والقيم السابق توليدها ... ولكن القول بان هناك « راسمالية منتجة » وأخرى « غير منتجة » لا يتم بنفس السلاسة المنهجية ، لان هذه التفرقة تصطدم بتحديد معايير « انتاجية » الرأسماليين وفقا لدورهم فى تنظيم العملية الانتاجية ... » وهنا اقترب الدكتور بنفسه من جذور أخطائه ، ولكنه للأسف ترك المسألة مفتوحة ، ولو انه استمر فى تتبع للنتائج المترتبة على تلك المقدمات ، لا تنتهى الى التخلى عن فكرة البورجوازية « المنتجة » وقرينتها « غير المنتجة » .

(٤١) ماركس ، رأس المـال ، الجزء الثالث ، الترجمة العربية ، ص ٢٩١ .

(٤٢) ماركس ، رأس المـال ، الجزء الثانى ، الترجمة العربية ، ص ١١ .

(٤٣) ماركس ، رأس المـال ، المجلد الثالث ، الترجمة العربية ، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، ومن المهم الرجـوع الى فصل « حقائق تاريخية عن رأس المـال التجارى » كـلـه .

(٤٤) ماركس ، نفسه ، ص ٢٨٥ .

(٤٥) ماركس ، نفسه ، ص ٢٩٢ .

(٤٦) والمدهش أن وزير الداخلية نفسه كان فى نظرهم بريئا من المسئولية ، فقـد ورد ذلك فى صورة خطاب مفتوح موجـه الى وزير الداخلية على صفحات جريدة « صوت الفلاحين » تشكو فيه من استفزازات رجال المباحث ، التى على حـد قـولهم « تساعد الى حـد كبير على تفتيت وحـدتنا » أى الوحـدة مع النظام .

انظر د. رفعت السعيد ، منظمات اليسار المصرى (١٩٥٠ ـ ١٩٥٧) ، دار الثقافة الجـديدة ، ص ٨١ .

(٤٧) ماركس ، نفسه ، ص ٧٤ .

(٤٨) ماركس ، رأس المـال ، الجزء الأول ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٤

(٤٩) ماركس ، نفسه ، ص ٢١٦ .

(٥٠) ماركس ، نفسه ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ (الهامش) .

(٥١) ماركس ، نفسه ، ص ٥٧١ .

(٥٢) ماركس ، نفسه ، ص ١٥٤ .

(٥٣) س.س. اشتين ، الانقلاب الصناعى ، ترجمة أحمد عبد الخالق ، الألف كتاب ، مكتبة نهضة مصر ، ص ١٤٠ ، الهامش .

(٥٤) ماركس ، المرجع السابق ، ص ٥٦٢ ـ ٥٦٣ .

(٥٥) ماركس ، رأس المـال ، الجزء الثالث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧٨ .

(٥٦) لينين ، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ، المؤلفات المختـــارة (٦ مجلدات) ، الترجمة العربية ، حـ ١ م ٢ ، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥ .

(٥٧) لينين ، نفسه ، ٤١٨ .

(٥٨) الطليعة ، عدد سبق ذكره ، ص ١١٠ .

(٥٩) لقد رأى د. عبد الفضيل فى هذا الفهم الذى استخلصه د. عبد الشفيع من لينين عن طفيلية الراسمالية فى مرحلتها الامبريالية ، تأكيدا لنظريه « الفئة الطفيلية » وبالتالى لم يجد مبررا لعدم تطبيقه على الراسمالية المصرية كما يذهب الدكتور عبد الشفيع . وفى الحقيقة ان له الحق فى ذلك تماما ، ما دام المفهوم اصبح متفقا عليه بينهما ، وتصبح القضية بذلك لصالحهم تماما ، ويصبح رفض تطبيقه على ظروف اخرى نوعا من الجمود والنصوصية . فالقضية هى فى المحل الأول صحة أو عدم صحة المفهوم الذى تروجه تلك المدرسة اليسارية عن الفئة الطفيلية ، وليس فى تذكيرهم بان مصر ليست امبريالية .

(٦٠) روج لنظرية « ثورة المديرين » عدد من الاقتصاديين الامبرياليين من أمثال د. بار نهيايهم ، ج. جالبريث وغيرهما وتتلخص فى أن الهيمنة انتقلت من المالكين الى الفنيين الذين لا يحركهم الربح . ومن مواقع اخرى تماما نجد اجتهادات احادية عند بعض الاقتصاديين الماركسيين ويشير الى ذلك العلماء السوفييت فيقولون ، لقد طرح الاقتصادى الأمريكى بول باران وكذلك بول سويزى فى كتابيهما « راس المال الاحتكارى » نموذجا ليس له علاقة بحياة المجتمع الراسمالى ، عندما فصلا الراسماليين ورؤوس مجموعة الوزراء ، وكذلك المصارف والشركات الصناعية عن بعضهم البعض بصورة قوية ، بحيث اختفت مصطلحات راس المال المالى والمجموعات المالية أيضا » . (الاقتصاد السياسى للراسمالية الاحتكارية المعاصرة ، تاليف مجموعة من الاقتصاديين والمؤرخين السوفييت ، ترجمة محمد زبيدة ، حمزة برقاوى ، توزيع مكتبة ميسلون ، دمشق ، الجزء الثانى ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

ولهذه الانتقادات ما يبررها فنحن نجد فى « كتاب راس المال الاحتكارى » المذكور وصفا لنموذج الشركة العملاقة فى عدد من النقاط منها ما يلى « يظل الاشراف فى يد الادارة (أى مجلس الادارة بالإضافة الى المديرين المسئولين عن التنفيذ . وكثيرا (لكن ليس دائما) ما تمثل المصالح الخارجية فى مجلس الادارة لتسهيل تنسيق مصالح الشركة وسياستها مع مصالح العملاء والموردين ورجال المصارف ... الخ

ولكن السلطه الحقيقية تظل فى أيدى العناصر الداخلية . وهم أولئك الذين يكرسون كل وقتهم للشركة وترتبط مصالحهم ومستقبلهم بمصيرها » . كذلك « تستهدف كل شركة وتحقق فى العادة ، استقلالها المالى عن طريق التكوين الداخلى للأموال التى تبقى تحت تصرف الادارة . وقد تقوم سياسة الشركة أيضا على الاقتراض من المؤسسات المالية أو عن طريقها ، ولكنها ليست فى العادة مضطرة لذلك ، ومن ثم فانها تستطيع تجنب ذلك النوع من الخضوع للسيطرة المالية الذى كان شائعا فى عالم الأعمال منذ خمسين عاما » . وهكذا يكون النموذج عبارة عن شركات عملاقة مستقلة أو منعزلة تماما ، كذلك انتقال مركز الثقل الى رجال الادارة أيا كانوا من الملاك أو مجرد مديرين . وكان لابد ان يؤدى هذا النموذج الى القول » ... أن وجود السلطة داخل وليس خارج الشركة المساهمة العملاقة يحيل فكرة « جماعة المصالح » كوحدة أساسية فى بناء المجتمع الراسمالى ، الى فكرة بالية و « جماعة المصالح » ليست الا « الطغمة المالية » المسيطرة من خلال « راس المال المالى » ذلك المصطلح الذى اختفى بالفعل من هذا الكتاب . وليس هنا مجال التوقف طويلا عند هذه الآراء ، ولكن من الواجب التاكيد ان الكتاب المذكور يوجه نقدا رغم كل ذلك لفكرة « ثورة المديرين » ويؤكد أن الربح هو المحرك الأساسى للشركة ، كما أن للكتاب يلفت النظر الى بعض التطورات الهامة وان كانت المعالجة بمنهجية اشمل من الممكن تؤدى الى نتائج مخالفة لتلك التى توصل اليها المؤلفان (انظر : بول باران) بول. سويزى ، راس المال الاحتكارى ، ترجمة حسين فهمى مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، ۱۹۷۱ ، الفصل الثانى الشركة المساهمة العملاقة ، خاصة صفحات ٢٤ ـ ٢٧ .

(٦١) انظر كتاب الاقتصاد السياسى للراسمالية الاحتكارية المعاصرة » الجزء الثانى ، ص ١٤٥ . ونقرا فيه ان الاتجاه نحو فصل وظيفة راس المال عن ملكية رأس المال موجود لدى جميع البلدان الراسمالية ... الا أن هذا القانون العام يمارس تاثيره بصورة مختلفة بالنسبة لظروف كل بلد من البلدان . وهناك بعض العوامل التى لها اهمية كبيرة فى هذا المجال مثل وجود أو عدم وجود أرستقراطية الملاكين العقاريين ، ووجود جهاز للدولة ذو تقاليد عسكرية وملكية

استعماريه ... الخ وحيثما تواجدت هذه العوامل الاضافية ، كلما نمت وانصهرت سلطة للطغمة المالية ، مع قمم طبقة كبار الملاكين العقاريين ، ومع « أرستقراطية الدم » ومع البيروقراطية الحكومية والعسكرية ، ومع الجهاز المخصص لاستثمار المستعمرات . من هنا يمكن استنتاج السمات الدقيقة لوجود رأسماليين ماليين مرابين تخدمهم فئة المدراء » . وينطبق هذا الوضع على انجلترا ، اما فى أمريكا فتوجد « البنية الاجتماعية للطغمة المالية بأنقى اشكالها ، وذلك نظرا لخواص التطور التاريخى هناك » . وهناك أوضاع مختلفة بعض الشىء فى المانيا الاتحادية وفرنسا ... الخ .

(٦٢) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الراسمالية ، مرجع سابق ، ص ٤١٧ .

(٦٣) لينين ، نفسه ، ص ٤٤٧ .

(٦٤) لينين ، نفسه ، ص ٣٠٩ .

(٦٥) بول باران ، الاقتصاد السياسى للتنمية ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، مجموعة الألف كتاب ، دار القلم بالقاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٦٦) فى ١٩٥٢ بلغ عدد المنشآت الصناعية التى يعمل بها ٥٠٠ مشتغل فاكثر ٧٨ منشأة تمثل ٢٪ من اجمالى عدد المنشآت التى يعمل بها ١٠ مشتغلين فاكثر ، ولكنها استوعبت ٤٧٪ من عدد المشتغلين ، وبلغ نصيبها ٥٧٪ من القيمة المضافة (انظر ، كتاب اللجنة العامة للاحصاء ، مجموعة البيانات الأساسية ، مايو ١٩٦٣ ، ص ٩٢)

ويوضح هذا البيان مدى تركز الهيكل الصناعى ، ولكن الصورة تصبح اشد فى دلالتها حينما نضع فى اعتبارنا الجانب الآخر من الصورة ، وهو المركزه فهذه المنشآت وغيرها كانت تجمعها مجموعات احتكارية مثل مجموعة بنك مصر ، ومجموعة الدباط ، وعبود » فضلا عن الاحتكارات الامبريالية التى كانت تملك القسم الأعظم من الملكية الراسمالية فى مصر فى ذلك الوقت .

(٦٧) فى ١٩٥٥ بلغت رؤوس أموال الشركات المساهمة الصناعية ٦٦٫٧٪ من اجمالى رؤوس أموال الشركات العاملة فى الصناعة . وكانت نسبة الشركات

المساهمة فى التجارة أقل من ذلك فقد بلغت ١ر٥١٪ فقط (نشرة البنك الأهلى ، المجلد ٢٠ ، ١٩٦٧ الملحق الاحصائى) .

(٦٨) فى ١٩٤٥ كان من بين ٣٣٩ عضوا مصريا فى مجالس ادارة الشركات المساهمة ، ٣٣ عضوا من السياسيين ، ٧٠ عضوا من كبار موظفي الدولة ، ٢٣٦ ممولا . وكان القسم الأعظم يجمع بين عضوية أكثر من شركة واحدهم وصل الى ٣٠ شركه (انظر د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٣) .

ومن الواضح اننا ازاء ظاهرة المديرين الاسميين التى لازمت الراسمالية منذ نشأتها ، بينما كانت ظاهرة جديدة فى أوروبا وأصبحت منتشرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أى بعد أن بلغت الرأسمالية مرحلة النضج .

(٦٩) كتيب طريق الهجره ، صدر ملحق للأهرام الاقتصادى ، فى أول ابريل ١٩٧٠ ، تقديم كمال رفعت ، الذى كان يشغل منصب وزير العمل وقتها . ومن الجدير بالذكر أن نظام الهجرة وضع موضع التنفيذ ، ابتداء من مايو ١٩٦١ ، ثم بعد احتدام الأزمة صدرت عدة قرارات لتشجيع الهجرة ابتداء من ١٩٦٧ ، منها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٦ بتيسير الهجرة للفنيين أو خريجى الجامعات . توصية اللجنة الوزارية للقوى العاملة فى ١٩٦٧/١٠/١٦ فى نفس الاتجاه ، على أن يحصل حملة الدكتوراه والماجستير وما يعادلهما على موافقة اللجنة الوزارية للقوى العاملة . ومن عداهم يكتفى بالحصول على موافقة الجهات التى يعملون بها .

ومن الضوابط التى أقرها مجلس الوزراء فى ١٩٧٠/٢/١ ما يلى : توفير حاجة القوات المسلحة الى التخصصات المختلفة ، توفير مطالب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مختلف التخصصات مراعاة حاجة الدول العربية الشقيقة الى بعض الخبرات .... الخ . (انظر التقديم ص ٥ - ١١) .

(٧٠) الأهرام الاقتصادى ، العدد (٥٠٥) ، أول سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ٦ . ومن الجدير بالذكر أن الدكتور لطفى عبد العظيم أخذ يهاجم فى ذات الوقت أسلوب الدولة ازاء السياحة والتى وصفها بانها « تعيش فيما يشبه الكارثة » ، وكذلك

« القوة البشرية المصرية التى تعمل خارج مصر تعيش فى ضياع استهلاكى وضياع ادخارى وضياع استثمارى ومن الواضح أن تصورات الدكتور تنطلق من الامكانية شبه المستحيلة لأسلوب آخر يمكن من الاستفادة بهذه المصادر للنقد الأجنبى .

(٧١) الملحق الاحصائى لنشرة البنك الأهلى ، أعداد مختلفة .

(٧٢) الجدولين ماخوذين من البيان المنشور بالأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٩٧ ، فى ٢٣ أبريل ١٩٨٤ .

(٧٣) د. فتحى الحسينى خليل ، الطاقة الانتاجية العاطلة فى القطاع العام الصناعى وآثارها الاقتصادية فى مصر فى السبعينات ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٣٤٣) ، مارس ١٩٨٣ الجداول المنشورة فى الصفحات ٣٣ ، ٤٦ ، ٦٩ ، ٧١ .

(٧٤) تقرير انجازات نتائج أعمال شركات وزارة الصناعة عن عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ ، صادر عن وزارة الصناعة ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٠ .

(٧٥) نفس المرجع السابق ، ص ٦ .

(٧٦) الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٠٣ ، ٥ يوليو ١٩٨٢ ، اقتصاد مصر من واقع الخطة الاقتصادية ٨٣/٨٢ . الجدول رقم (٤) (ب) .

(٧٧) رقم ١٩٥٢ ماخوذ من كتاب اللجنة المركزية للاحصاء : مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية ص ٤٥ : ورقم ١٩٨٠ ماخوذ من الآهرام الاقتصادى العدد ٦١٦ ، ٣ نوفمبر ١٩٨٠ ص ٣٥ ، عن الحصر الوظيفى الذى قامت به الادارة العامة للاحصاء الوظيفى بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة من الحالة فى ١/١/ ١٩٨٠ .

(٧٨) الاحصاءات الاقتصادية القومية ، التصنيف الاقتصادى والوظيفى لنشاط قطاع الادارة الحكومية فى ١٩٧١ ، مرجع رقم ٧١ - ٨٤/١٢٧١٣ ، فبراير ١٩٨٤ .

ويلاحظ أن الانفاق الجديد فى قطاع الادارة الحكومية يسمى انفاقا استثماريا أو راسماليا فى سياق تزييف شامل للاستهلاك الحكومى ، حتى أن هذا المرجع يسمى مجموع الأجور والمرتبات وما فى حكمها + الايجارات ، بالناتج الحكومى أو القيمة المضافة : وعندما يضاف الى ذلك المستلزمات الخدمية والسلعية للاستهلاك الحكومى الجارى نحصل على يسمى بالانتاج الخدمى ! أى أن الاستهلاك الجارى الحكومى يسمى فى ذات الوقت انتاجا ، ومن المنطقى أن يسمى أيضا الانفاق الجديد استثمارا راسماليا ! .

ويلاحظ الأرقام الواردة تتضمن التحويلات الجارية وما يسمى التحويلات الراسمالية ولكننا استبعدنا منها التحويلات الموجهة الى قطاع الأعمال . وبطبيعة الحال أن هذه الأرقام هى أوسع من الأرقام المعرفة عن الاستهلاك الحكومى التى تتضمن فقط الاستهلاك (أجور + ايجارات + مستلزمات خدمية وسلعية جارية) ويستبعد منها الانفاق الجديد واعباء الديون العامة الموجهة لقطاع الادارة الحكومية . ومن الواضح أن مفهوم الاستهلاك الحكومى (العام) على هذا النحو تزيف بشكل واضح عبء الانفاق الحكومى .

تصــويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤	٢٠	من اجل بورجوازى	من اجل نظام بورجوازى
١٣		ينقل الســـطر الأخير الى السطر الثالث عشر ليبدأ الفقرة الثالثة	
٢٠	١١	السمسرة	سمسرة
٢٥	٤	مجتمع	بمجتمع
٢٩	٤	محاولة اختفاء	محاولة اضفاء
٢٩	١٥	النشاط الطبقى	النشاط الطفيلى
٣٤	قبل الأخير	حينما بين	حينما يقارن بين
٣٩	٢١	ادانة البتوى	ادانة البنوك
٤٦	١١	ان « ثروة الأمم »	أن مؤلف « ثروة الأمم »
٤٩	١٦	فالقيمة المتضخمة	فالقيمة المتضمنة
٥٢	١٥	هامة	هادفة
٥٤	٥	أما ماركس	ان ماركس
٦١	٦	يرى الجمع	يجرى الجمع
٦٢	١٧	« اعادة راس المال »	اعادة انتاج راس المال
٦٣	١٢	كافية	كامنة
٧٦	٢١	طبقـــة	كطبقـــة
٨٣	٩	يغرى	يعزى
٨٩	٣	لهـــا	لهـــذا
٩١	١٢	لتنتقد	لتفتقد
١٠٧	٤	مجرد صارخ	مجرد مظهر صارخ

أصبحت فكرة « البورجوازية الطفيلية » تلقى اجماعا كاسحا ، ليس فقط بين صفوف مدرسة معينة من مدارس اليسار المصرى ، ولكن أيضـا بين فصـائل المعارضـة البورجـوازية ، بل امتدت أيضـا الى كتـاب الحكومة ومنظريها وصحفييها ورسمييها ، حتى أن السادات نفسه لم يشأ أن يترك القضية دون أن يدلى بدلوه فيها ، رغم أنه فارس الطفيلية ورمزها عند معظم هؤلاء ٠

ولكن هـذا الاجماع الكاسح هو فى حـد ذاته من أهم نقـاط الضعف فى هـذا المفهوم ، وذلك عندما يتعلق الأمر بيسار يكرس نفسه بالتحـديد لتوجيه سـهام النقـد الطبقى ، لاسهام النقـد الأخلاقى أو القانونى الخالى من المضامين الطبقية ، فالنقـد الأخلاقى هـو فى حقيقة الأمر جـوهر فكرة « البورجوازية الطفيلية » أو الطبقة أو الفئة الطفيلية ، ولا يعفى استخدام كل تلك الألفاظ ، الحصول بالضرورة ، على مضامينها الحقيقية ، فما أكثر المضامين الزائفة التى توضع لها ٠

دار الفكر المعاصر
للنشر والتوزيع

الثمن ١٠٠ قرش